فتح الملك العلي

بصحة حديث باب مدينة العلم علي

تأليف

الإمام المجتهد الحافظ

أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني

The Open School
P.O. BOX 53573
CHICAGO, IL 60653-0398
OCLC 04110

الطبعة الثانية

١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

The Open School
P.O. BOX 53573
CHICAGO, IL 60653-0398

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة على اشرف الانبياء و المرسلين و على اهل بيته الطيبين و على صحبه الى يوم الدين. فيقول الفقير الى الله محمد التطواني عفا الله عنه منت مع صديق لي ذى رغبه فى علم الحديث و تكلمت معه في علم الرسول(ص) و كيف قال عن نفسه بانه مدينه العلم و أن باب هذه المدينه العلميه هو علي(ع) و استشهدت بالحديث المروى عن رسول الله (ص) : ان مدينة العلم و علي بابها و من اراد المدينة فليأتها من بابها و ما انتهيت من الحديث حتي و جدت صديقي يستغرب من هذا الحديث و قال مباشرة: أنني لم أسمع و لم أقرأ هذا الحديث فذكرته بكتاب فتح الملك العلي بصحه باب مدينة العلم علي للعالم محمد الغمارى و هو من تطوان التي انا منها و لي إعتزاز كبير ان اجد صوت الحق قد انطلق قبل سنين من ارض الجبال في المغرب و تجاوز المحيطات حتى وصل الى شيكاغو. و لما وجدت الكتاب وافيا بالموضوع قررت ان اعيد طبعه اعتمادا على النسخة التي وجدت في مكتبه العالم الجليل من علماء اهل البيت السيد محمد حسين الجلالي المطبوعة بالقاهرة سنة ١٣٨٩=١٩٦٧م مع ترجمة المولف مستله من كتاب تثقيف الاسماع تأليف ابي سليمان محمود ممدوح طبعه القاهرة سنة ١٤١٣ وذالك قربة الى الله تعالى و طلبا للاجر و الثواب

محمد التطواني
عفا الله عنا

ترجمـــة المؤلف

مستلـــة من كتـــاب تشنيف الاسمـــاع
تأليف ابي سليمان محمود ممدوح
طبعـة القـــاهرة ١٤١٣
الصفحات ٧١-٨٥

السيد احمد بن محمد بن الصديق الغمارى

(السيد احمد بن محمد بن الصديق بن احمد بن محمد بن قاسم ابن محمد بن محمد بن عبد المؤمن) الامام الحافظ المحدث الناقد ،نادرة العصر وفريد الدهر ، ذو التصانيف والذكاء والحافظة المفرطة شهاب الدين ابو الفيض وابو الخير الحسنى الادريسى المغربى الطنجى الغمارى .

ينتهى نسبه الى مولانا ادريس الاكبر فاتح المغـــرب بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن على بن أبى طالب عليهم السلام .

ونسبه من جهة امه ينتهى ايضا الى مولانا ادريس الاكبـــر فهى حفيدة الامام المفسر العارف بالله ســـــيدى احمد بن عجيبـــة الحسنى المتوفى سنة ١٢٢٤ .

وصاحب الترجمة ذكر نسبه وتراجم كثير من آبائه فى التصـــور والتصديق باخبار الشيخ سيدى محمد بن الصديق (١) المطبوع وكذا فى البحر العميق فى مرويات ابن الصديق والمؤذن باخبار سيدى احمـــد ابن عبد المؤمن وسبحة العقيق .

ولد صاحب الترجمة بقبيلة بنى سعيد وهى قريبة من قبيلة غمارة وذلك فى يوم الجمعة السابع والعشرين من رمضان سنة ١٣٢٠هـ ، وبعد

---

(١) هو والد المترجم وكان مجمعا للفضـــائل بلغ الذروة فى العلم والعمـــل توفى سنة ١٣٥٤هـ وترك اولادا علماءا هم شامة فى جبين الدهر المترجم اكبرهم ثم سيدى العلامة المحدث الاصولى شيخنا عبد الله بن الصديق وســـتاتى ترجمته ان شاء الله تعالى ـ ثم العلامة السيد محمد الزمزمى ثم العلامة الاصولى المحقق السيد شيخنا عبد الحى ثم العلامة المحدث المفيد شيخنا السيد عبد العزيز ثم العلامةالاديب السيد الحسن ثم العلامة المشارك السيد ابراهيم نفع الله المسلمين بعلومهم .

شهرين من ولادته رجع به والده الى طنجة وعندما بلغ الخامسة من عمره ادخله والده المكتب لحفظ القرآن الكريم على تلميذه سيدى العربى ابن احمد بودرة .

وبعد ان اكمل حفظ القرآن الكريم وجوده حفظ الآجرومية والمرشد المعين وبلوغ المرام والسنوسية والفية ابن مالك والجوهرة والبيقونية ومختصر خليل وغير ذلك .

ثم اشتغل بالدرس فحضر دروس شيخه بودرة فى النحو والصرف والفقه المالكى والتوحيد ودروس والده فى الجامع الكبير فى النحو والفقه والحديث وكان والده رحمه الله تعالى معتنيا به اشد الاعتناء ويذاكره فى شتى الفنون ويحثه على الطلب والتعب فى التحصيل ويذكر له تراجم العلماء ليتخلق باخلاقهم ويسعى مسعاهم وقرا ايضا على الفقيه احمد بن عبد السلام العبادى .

ولما امر والده الاخوان المتجردين بالزاوية الصديقية ان يحفظوا القرآن الكريم كتب كتابا فى فضل القرآن الكريم وحفظه وتلاوته سماه « رياض التنزيه فى فضل القرآن وحامليه » وهو اول ما صنف وكان دون العشرين .

واثناء ذلك حبب الله تعالى اليه الحديث الشريف فاقبل على قراءته خاصة الأجزاء الحديثية وكتب التخريج والرجال .

وفى سنة ١٣٣٩هـ وصل للقاهرة للدراسة على علماء الأزهر المعمور حسب توجيهات والده .

قرا فى القاهرة على شيوخ اجلاء منهم الشيخ محمد امام بن ابراهيم السقا الشافعى قرا عليه الاجرومية بشرح الكفراوى وابن عقيل والأشمونى على الألفية والسلم بشرح الباجورى وجوهرة التوحيد وشرح التحرير

لشيخ الاسلام فى الفقه الشافعى وسمع عليه مسند الشافعى وثلاثيات البخارى والأدب المفرد له ومسلسل عاشوراء بشرطه والمسلسل بالأولية وغير ذلك وكان يتعجب من ذكائه وسرعة فهمه وشدة حرصه على التعليم ويقول له :

« لابد وان يكون والدك رجلا صالحا للغاية وهذه بركته فان الطلبة لا يصلون الى حضور الأشمونى بحاشية الصبان الا بعد طلب النحو ست سنين وقراءة الاجرومية والقطر وغيرهما وانت ارتقيت اليه فى مدة ثلاثة اشهر وكان يذيع هذا بين العلماء .

وكان احيانا يقول له لما يرى حرصه على قراءة الكتب التى تدرس فى اقرب وقت : « انت تريد ان تشرب العلم » .

ومن مشايخه بمصر ايضا شيخ الشافعية محمد بن سالم الشرقاوى الشهير بالنجدى ت ١٣٥٠هـ قرا عليه مشكاة المصابيح والاقناع فى حل الفاظ ابى شجاع وغير ذلك

ومنهم محمد السمالوطى المالكى قرا عليه التهذيب فى المنطق وتفسير البيضاوى وموطا مالك .

ومنهم شيخ المالكية احمد بن نصر العدوى قرا عليه صحيح مسلم بشرح النووى واوائل سنن ابى داود .

ومنهم الشيخ عبد المقصود عبد الخالق قرا عليه مختصر خليل .

ومنهم شيخ علماء الدنيا مفتى الديار المصرية ومفخرتها الشيخ محمد بخيت المطيعى حضر دروسه فى شرح الاسنوى على المنهاج فى الأصول وشرح الهداية فى الفقه الحنفى وصحيح البخارى كما لازم دروسه فى التفسير .

وله مشائخ آخرون بمصر فى القراءة منهم الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوى المالكى والشيخ محمود خطاب السبكى المالكى والشيخ محمد شاكر المالكى والشيخ ياسين الجندى والشيخ حسن حجازى والشيخ عمر حمدان المحرسى التونسى (١) قرأ عليه وقت قدومه للقاهرة فى صحيح البخارى والاذكار للنووى وعقود الجمان فى البلاغة وغير ذلك .

وله مشائخ فى سماع الحديث والاجازة من اجلهم السيد المحدث محمد بن جعفر الكتانى المتوفى سنة ١٣٤٥هـ والسيد محمد بن ادريس القادرى شارح الترمذى المتوفى سنة ١٣٥٠هـ وشيخ الجماعة السيد احمد ابن الخياط الزكارى المتوفى سنة ١٣٤٣ هـ ومسند عصره المحقق السيد احمد رافع الطهطاوى الحنفى المتوفى سنة ١٣٥٥هـ وشيخ علماء الشام بدر الدين البيبانى المتوفى سنة ١٣٥٤هـ وصاحب التصانيف العديدة الشيخ عبد المجيد الشرنوبى الازهرى المتوفى سنة ١٣٤٥هـ وغيرهم مما هو مذكور فى فهارسه المتعددة .

---

(١) وانتفع المترجم به كثيرا وذكر له يوما انه لا يقبل على الفروع بغير معرفة ادلتها وكتب المالكية خالية من ذلك وقال له : اذا اردت ذلك فعليك بقراءة كتب الشافعية فانها حتى الصغير منها تتعرض لدليل كل مسالة واقربها واصغرها شرح التحرير لشيخ الاسلام زكريا الانصارى فبمجرد ما سمع ذلك منه اشترى الكتاب فى الحال وذهب الى شيخه السقا الشافعى فطلب منه ان يقراه معه، فلماوجد فيه ما يحب انتقل الى مذهب الشافعى وصار يحضر فى الازهر شرح المنهج لزكريا الانصارى ايضا بحاشية البجيرمى على الشيخ محمد البحيرى وشرح الخطيب على متن ابى شجاع على شيخ الشافعية الشيخ محمد بن سالم الشرقاوى المعروف بالنجدى ثم فى تلك المدة طبع شرح المهذب للنووى فاعتنى به واقبل بكليته عليه وحفظ متن الزبد لابن رسلان فى الفقه الشافعى وطالع شرحيه للفشنى والرملى ولما علم والده بانتقاله الى مذهب الشافعى فرح له كثيرا وحثه على الاعتناء به واثنى له عليه من جهة اعتناء اهله بالدليل وامره مع ذلك ان لا يقطع صلته بمذهب مالك واثنى عليه ايضا من جهة كونه مذهب اهل المدينة ورغبه فى الاشتغال ببقية المذاهب حضورا ومطالعة . انتهى من البحر العميق للمترجم

وفى اثناء وجوده بالقاهرة رجع للمغرب بسبب وفاة والدته التى توفيت شهيدة بجمع رحمها الله تعالى .

وبعد عودته للقاهرة واصل الدراسة بالأزهر ثم اقبل على مطالعة كتب الاصول وحده ثم انقطع فى منزله لمطالعة الحديث واعتنى به حفظا وتخريجا ونسخا ومكث فى منزله سنتين لا يخرج الا للصلوات ولا ينام الليل حتى يصلى الضحى وشرع اثناء ذلك فى كتابة تخريجه الموسع على مسند الشهاب الذى سماه فتح الوهاب وقد وقع فى مجلدين واستمر على هذا الحال الى ان قدم والده لحضور مؤتمر الخلافة سنة ١٣٤٤هـ فشد الرحلة مع ابيه لدمشق لزيارة سيدى محمد بن جعفر الكتانى ثم رجعا الى المغرب .

بقى المترجم بالمغرب حوالى اربع سنوات اقبل فيها على الاشتغال بالحديث حفظا ومطالعة وتصنيفا وتدريسا فدرس نيل الأوطار والشمائل المحمدية .

واثناء ذلك كتب شرحا كبيرا على رسالة ابن ابى زيد القيروانى لم يصنف مثله يذكر لكل مسالة ادلتها من الكتاب والسنة سماه « تخريج الدلائل لما فى رسالة القيروانى من الفروع والمسائل » كتب منه مجلدا ضخما الى كتاب النكاح ثم عدل عن التطويل فكتب كتابا مختصرا سماه « مسالك الدلالة على متن الرسالة » تم فى مجلد وهو ايضا لم يصنف مثله

ثم رجع للقاهرة سنة ١٣٤٩هـ وصحب اخويه شيخنا علامة العصر سيدى عبد الله والسيد الزمزمى للدراسة بالقاهرة واثناء وجوده بالقاهرة هذه المرة كتب عدة من المصنفات التى تعرب عن تمكنه وبراعته بل واجتهاده فى الحديث وانه لا يوجد له نظير .

وتردد عليه علماء الأزهر للزيارة والاستفادة من علومه رغم صغر سنه وطلب جماعة منهم ان يقرأ معهم فتح البارى سردا ويشرح لهم مقدمة ابن الصلاح ففعل وجلس للاملاء بمسجد الحسين ومسجد الكخيا واتى بسيرة الحفاظ النقاد وكان العلماء والطلاب يتعجبون من حفظه وفهمه واحتاج اليه مشايخه كالشيخ بخيت واللبان والخضر حسين وعبد المعطى السقا والسيد احمد رافع الطهطاوى وعمر حمدان ويوسف الدجوى وغيرهم واخباره مع مشايخه المذكورين سطرها فى البحر العميق فى مرويات ابن الصديق .

وفى سنة ١٣٥٤هـ رجع الى المغرب بسبب وفاة والده رحمه الله تعالى فاستلم الزاوية وقام بالخلافة عن والده واعتنى بتدريس كتب السنة المطهرة فدرس الكتب الستة عدة مرات مع عديد من كتب المصطلح وسمع عليه بعضا من كتب التخريج والأجزاء والمشيخات والمسلسلات وأملى مجالس حديثية بالجامع الكبير بطنجة فكان يملى اكثر من خمسين حديثا فى المرة الواحدة بأسانيدها من حفظه بلا تلعثم حتى اذا فرغ منها رجع للأول فتكلم على سنده وغريبه وفقهه ثم الثانى وهكذا واذا تكلم على رجال الحديث كانهم نصب عينيه فله بهم خبرة تامة جرحهم وتعديلهم وطبقاتهم .

حث الناس على العمل بالسنة الشريفة وترك ما خالف الدليل ونبذ التقليد المخالف للسنة وله فى ذلك مصنفات وقد اثرت دعوته للعمل بالسنة الشريفة على عديد من بلاد المغرب غير طنجة فتبعه غالب اهالى تطوان وسلا والقصر الكبير وغمارة .

وكان يحارب السفور والمدارس العصرية والتشبه بالكفار وله فى ذلك جزء سماه « الاستنفار لغزو التشبه بالكفار ».

وكان لا يرى النظر فى الجرائد ويبغض الوظائف الحكومية .

ولم يكن صاحب الترجمة من الذين قصروا انفسهم على العلم فقـــط بل حارب الاستعمار وسعى فى اخراجه من المغرب وقام بثورتين ضـــد الكفار الأسبان الاولى سنة ١٣٥٥هـ والثانية سنة ١٣٦٩هـ وانتهت بالسجن عليه مدة ثلاث سنوات ونصف ثم حددت اقامته فى طنجة بعد خروجه كما قام بالاحتجاج على فرنسا بسبب اعمالها فى الدار البيضاء ، وتفصيل تاريخه السياسى تجده فى البحر العميق .

وبعد خروجه من المعتقل احاطت به فتن الاستعمار ومحاولة ايذائه من الاستعمار تارة ومن الحزبيين تارة اخرى ففضل ان يغادر المغـــرب فوصل القاهرة فى ربيع النبوى سنة ١٣٧٧هـ فاستقبل بكل اجلال واحترام واشتغل بالتصنيف ثم دخل الحجاز حاجا ومعتمرا مرتين ودخل دمشق وحلب وحصل عليه فيهما اقبال عظيم مشهور واحتفل به العلمـــــاء واكرموه كثيرا واستقبل عند دخوله هذه البـــلاد من بعد مائة كيلو متر واستجازه جميع العلماء ثم بعد زيارته للشام دخل السودان وحصـــل له الاقبال .

وبعد رجوعه مرض مرضا شـــديدا وفى يوم الأحد غرة جمادى الثانية سنة ١٣٨٠هـ انتقل الى رحمة الله تعالى ودفن بالقاهرة بمقابـر الخفير رحمه الله تعالى واثابه رضاه .

وقد عم الحزن عليه فى المغرب عامة وفى طنجة خاصة ورثاه جماعة من العلماء منهم الطالب محمد بوخبزة التطوانى قال فيهـا :

مازلت بدرا تضيء الكون مزدهـرا ... فى اللحد نورك ينسينى سنا السرج
كملت فضلا ونقص المرء مفتـرض ... فكان فى العمر مجلى النقص والعرج
لو كنت تفدى فدتك النفس ياسـند ... الاسلام يا طيب الانفـاس والأرج
قد كان نعيك ماساة الأنام فهل من ... مسلم غير محزون ومنزعـــــج

الى ان قال : .

من للفرائد يزجيها ويعرضـــــها للمســـتفيد بفكر غاص فى اللجج
من للاحاديث يميلها ويوســـــعها بحثا ونقدا بقـول ساطع الحجج
من للشريعة يبـدى من محاسـنها ما يخلب اللب من غـــاو ومنتهـج

كان المترجم الحافظ السيد احمد بن الصديق تذكرة لابن الصـلاح والنووى وابن ناصر الدين والعسقلانى والسخاوى فى عصر بعد الناس فيه عن الحديث ومعرفة مسائله والبحث عن دُرره ، نظر فى الرجـــال والطبقات وعرف العالى والنازل والصحيح والسقيم مع حفظه لمتـونه فهو عجيب فى استحضاره للمتون واستخراجه للحجج ، عرف فنـــون الحديث حق المعرفة حتى صار مجتهدا مطلقا فيها واذا قلت انه لم يات بعد الحافظ السخاوى والحافظ السيوطى مثله فى معرفة فنون الحديث وتمييز الصحيح من السقيم اكون قد قلت الحق ان شاء الله تعالى وطالع كتبه وخاصة الأجزاء الحديثية تستفد وتر فيها الفوائد وسعة الاطـــلاع والتمكن فى الصناعة وليس الخبر كالمعاينة لكن كانت له حدة تعتـــريه عند الكتابة رحمه الله تعالى وغفر لنا وله .

نصر السنة المحمدية وشجاعته اشـــتهرت بين الخـــاص والعام ولا يستطيع مداراة خصومه عليه نضرة أهل الحديث رضى الله عنهـــم وكرمه مشـــهور .

اشتغل بالتصنيف طوال حياته فلم ينقطع عنه حتى عندما دخـل السجن فى أزمور كتب عدة من الكتب منها البحر العميق والمغير عـلى الأحاديث الموضوعة فى الجامع الصغير وجؤنة العطار وغيرها .

بلغتمصنفاته اكثر من ٢٠٠ مصنفا أكثرها فى الحديث الذى كان يمشى فيه على طريقة الحفاظ الأوليين ولا يقلد احدا ومصنفاته شاهدة على امامته اذكر منها على سبيل المثال لا الحصر .

١ ـ المداوى لعلل الجامع وشرحى المناوى (١) فى ٦ مجلـــدات. ضخام كتبه فى خمسة وثلاثين سنة وهو كتاب لم يصنف مثله .

٢ ـ منية الطلاب بتخريج احاديث مسند الشهاب فى مجلد (خ) .

٣ ـ الجمع بين الايجاز والاطناب فى المستخرج على مســـــند الشهاب فى مجلد (خ)

٤ ـ فتح الوهاب فى تخريج مسند الشهاب فى مجلد (خ)

٥ ـ هداية الرشد لتخريج احـــاديث ابن رشد فى مجلـــدين ضخمين تحت الطبع .

٦ ـ الكملة فى تحقيق الحق فى احاديث الجهر بالبســملة فى مجلد (خ) .

٧ ـ التقييد النافع لمن يطالع الجامع ، فى مجلد (خ) .

٨ ـ اتحاف الحفاظ المهرة باسانيد الاصول العشرة (خ)

٩ ـ البرهان الجلى فى تحقيق انتساب الصوفية الى على ـ فى

---

(١) والعجب ان الشيخ الالبانى ذكر فى مقدمة صحيح الجـامع الصـــغير وزيادته وضعيفه انه الوحيد الذى اشتغل بالكتاب المذكور من حيث النقد وفاته ان حافظ المغرب العلاء ادريس بن محمد العراقى الحسينى ت ١١٨٣هـ كتب على الجامع الصغير كتابا بين فيه درجة احاديثه وهو من النقاد كما لا يخفى على اهل الصناعة وكتب صاحب الترجمة المداوى المذكور والتقييد النافع لمن يطالع الجامع وهو فى مجلد وله ايضا المغير على الاحاديث الموضوعة فى الجـــامع الصغير ولشـــقيقه شيخنا المحدث الناقد السيد عبد العزيز المشير الى ما فات المغير على الاحـــاديث الموضوعة على الجامع الصغير وافرد شقيقه شيخنا شيخ العصر السيد عبد اللـــه صحيح الجامع الصغير مع بعض زيادات من عنده فى مصنف سماه الكنز الثمين فى أحاديث النبى الامين وعقـــد له مقـــدمة نافعة وهو مطبوع والعلقمى والأمير الصنعانى شرحان على الجامع الصغير وهما من العارفين بالحديث أضف الى ذلك كتاب المناوى رغم ما به من أوهام يتبين لك قيمة كلمة الألبانى .

مجلد (ط) وهو يتناول اثبات سماع الحسن من على بن ابى طالب رضى الله عنهما .

١٠ ـ البحر العميق فى مرويات ابن الصديق ، فى مجلدين (خ)
١١ ـ صلة الرواة بالفهارس والاثبات ، فى مجلد (خ)
١٢ ـ المعجم الوجيز للمستجيز ـ فى جزء (ط)
١٣ ـ ابراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون ـ فى مجلد (ط)
١٤ ـ بلوغ الطالب ما يرجوه فى معرفة حال حديث « اطلبـــوا الخير عند حسان الوجوه ـ فى جزء (خ)

١٥ ـ ازهار الروضتين فيمن يؤتى اجره مرتين ـ فى جزء (خ)
١٦ ـ ارشاد المربعين الى طرق حديث الاربعين ـ فى جزء (ط)
١٧ ـ الأسرار العجيبة فى شرح اذكار ابن عجيبة ، فى مجلد (خ)
١٨ ـ الأربعون المتوالية بالأسانيد العالية ـ فى مجلد (خ)
١٩ ـ الافضال والمنة برؤية النساء لله فى الجنة ـ فى جزء (ظ)
٢٠ ـ اياك من الاغترار بحديث اعمل لدنياك ـ فى جزء (خ)
١١ ـ الاشراف بتخريج الأربعين المسلسلة بالأشراف ـ فى جزء(خ)
٢٢ ـ اظهار ما كان خفيا من بطلان حديث لو كان العلم بالثريا ـ فى جزء (خ)

٢٣ ـ الاستئناس بتراجم فضلاء فاس ـ فى مجلد (خ)
٢٤ ـ الأخبار المسطورة فى القراءة فى الصلاة ببعض السورة ـ فى جزء (خ)
٢٥ ـ الالمام بطرق المتواتر من حديثه عليه السلام ، تم منه مجلد ضخم وهو لم يصنف مثله (خ)

٢٦ ـ الأمالى الحسينية ـ فى مجلد ضخم (خ)
٢٧ ـ الاجوبة الصارفة لاشكال حديث الطائفة ـ فى جزء (ط)

٢٨ ـ اسعاف الملحين ببيان حال حديث « اذا الف القلب الاعراض عن الله ابتلى بالوقيعة فى الصالحين » فى جزء (خ)

٢٩ ـ اغتنام الأجر من حديث الاسفار بالفجر ـ فى جزء (ط)

٣٠ ـ نفث الروع فى ان الركعة لا تدرك بالركوع ـ فى جزء (ط)

٣١ ـ بيان غربة الدين بواسطة العصريين المفسدين ـ فى جزء(خ)

٣٢ ـ البيان والتفصيل لوصل ما فى الموطا من البلاغات والمراسيل ـ فى مجلد (خ)

٣٣ ـ تحفة المريد بما ورد فى حلة اهل التجريد ـ فى جزء (خ)

٣٤ ـ تحقيق الامال فى اخراج زكاة الفطر بالمال ـ فى جزء (ط)

٣٥ ـ تحسين الفعال بالصلاة فى النعال ـ فى جزء (ط)

٣٦ ـ تبيين البله ممن انكر حديث « ومن لغا فلا جمعة له » ـ فى جزء (ط)

٣٧ ـ تشنيف الآذان باستحباب السيادة فى اسمه عليه السلام ـ فى مجلد (ط)

٣٨ ـ توجيه الانظار لتوحيد المسلمين فى الصوم والافطار ـ فى مجلد (ط)

٣٩ ـ تنوير الحلبوب بتكفير الذنوب فى مجلد (خ)

٤٠ ـ تبيين المبدأ فى طريق حديث « بدا الدين غريبا وسيعود كما بدا » ـ فى جزء (خ)

٤١ ـ تحسين الخبر الوارد فى الجهاد الاكبر ـ فى جزء (خ)

٤٢ ـ تعريف المطمئن بوضع حديث دعوه يئن ـ فى جزء (خ)

٤٣ ـ تعريف الساهى اللاه بتواتر حديث « امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله » ـ فى جزء (خ)

٤٤ـ تخريج الدلائل لما فى رسالة القيروانى من الفروع والمسائل ـ فى مجلد ضخم (خ)

٤٥ ـ تسهيل سبيل المحتذى بتهذيب وترتيب سنن الترمذى ـ فى مجلدين (خ)

٤٦ ـ التصور والتصديق بأخبار سيدى محمد بن الصديق ـ فى مجلد (ط)

٤٧ ـ جؤنة العطار فى طرف الفوائد ونوادر الأخبار فى ثلاثة مجلدات ضخام ، (ط . جـ١ ، ٢ فقط)

٤٨ ـ جهد الإيمان بطرق حديث الايمان يمان ـ فى جزء (خ)

٤٩ ـ حصول التفريج بأصول العزو والتخريج ـ فى مجلد (خ)

٥٠ ـ درء الضعف عن حديث « من عشق فعف » ـ فى جزء (خ)

٥١ ـ دفع الرجز بطرق حديث « أكرموا الخبز » ـ فى جزء (خ)

٥٢ ـ رفع شأن المنصف السالك وقطع لسان المتعصب الهالك فى سنية القبض فى الصلاة عند مالك ، فى جزء (خ) :

٥٣ ـ رياض التنزيه فى فضل القرآن وحامليه ـ فى مجلد (خ)

٥٤ ـ رفع المنار بطرق حديث من سئل عن علم فكتمه الجم بلجام من نار ـ فى جزء (خ)

٥٥ ـ الزواجر المقلقة لمنكر التداوى بالصدقة ـ فى جزء (خ)

٥٦ ـ شوارق الأنوار المنيفة بظهور النواجذ الشريفة ـ فى جزء(ط)

٥٧ ـ شهود العيان بثبوت حديث « رفع عن امتى الخطأ والنسيان ـ فى جزء (خ)

٥٨ ـ شن الغارة على بدعة الاذان عند المنبر وعلى المنارة ـ فى جزء (ط)

٥٩ ـ شرف الايوان بحديث الممسوخ من الحيوان ـ فى جزء (خ)

٦٠ ـ سبل الهدى فى ابطال حديث « اعمل لدنيـــاك كانك تعيش ابدا ـ فى جزء (ط)

٦١ ـ الصواعق المنزلة على من صحح حديث البسملة ـ فى جزء (خ)

٦٢ ـ صفع التياه بابطال حديث « ليس بخيركم من ترك دنياه ـ فى جزء (خ)

٦٣ ـ صرف النظر عن حديث «ثلاث يجلين البصر» ـ فى جزء(خ)

٦٤ ـ مطابقة الاختراعات العصرية بما اخبر عنه خير البرية ـ فى مجلد (ط)

٦٥ ـ عواطف اللطائف بتخريج احاديث عوارف المعارف ـ فى مجلد ضخم (خ)

٦٦ ـ العقد الثمين فى حديث « ان الله يبغض الحبر السمين ـ فى جزء (خ)

٦٧ ـ غنية العارف بتخريج احاديث « عوارف المعارف » وهـــو مختصر اللطائف رقم (٦٥) فى مجلد متوسط (خ)

٦٨ ـ فتح الملك العلى بصحة حديث « باب مدينة العلم على » ـ فى جزء كبير (ط)

٦٩ ـ لب الاخبار المأثورة فى مسلسل عاشوراء ـ فى جزء (ط)

٧٠ ـ لثم النعم بنظم الحكم ـ (خ)

٧١ ـ المنح المطلوبة فى استحباب رفع اليدين فى الدعاء بنسخة المكتوبة ـ فى جزء (ط)

٧٢ ـ مطالع البدور فى بر الوالدين ـ فى جزء (ط)

٧٣ ـ مفتاح الترتيب لاحاديث تاريخ الخطيب ـ فى جزء (ط)

٧٤ ـ مفتاح المعجم الصغير للطبرانى ـ فى جزء (ط)

٧٥ ـ المستخرج على الشمائل المحمدية للترمذى ـ فى مجلد (خ)

٧٦ ـ مسالك الدلالة على مسائل الرسالة للقيروانى ـ فى مجلد (ط)

٧٧ ـ المسهب بطرق حديث « طلب العلم فريضة على كل مسلم » ـ فى جزء (خ)

٧٨ ـ موارد الايمان بطرق حديث الحياء من الايمان ـ فى جزء خ

٧٩ ـ المناولة فى طرق حديث « المطاولة » ـ فى جزء (خ)

٨٠ ـ مجمع فضلاء البشر من اهل القرن الثالث عشر ـ فى مجلد ضخم (خ)

٨١ ـ مناهج التحقيق فى الكلام على سلسلة الطريق ـ فى جزء (خ)

٨٢ ـ المغير على الاحاديث الموضوعة فى الجامع الصغير ـ فى جزء (ط)

٨٣ ـ مسند الجن ـ فى جزء (خ)

٨٤ ـ المؤذن باخبار سيدى احمد بن عبد المؤمن ـ فى مجلد (خ)

٨٥ ـ سند المجالسة ـ فى جزء (خ)

٨٦ ـ الحسبة على من جوز صلاة الجمعة بدون خطبة ـ فى جزء ط

٨٧ ـ الاستنفار لغزو التشبه بالكفار ـ فى جزء (ط)

٨٨ ـ نيل الحظوة بقيادة الاعمى اربعين خطوة ـ فى جزء (خ)

٨٩ ـ نصب الجرة لنفى الادراج عن الأمر باطالة الغرة ـ فى جزء (خ)

٩٠ ـ هدية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة يوم عاشوراء ـ فى جزء (ط)

٩١ ـ وسائل الخلاص من تحريف حديث « من فارق الدنيا على الاخلاص ـ فى جزء (خ)

٩٢ ـ مغنى النبيه عن المحدث والفقيه هو شرح للسنن الكبرى للبيهقى ثم منه مجلد واحد (خ)

٩٣ ـ ترتيب مسند الامام احمد بن حنبل ـ تم منه مجلد واحد (خ)

٩٤ ـ المثنونى والبتار فى نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صح من الآثار ـ فى مجلدين / ط الاول فقط

٩٥ ـ تخريج احاديث الشفا بإسهاب فى مجلد (خ)

٩٦ ـ شد الوطاة على منكر امامة المراة ـ فى جزء (خ)

٩٧ ـ منظومة تائية فى التاريخ فى ستمائة بيت ـ (خ)

٩٨ ـ المنتدة بتواتر حديث « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » ـ فى جزء (خ)

٩٩ ـ اقامة الدليل على حرمة التمثيل ـ فى جزء (ط)

١٠٠ ـ ازالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين فى الحضر فى جزء (ط)

هذه مائة من مصنفات صاحب الترجمة رحمه الله تعالى ومن رغب فى المزيد فعليه بالبحر العميق فى مرويات ابن الصديق والانس والرفيق بمآثر سيدى أحمد بن الصديق جمعه تلميذه العلامة سيدى عبد الله التليدى وهو مطبوع

فتح الملك العلي

بصحة حديث باب مدينة العلم علي

تأليف

الإمام المجتهد الحافظ

أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني

The Open School
P.O. BOX 53573
CHICAGO, IL 60653-0398

الطبعة الثانية

١٣٨٩هـ — ١٩٦٩م

The Open School
P.O. BOX 53573
CHICAGO, IL 60653-0398

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

كلمة المؤلف

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

أما بعـــد :

فإن الأحاديث الصحيحة الواردة بفضل أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب عليه السلام عديدة متكاثرة ، وشهيرة متواترة ، حتى قال جمع من الحفاظ : أنه لم يرد من الفضائل لأحد من الصحابة بالأسانيد الصحيحة الجياد ما ورد لعلىّ بن أبى طالب عليه السلام ، إلا أن هناك أحاديث اختلفت فيها أنظار الحفاظ فصححها بعضهم ، وتكلم فيها آخرون ، منها : حديث الطير ، وحديث الموالاة ، وحديث رد الشمس ، وحديث باب العلم .

أما حديث الطير ؛ فقد أفرده بالتأليف الحافظان أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان ، أحد تلامذة الحاكم ، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى .

وأما حديث الموالاة ؛ فأفرده أيضاً الحافظان أبو العباس بن عقـــدة ، وأبو عبد الله الذهبى .

وأما حديث رد الشمس ؛ فأفرده أيضاً الحافظ أبو الحسن بن شاذان ، والمحدث النسابة الشريف أبو علىّ محمد بن أسعد الجوانى ، أحد الأئمة المصنفين فى القرن السادس .

أما حديث باب العلم ، فلم أر من أفرده بالتأليف ، ولا وجه العناية إليه بالتصنيف ؛ فأفردت هذا الجزء لجمع طرقه ، وترجيح قول من حكم بصحته ، سالكاً فيه سبيل العدل والانصاف ، متجنباً طريق التعصب والاعتساف ، وسميته « فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم على » .

والله أسأل أن يمنّ علىّ بالإخلاص فى الأقوال والأعمال ، وأن ينفعنى بما علمنى ، ويعلمنى ما ينفعنى ويزيدنى علماً ، والحمد لله على كل حال ؟

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

أنبأنا عشرة قالوا : أنبأنا البرهان السقا أنا ثعيلب ، أنا الملوى والجوهرى قالا : أنا أبو العز محمد بن أحمد العجمى ، أنا الشمس البابلى ، أنا أحمد بن خليل السبكى ، أنا النجم الغيطى ، أنا زكريا ، أنا محمد بن عبد الرحيم ، أنا عبد الوهاب ابن على (ح) وأنبأنا العفرى، أنا البرزنجى. أنا الفلانى ، أنا ابن سنه، أنا الوولانى، أنا ابن أركماش ، أنا أحمد بن على الحافظ ، أنا عبد الرحيم بن الحسين الحافظ ، أنا الصلاح بن كيكلدى الحافظ ، قالا : أنا محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ ، أنا إسحاق بن يحيى ، أنا الحسن بن عباس ، أنا عبد الواحد بن حمويه ، أنا وجيه ابن طاهر ، أنا الحسن بن أحمد السمرقندى الحافظ .

أنا أبو طالب حمزة بن محمد الحافظ ، أنا محمد بن أحمد الحافظ ، أنا أبو صالح الكرابيسى ، أنا صالح بن محمد ، أنا أبو الصلت الهروى ، أنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد بابها فليأت علياً » أخرجه الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد السمرقندى فى كتابه بحر الأسانيد فى صحاح المسانيد الذى جمع فيه مائة ألف حديث بالأسانيد الصحيحة ، وفيه يقول الحافظ أبو سعد بن السمعانى : لو رتب وهذب لم يقع فى الإسلام مثله ، وهو فى ثمانمائة جزء .

قلت : والحديث رواه عن أبى الصلت جماعة منهم : محمد بن إسماعيل الضرارى ، ومحمد بن عبد الرحيم الهروى ، والحسن بن على المعمرى ، ومحمد بن على الصائغ ، وإسحاق بن حسن بن ميمون الحربى ، والقاسم بن عبد الرحمن الأنبارى، والحسين بن فهم بن عبد الرحمن .

أما رواية محمد بن إسماعيل : فأخرجها ابن جرير فى « تهذيب الآثار » قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الضرارى ، ثنا عبد السلام بن صالح الهروى ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأتها من بابها » .

وأما رواية محمد بن عبد الرحيم : فأخرجها الحاكم فى المستدرك على الصحيحين قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا محمد بن عبد الرحيم الهروى ، ثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب » ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

وأما رواية الحسن بن على ومحمد بن الصايغ : فأخرجها الطبرانى فى « المعجم الكبير » قال : حدثنا الحسن بن على المعمرى ومحمد بن الصايغ المكى قالا : حدثنا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروى ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأته من بابه » .

وأما رواية إسحاق بن الحسن الحربى : فأخرجها الخطيب فى ترجمة عبدالسلام ابن صالح من « تاريخ بغداد » قال : أخبرنا محمد بن عمر بن القاسم النرسى ، أخبرنا محمد بن عبد الله الشافعى ، ثنا إسحاق بن الحسن بن ميمون الحربى ، ثنا عبد السلام بن صالح — يعنى الهروى — ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها . . . » .

وأما رواية القاسم بن عبد الرحمن الأنبارى : فأخرجها الخطيب أيضاً قال : أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق : أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضى، ثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنبارى ، ثنا أبو الصلت الهروى ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها » ، قال القاسم : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال : هو صحيح .

وأما رواية الحسين بن فهم : فأخرجها الحاكم فى (المستدرك) قال : حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم ، ثنا الحسين بن فهم قال : حدثناه أبو الصلت الهروى عن أبى معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب » ، قال الحاكم : الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ . . .

فهذا الحديث بمفرده على شرط الصحيح كما حكم به يحيى بن معين والحاكم وأبو محمد السمرقندى ، وبيان ذلك من تسعة مسالك :

(المسلك الأول) : أن مدار صحة الحديث على الضبط والعدالة ورجال هذا السند كلهم عدول ضابطون ، أما أبو معاوية والأعمش ومجاهد فلا يسأل عنهم لكونهم من رجال الصحيح ، وللاتفاق على ثقتهم وجلالتهم ، وأما من دون أبى الصلت الهروى فلا يسأل عنهم أيضاً لتعددهم وثقة أكثرهم ، وكون الحديث مشهوراً ومعروفاً عن أبى الصلت ، فلم يبق محلا للنظر إلا أبو الصلت وعليه يدور محور الكلام على هذا الحديث ، وهو عدل ثقة صدوق مرضى معروف بطلب الحديث والاعتناء به ، رحل فى طلبه إلى البصرة والكوفة والحجاز واليمن والعراق ودخل بغداد فحدث بها ، روى عنه أحمد بن منصور الرمادى الحافظ صاحب

المسند وعباس بن محمد الدورى صاحب يحيى بن معين ، وإسحاق بن الحسن الحربى ومحمد بن على المعروف بفستقة والحسن بن علوية القطان ، وعلى بن أحمد ابن النضر الأزدى ومحمد بن إسماعيل الأحمسى وسهل بن زنجلة ومحمد بن رافع النيسابورى وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأحمد بن سيار المروزى وعلى ابن حرب الموصلى وعمار بن رجاء ومحمد بن عبد الله الحضرمى ومعاذ بن المثنى وآخرون .

قال الخطيب : قرأت على الحسن بن أبى القاسم عن أبى سعيد أحمد بن محمد ابن رميح النسوى ، قال : سمعت أحمد بن محمد بن عمر بن بسطام ، يقول : سمعت أحمد بن سيار بن أيوب ، يقول أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروى : ذكر لنا أنه من موالى عبد الرحمن بن سمرة وقد لقى وجالس الناس ورحل فى الحديث ، وكان صاحب قشافة وهو من آحاد المعدودين فى الزهد ، قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو ، فلم يزل عنده مكرماً إلى أن أراد إظهار كلام جهم ، وقول القرآن مخلوق ، وجمع بينه وبين بشر المرسى وسأله أن يكلمه وكان عبدالسلام يرد على أهل الأهواء من المرجئة ، والجهمية ، والزنادقة والقدرية وكلم بشر المرسى غير مرة بين يدى المأمون مع غيره من أهل الكلام ، كل ذلك كان الظفر له ، وكان يعرف بكلام الشيعة ، وناظرته فى ذلك لأستخرج ما عنده فلم أره يفرط ، ورأيته يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على على وعثمان ، ولا يذكر أصحاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل ، وسمعته يقول : هذا مذهبى الذى أدين الله به ، إلا أن ثم أحاديث يرويها فى المناقب ، وسألت إسحاق بن إبراهيم عن تلك الأحاديث ، وهى أحاديث مروية نحو ما جاء فى أبى موسى وما روى فى معاوية فقال : هذه أحاديث قد رويت ، قلت : فتكره كتابتها وروايتها والرواية عمن يرويها . فقال : أما من يرويها عن طريق المعرفة فلا أكره ذلك . وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم بها فلا أرى الرواية عنه .

وقال الخطيب : أخبرنى عبيد الله بن عمر الواعظ ، ثنا أبى ، وأخبرنا عبد الغفار ابن محمد بن جعفر المؤدب ، أخبرنا عمر بن أحمد الواعظ ، ثنا عمر بن الحسن بن علىّ ابن مالك قال : سمعت أبى يقول : سألت يحيى بن معين عن أبى الصلت الهروى فقال : ثقة صدوق إلا أنه يتشيع .

وقال الخطيب : أخبرنا الجوهرى ، أخبرنا محمد بن العباس ، ثنا محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبى ، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال : سألت يحيى بن معين عن أبى الصلت الهروى فقال : قد سمع وما أعرفه بالكذب ،

وقال الخطيب : أخبرنا محمد بن علىّ المقرى ، أخبرنا محمد بن عبد الله النيسابورى ، قال : سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم يقول : سمعت العباس بن محمد الدورى يقول : سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام ابن صالح فقلت — أو قيل له — : أنه حدث عن أبى معاوية بحديث أنا مدينة العلم وعلىّ بابها ، فقال : ما تريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر القيدى عن أبى معاوية هذا أو نحوه .

وقال الخطيب : قرأت على البرقانى عن محمد بن العباس قال : حدثنا أحمد محمد بن مسعدة ، حدثنا جعفر بن درستويه ، ثنا أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز قال : سألت يحيى بن معين ، عن أبى الصلت عبد السلام بن صالح الهروى ، فقال : ليس ممن يكذب ، فقيل له : فى حديث أبى معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس : أنا مدينة العلم وعلى بابها ، فقال : هو من حديث أبى معاوية .

أخبرنى ابن نمير قال : حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه ، وكان أبو الصلت رجلا موسراً يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ ، وكانوا يحدثونه بها .

وقال الخطيب أيضاً : أخبرنا القاضى أبو العلاء محمد بن علىّ الواسطى أخبرنا أبو مسلم بن مهران ، أخبرنا عبد المؤمن بن خلف النسفى قال : سألت أباعلىّ صالح بن محمد عن أبى الصلت الهروى ، فقال : رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ، ورأيت يحيى بن معين عنده ، وسئل عن هذا الحديث الذى رواه عن أبى معاوية حديث علىّ : أنا مدينة العلم وعلىّ بابها ، فقال : رواه أيضاً الفيدى ، قلت : ما اسمه ؟ قال محمد بن جعفر . اهـ .

وقال الحاكم فى المستدرك عقب تخريج الحديث : هذا حديث صحيح الإسناد وأبو الصلت ثقة مأمون ، فإنى سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب فى التاريخ يقول : سمعت العباس بن محمد الدورى يقول : سألت يحيى بن معين عن أبى الصلت الهروى فقال : ثقة ، قلت : أليس قد حـــدث عن أبى معاوية بحديث : أنا مدينة العلم ؟ فقال : قد حدث به محمد بن جعفر الفيدى ، وهو ثقة مأمون .

وقال الحاكم أيضاً : سمعت أبا النضر أحمد بن سهل الفقيه القبانى إمام عصره ببخارى يقول : سمعت صالح بن محمد بن حبيب الحافظ ، يقول : وسئل عن أبى الصلت الهروى فقال : دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبى الصلت فسلم عليه ، فلما خرج تبعته فقلت له : ما تقول رحمك الله فى أبى الصلت فقال : هو صدوق ، فقلت له : إنه روى حديث أنا مدينة العلم ، فقال : قد روى هذا ذاك الفيدى عن أبى معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت اهـ .

وقال الدارقطنى : قال لى دعلج : أنه سمع أباسعيد الهروى وقيل له : ما تقول فى أبى الصلت ؟ قال : نعيم بن الهيضم ثقة ، قال : إنما سألتك عن عبد السلام فقال : نعم ثقة .

وقال الأجرى عن أبى داود : كان ضابطاً ورأيت ابن معين عنده .

وقال الذهبي فى الميزان : عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروى الرجل الصالح إلا أنه شيعى جلد اهـ .

ووثقه عبد الله بن احمد بن حنبل بروايته عنه ، وذلك يدل على أنه ثقة عند أبيه أيضاً ، فان عبد الله كان لا يروى إلا عمن يأمره أبوه بالرواية عنه ممن هو عنده ثقة ، كما ذكره الحافظ فى غير موضع من كتابه « تعجيل المنفعة » فقال فى ترجمة ابراهيم بن الحسن الباهلى . كان عبد الله بن احمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فى الكتابة عنه ، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة حتى كان يمنعه أن يكتب عمن أجاب فى المحنة ، ولذلك فاته على بن الجعد ونظراؤه من المسند اهـ .

وقال فى ترجمة ابراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطى : كان عبد الله لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه .

وقال فى ترجمة عبد الله بن صندل عقب قول الحسينى أنه مجهول : كيف يكون مجهولا من روى عنه جماعة ويأذن أحمد لابنه فى الكتابة عنه ، فان عبد الله كان لا يأخذ إلا عمن يأذن له أبوه فى الأخذ عنه .

وقال فى ترجمة عبد الرحمن بن المعلم عقب قول الحسينى لا يدرى من هو : قلت : ما كان عبد الله يكتب إلا عمن يأذن له أبوه فى الكتابة عنه ، فهذا القدر يكفى فى التعريف به .

وقال فى ترجمة الليث بن خالد البلخى : كان عبد الله بن احمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فى الكتابة عنه ولهذا كان معظم شيوخه ثقات .

وقال فى ترجمة محمد بن تميم النهشلى ، حكم شيوخ عبد الله القبول إلا أن يثبت فيه جرح مفسر . لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه .

ونص على ذلك أيضاً فى ترجمة محمد بن عبد الله بن جعفر ، وفى ترجمة محمد ابن يعقوب الزبالى .

وقال فى « تقريب التهذيب » : عبد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصلت الهروى مولى قريش صدوق له مناكير ، وكان يتشيع ، وافرط العقيلى فقال : كذاب اهـ

وقد نص فى خطبة هذا الكتاب : على أنه يحكم على الرجل بأصح ما قيل فيه ، فهؤلاء جماعة من الأئمة وثقوه ووصفوه بالصدق والصلاح والضبط ، وهذا أعلى ما يطلب فى راوى الصحيح ، وليس فى رجال الصحيحين من وصف بأكثر من هذا ، ولا من اتفق على توثيقه إلا القليل ، وقد قال الذهبى فى ترجمة مالك ابن الخير الزيادى من الميزان : قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته ، يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة .

وفى الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر أن حديثه صحيح اهـ .

فاذا كان حديث من هذا حاله صحيحاً فكيف بعبد السلام بن صالح الذى وثقه جماعة فيهم مثل يحيى بن معين الذى هو أشد الناس تعنتاً فى الرجال ، والذى يأذن احمد بن حنبل لابنه فى الرواية عنه ، وقد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما ينكر بل يجب أن يكون حديثه أصح من حديث المذكورين .

(المسلك الثانى) : أنهم قد صححوا لرجال لم يبلغوا رتبة عبد السلام بن صالح فى الضبط والعدالة ، ولم يقاربوه فيما اثنى به عليه أئمة الجرح والتعديل حتى صححوا لرجال مجهولين كما تقدم عن الذهبى فى رجال الصحيحين ونسبه إلى الجمهور ، وكما هو شرط كثير ممن صنف فى الصحيح كابن خزيمة وابن حبان اللذين تصحيحهما أعلى من تصحيح الحاكم كما نص عليه الحافظ ابن كثير وغيره فقد نقل ابن عبد الهادى فى (الصارم المنكى) عن ابن حبان أنه قال : ضابط الحديث الذى يحتج به إذا تعرى رواية من أن يكون مجروحاً أو فوقه مجروح

أو دونه مجروح ، أو كان سنده مرسلا أو منقطعاً أو كان المتن منكراً اهـ .

وقال الحافظ فى مقدمة اللسان مسلك ابن حبان فى كتاب « الثقات » أنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترفع برواية واحد مشهور ، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره ، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال : العدل من لم يعرف فيه الجرح إذ التجريح ضد التعديل فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه ، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم اهـ .

وقال الحافظ أيضاً فى آخر من اسمه أيوب من اللسان : ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : روى عنه مهدى بن ميمون لا أدرى من هو ولا ابن من هو ، وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا اليه من أنه يذكر فى كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذى يرويه منكرا ، هذه قاعدته وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائى ، والحافظ شمس الدين بن عبد الهادى وغيرهما .

وقال أيضاً فى ترجمة سيف أبى محمد بعد نقل كلام ابن حبان : وهذا دليل واضح على أنه كان عنده أن حديث المجهولين الذين لم يجرحوا مقبول اهـ .

وقال فى ترجمة عبد الله بن أبى سعيد المدنى من (تعجيل المنفعة) بعد كلام ما نصه : وتلخص من هذا أن لعبد الله بن أبى سعيد راويين ولم يجرح ولم يأت بمتن منكر فهو على قاعدة ثقات ابن حبان اهـ .

وقد سلك الحافظ هذا المسلك فى كثير من تصرفاته منها انه قال . فى ترجمة عبد الله بن رماجس من اللسان رداً على الذهبى فى حديث ما نصه ، فالحديث حسن الإسناد لأن راوييه مستوران لم تتحقق أهليتهما ولم يجرحا ولحديثهما شاهد

قوى وصرحا بالسماع وما رميا بالتدليس لا سيما تدليس التسوية الذى هو أفحش أنواع التدليس ، إلا فى القول الذى حكيناه آنفاً عن ابن عبد البر اهـ .

(فإن قيل) : هذا مشروط بكونهم لم يجرحوا كما صرحوا به ، وليس حال عبد السلام بن صالح كذلك فإنه وإن كان وثقه جماعة فقد ضعفه آخرون ، فقال زكريا الساجى : يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف .

وقال النسائى : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم : لم يكن بصدوق هو ضعيف ، وقال ابن عدى : له أحاديث مناكير فى فضل أهل البيت وهو المتهم بها ، وقال البرقانى عن الدارقطنى : كان رافضياً خبيثاً ، وكذا قال العقيلى وزاد فى رواية عنه : أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .

(قلنا) : الجواب عنه من وجهين :

(الوجه الأول) : إن هذا الجرح باطل مردود على رأى الجمهور والقواعد المقررة عندهم ، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى لأنه مبنى على أصل فاسد فهو بمنزلة المعدوم .

(الوجه الثانى) : أنهم صححوا لرجال تكلم فيهم بأشد مما تكلم به فى عبد السلام بن صالح ، ورموا بأسوأ مما رمى به من الكذب وسوء العقيدة مما يجب معه أن يكون حديثه أصح من حديثهم ، فقد صححوا لرجال كذابين متهمين بالوضع وفيهم من أقر على نفسه بذلك فصحح البخارى ومسلم لاسماعيل بن أبى اويس .

قال أحمد بن ابى يحيى عن ابن معين : يسرق الحديث .

وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين : يخلط ويكذب ليس بشىء .

وقال النسائى ضعيف ، وقال فى موضع آخر : غير ثقة ولم يخرج له .

وقال ابن معين : روى عن خاله يعنى مالكاً أحاديث غرائب لا يتابعه عليها أحد .

وقال النضر بن سلمة المروزى : كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب ، وذكره العقيلى فى الضعفاء . ونقل عن ابن معين أنه قال : لا يسوى فلسين .

وقال الأزدى : حدثنا سيف بن محمد أن ابن أبى أويس : كان يضع الحديث .

وقال سلمة بن شبيب : سمعت اسماعيل بن ابى أويس يقول : ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا فى شىء فيما بينهم .

(وصحح البخارى) لأسيد بن زيد الجمال قال ابن معين. كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب ، وقال النسائى : متروك ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث ، وقال ابن عدى . يتبين على روايته الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه ، وقال أبو حاتم : يتكلمون فيه ، وقال الدارقطنى . ضعيف الحديث ، وقال ابن ما كولا : ضعفوه ، وقال الخطيب: كان غير مرضى فى الرواية ، وقال البزاز : جدث بأحاديث لم يتابع عليها . وقد احتمل حديثه مع شيعة شديدة فيه ، وقال الساجى : سمعت احمد بن يحيى الصوفى يحدث عنه بمناكير.

(وصحح البخارى) للحسن بن مدرك السدوسى .

قال فيه أبو داود : كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيلقيها على يحيى بن حماد .

(وصحح البخارى ومسلم) لأحمد بن عيسى بن حسان المصرى ، قال أبو داود : كان ابن معين يحلف أنه كذاب ، وقال أبو حاتم : تكلم الناس فيه ، وقال سعيد بن عمرو البردعى : أنكر أبو زرعه على مسلم روايته عنه فى الصحيح ، وقال ما رأيت أهل بشكون فى أنه ـ وأشار إلى لسانه ـ يعنى أنه يكذب.

بأكثر عدداً مما توبع عليه كثير من رجال تلك الأحاديث كما ستراه فى المسلك الذى بعده . . .

(المسلك الثالث) : إن الراوى وإن كان متكلماً فيه فحديثه يقوى ويصحح بالمتابعات وإنما يعدون فى منكراته ما تفرد به ، وعبد السلام بن صالح لم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه جماعة منهم : محمد بن جعفر الفيدى وجعفر بن محمد الفقيه ، وعمر بن إسماعيل بن مجالد ، وأحمد بن سلمة الجرجانى ، وإبراهيم بن موسى الرازى ، ورجاء بن سلمة ، وموسى بن محمد الأنصارى ، ومحمود بن خداش ، والحسن بن على بن راشد ، وأبو عبيد القاسم بن سلام .

أما متابعة محمد بن جعفر : فذكرها يحيى بن معين كما تقدم وأخرجها الحاكم فى مستدركه قال : حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن تميم القنطرى ثنا الحسين بن فهم ، ثنا محمد بن يحيى بن الضريس ، ثنا محمد بن جعفر الفيدى ، ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب .

قال الحسين بن فهم : حدثناه أبو الصلت الهروى عن أبى معاوية ، قال الحاكم : ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ . اهـ .

قلت : ومحمد بن جعفر وثقه يحيى بن معين ، فهذه المتابعة بمفردها على شرط الصحيح .

وأما متابعة جعفر بن محمد الفقيه : فأخرجها الخطيب فى ترجمته من التاريخ فقال : أخبرنا الحسين بن على الصيمرى ، ثنا أحمد بن محمد بن على الصيرفى ، ثنا إبراهيم بن أحمد بن أبى حصين ، ثنا محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمى ،

ثنا جعفر بن محمد البغدادى أبو محمد الفقيه ، ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب » .

قلت : جعفر بن محمد ذكره الذهبى فى الميزان وقال : فيه جهالة، وهذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه ، كما ذكره فى خطبة الميزان ، فلو سلمنا له جهالته فإن جعفر المذكور قد روى عن ثقة ولم يجرحه أحد ، ولم يأت بما ينكر لحديثه صحيح على رأى الجمهور ، كما صرح به الذهبى فيما حكيناه عنه آنفًا .

وأما متابعة عمر بن إسماعيل : فأخرجها الخطيب فى ترجمته من التاريخ فقال : أخبرنا علىّ بن أبى علىّ المعدل وعبيد الله بن محمد بن عبيد الله النجار قالا : حدثنا محمد المظفر ، ثنا أحمد بن عبيد الله بن سابور ، ثنا عمر بن إسماعيل بن مجالد ، ثنا أبو معاوية الضرير ، عن الأعمش ، عن مجاهد عن بن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة الحكمة وعلىّ بابها فمن أراد الحكمة فليأت الباب » .

وأخرجها العقيلى فى ترجمته أيضا قال : ثنا محمد بن هشام ، ثنا عمر ابن إسماعيل به .

(قلت) : عمر بن إسماعيل احتج به الترمذى ، وأنكر بعضهم أن يكون سمع هذا الحديث من أبى معاوية ، وقد سأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه عن ذلك ، فقال : ما أراه إلا صدق .

وأما متابعة أحمد بن سلمة : فأخرجها ابن عدى فى ترجمته من الكامل قال: حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن موسى ، ثنا أحمد بن سلمة أو عمرو الجرجانى ، ثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها » .

وأما متابعة إبراهيم بن موسى الرازى: فأخرجها ابن جرير فى تهذيب الآثار قال : حدثنا إبراهيم بن موسى الرازى وليس بالفراء ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس به .

وقال ابن جرير : هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث .

قلت : وهذه المتابعة أيضًا صحيحة أو حسنة على شرط ابن حبان وموافقيه كما سبق ، لأن إبراهيم روى عن ثقة ، وروى عنه ثقة ولم يجرح ولم يأت بما ينكر .

وأما متابعة رجاء بن سلمة : فأخرجها الخطيب فى ترجمة أحمد بن فاذويه بن عزرة أبى بكر الطحان من التاريخ فقال : أخبرنا أحمد بن محمد العتيقى ، ثنا عبد الله ابن محمد بن عبد الله الشاهد ، ثنا أبو بكر أحمد بن فاذويه بن عزرة الطحان ، ثنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن يزيد بن سليم ، حدثنى رجاء بن سلمة ، ثنا أبو معاوية الضرير ، عن الأعمش عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب » .

وأما متابعة موسى بن محمد الأنصارى : فأخرجها خيثمة بن سليمان فى الفضائل قال : حدثنا ابن عوف ، ثنا محفوظ بن بحر ، ثنا موسى بن محمد الأنصارى الكوفى ، عن أبى معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة الحكمة وعلىّ بابها » .

وأما متابعة محمود بن خداش : فأخرجها ابن عدى فى الكامل حدثنا الحسن ابن عثمان ، ثنا محمود بن خداش ، ثنا أبو معاوية به ومحمود بن خداش ثقة صدوق لكن الراوى عنه اتهمه ابن عدى .

وأما متابعة الحسن بن عدى أيضاً قال : حدثنا أبو سعيد العدوى ثنا الحسن ابن علىّ بن راشد ، ثنا أبو معاوية به قلت : والحسن بن على أيضاً صدوق احتج به أبو داود ولكن الراوى عنه متهم .

وأما متابعة أبى عبيد : فأخرجها ابن حبان فى ترجمة إسماعيل بن محمد بن يوسف أبى هارون الجبريى من الضعفاء فقال : حدثنا الحسين بن إسحاق الأصبهانى ، ثنا إسماعيل بن محمد بن يوسف ، ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ، عن أبى معاوية ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد الدار فليأتها من قبل بابها » .

(متابعات أخرى) : قد تقدم عن ابن نمير ويحيى بن معين وإسحاق بن راهويه فيما أسنده عنهم الخطيب أن هذا الحديث ثابت معروف من حديث أبى معاوية مما دل على أنه ثابت عنه بطريق الشهرة والاستفاضة .

متابعة أخرى قاصرة من غير طريق أبى معاوية : قال ابن عدى فى ترجمة سعيد بن عقبة أبى الفتح من الكامل : حدثنا أحمد بن حفص السعدى ، ثنا سعيد ابن عقبة أبو الفتح الكوفى ، عن الأعمش ، عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها » ، وقال : ابن عدى سعيد بن عقبة مجهول .

(متابعة أخرى) عن الأعمش : قال ابن عدى فى ترجمة عثمان بن عبد الله الأموى الشامى من الكامل أيضاً : أنبأنا ابن زاطيا ، حدثنا عثمان بن عبد الله الأموى ، حدثنا عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة وعلى بابها » ، فهذه متابعات لا يوجد مثلها لكثير من الأحاديث التى صححوها بالمتابعات ، وقد صحح التاج السبكى فى أول الطبقات حديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله

أقطع ، وهو من رواية قرة عن الزهرى ، وقرة قال ابن معين : ضعيف ، وقال أحمد : منكر الحديث جداً : وقال أبو زرعة : الأحاديث التى يرويها مناكير ، وقال أبو حاتم والنسائى : ليس بقوى ، وقال أبو داود : فى حديثه نكارة ذكر السبكى هذا الجرح كله ثم قال: ومع هذا فهو عندى من أثبت أحاديثه عن الزهرى لأنه توبع عليه ، وذكر وجوهاً أخرى لا تقاوم الوجوه التى عضضنا بها نحن حديث الباب وبالله التوفيق .

(المسلك الرابع) : أن الراوى لو لم يكن له متابعون فإن حديثه يصحح أيضاً بالشواهد المعنوية كما هو مقرر فى علم الحديث ، وكما أثبتوا به صحة أحاديث فى الصحيحين والموطأ ومسند أحمد وغيرها ، وقد صحح ابن عبد البر وابن سيد الناس حديث عبد الكريم بن أبى المخارق المجمع على ضعفه بوجود الشواهد المعنوية لحديثه .

وقال البيهقى فى « شعب الإيمان » فى الكلام على حديث العباس بن مرداس : هذا الحديث له شواهد كثيرة وقد ذكرناها فى كتاب البعث فإن صح لشواهده ففيه الحجة ، وإن لم يصح فقد قال الله تعالى : (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) .

وقال الحافظ فى التلخيص فى الكلام عن حديث من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله ، رداً على ابن الجوزى فى ذكره إياه فى الموضوعات بعد كلام ما نصه : ثم إن له شواهد تدل على صحته اهـ .

وقال النووى فى الكلام على حديث : لا يحل لأحد أن يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك ، قاله لعلى خرجه الترمذى وحسنه ، وإنما حسنه الترمذى لشواهده . اهـ .

قلت : والترمذى يعتمد على الشواهد فى أكثر الأحاديث التى يحكم بصحتها وحسنها فى سننه ، فإنه يورد الحديث فى سنده من تكلم فيه ثم يصححه أو يحسنه

مع ذلك ويقول بعده ، وفى الباب عن فلان وفلان يشير بذلك إلى أن الحديث وإن كان فى سنده مقال فإنه يصحح بشواهده التى سمى رواتها من الصحابة وهو فى الأكثر الأغلب يذكر اسم من روى معنى حديث الباب لا لفظه كما نص عليه الحفاظ وكما يعلم من استقراء تصرفه .

وقال الذهبى فى ترجمة حرام بن حكيم من الميزان وثقه دحيم وضعفه بن حزم ثم أورد له حديثاً ونقل عن عبد الحق أنه قال : لا يصح هذا ثم تعقبه بقوله : وعليه مؤاخذة فى ذلك فإنه يقبل رواية المستور وحرام فقد وثق وحدث عنه زيد ابن واقد وعبد الله بن العلاء روى أيضاً عن أبى هريرة فحديثه مع غرابته يقتضى أن يكون حسناً اهـ .

ولما نقل فى ترجمة أفلح بن سعيد عن ابن حبان أنه قال فى حديثه : أنه باطل تعقبه بقوله : بل حديث أفلح صحيح غريب ، وحديث أبى هريرة شاهد لمعناه . اهـ .

والأحاديث التى صححوها بهذه الطريق كثيرة جداً يطول تتبعها ، وحديث الباب له أيضا شواهد كثيرة تشهد بصحة معناه (منها حديث) ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : علىّ عتبة علمى ، أخرجه ابن عدى .

وحديث أبى ذر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « علىّ باب علمى ومبين لأمتى ما أرسلت به من بعدى » .

أخرجه الديلمى فى « مسند الفردوس » قال : أنبأنا أبى ، أنا الميدانى ، أنا أبو محمد الحلاج ، أنا أبو الفضل محمد بن عبد الله ، ثنا أحمد بن عبيد الثقفى ، ثنا محمد بن على بن خلف العطار ، ثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد ، ثنا عبد المهيمن بن العباس عن أبيه ، عن جده سهل بن سعد ، عن أبى ذر به .

وأخرجه الحاكم فى « المستدرك » من حديث أنس بن مالك إلا أنه اقتصر على شطره الثانى .

وحديث زيد بن أبى أوفى قال : لما آخى النبى صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه قال علىّ : لقد ذهب روحى وانقطع ظهرى حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيرى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « والذى بعثنى بالحق ما أخرتك إلا لنفسى وأنت منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبى بعدى وأنت أخى ووارثى » ، قال : وما أرث منك يا رسول الله ؟ قال : « ما ورث الأنبياء من قبلى » ، قال : وما ورث الأنبياء من قبلك ؟ قال : « كتاب ربهم وسنة نبيهم . . . الحديث » . أخرجه الإمام أحمد فى كتابه المناقب .

وأخرجه البغوى فى معجمه قال : ثنا على بن محمد الجوزجانى ، ثنا نصر بن على الجهضمى ، أنا عبد المؤمن بن عباد العبدى ، ثنا يزيد بن معن ، عن عبيد الله ابن شراحيل ، عن رجل من قريش ، عن زيد بن أبى أوفى به ، وأخرجه من وجه آخر فقال : عن ابن شراحيل ، عن زيد بن أبى أوفى .

وحديث على قال : علمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب ، كل باب يفتح ألف باب ، أخرجه أبو نعيم ، وأخرجه إسماعيلى فى معجمه من حديث ابن عباس وإسناده على شرط الحسن لولا ما فيه من الاضطراب .

وحديث على أيضا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا علىّ إن الله أمرنى أن أدنيك وأعلمك لتعى وأنزلت هذه الآية : (وتعيها أذن واعية) فأنت أذن واعية لعلمى . أخرجه أبو نعيم فى الحلية ، وأخرجه ابن أبى حاتم فى التفسير من وجه آخر عن أبى مرة الأسلمى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلىّ : إنى أمرت أن أدنيك ولا أقصيك وأن أعلمك وأن تعى

وحق لك أن تعى . قال : فنزلت هذه الآية : (وتعيها أذن واعية) . ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير ، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن بريدة ، ومن وجه آخر عن مكحول مرسلا قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سألت الله أن يجعلها أذنك يا علىّ . وهكذا أخرجه ابن أبى حاتم ، وابن مردويه ، وأخرجه الثعلبي من وجه آخر عن عبد الله بن حسن ، وحديث ابن عباس قال : كنا نتحدث أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلى علىّ سبعين عهداً لم يعهدها إلى غيره . أخرجه الطبرانى فى المعجم الصغير .

ثنا محمد بن سهل بن الصباح ، ثنا أحمد بن الفرات الرازى ، ثنا سهل بن عبدويه ثنا عمرو بن أبى قيس ، عن مطرف بن طريف ، عن المنهال بن عمرو ، عن التميمى عن ابن عباس به . وأخرجه أبو نعيم فى الحلية قال : حدثنا الطبرانى به ، قلت : التميمى هو المفسر واسمه أربدة ، ذكره الذهبي فى الميزان ، ولم يذكر فيه جرحاً سوى روايته لهذا الحديث ، ومع ذلك فلم يتهمه به ، بل قال : تفرد به أحمد بن الفرات عن السندى وهو منكر الحديث اه .

وهذا باطل مردود على الذهبي فإن أربدة قال : العجلى تابعى كوفى ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأما أحمد بن الفرات فإن الذهبى نفسه وصفه بأنه حافظ ثقة وقال : إن ابن عدى ذكره فى الكامل فأساء ، فإنه ما أبدى شيئاً غير أن ابن عقدة روى عن ابن خراش وفيهما رفض وبدعة قال : إن ابن الفرات يكذب عمداً وقال ابن عدى : لا أعرف له رواية منكرة قال الذهبي : فبطل قول ابن خراش اه .

قلت : وإذا بطل قول ابن خراش وقال عنه الذهبى : إنه حافظ ثقة فكيف يقول فيه بعد ذلك بورقات : إنه منكر الحديث ، وإذا أراد بهذا السندى على احتمال بعيد ، فإنه لم يسبق إلى ذلك ولم يذكره هو فى الضعفاء ، وقد وثقه أبو عوانة

فاحتج به فى صحيحه ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو الوليد الطيالسى : لم أر بالرى أعلم بالحديث منه ، وهذه عندهم عبارة توثيق ، ولكن الذهبى إذا رأى حديثاً فى فضل علىّ عليه السلام بادر إلى إنكاره بحق وبباطل حتى كأنه لا يدرى ما يخرج من رأسه سامحه الله ، وحديث علىّ أنه سئل عن نفسه فقال : إنى كنت إذا سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنبأنى ، وإذا سكت ابتدأنى . أخرجه ابن أبى شيبة والترمذى والحاكم وأبو نعيم فى الحلية والضياء فى المختارة ، وحسنه الترمذى وصححه الحاكم والضياء ، ورواه ابن سعد من حديث محمد بن عمر بن على بن أبى طالب أنه قيل لعلى : ما لك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً فقال : وذكره .

وحديث أبى إسحاق قال : سألت قثم بن العباس كيف ورث علىّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دونكم ؟ قال : لأنه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقا ، أخرجه الحاكم وصححه ، ثم قال : سمعت قاضى القضاة أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمى يقول : سمعت أبا عمر القاضى يقول : سمعت ابن إسحاق القاضى يقول : وذكر له قول قثم هذا فقال : إنما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء ولا خلاف بين أهل العلم أن ابن العم لا يرث مع العم ، فقد ظهر بهذا الإجماع أن علياً ورث العلم عن النبى صلى الله عليه وسلم دونهم ، ثم أسند الحاكم عن ابن عباس قال : كان على يقول : فى حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله يقول : (أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) والله لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ولئن مات أو قتل لأقاتلن عليه حتى أموت ، والله إنى لأخوه ووليه وابن عمه ووارث علمه ، فمن أحق به منى .

وحديث علىّ عليه السلام قال : دعانى رسول الله صلى عليه وآله وسلم ليستعملنى على اليمن فقلت : يا رسول الله إنى شاب حديث السن ولا علم لى بالقضاء ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى صدرى مرتين أو ثلاثاً .

وصحح البخارى للحسن بن ذكوان ، قال ابن معين : صاحب الأوابد منكر الحديث ، وقال أحمد بن حنبل : أحاديثه أباطيل وضعفه أبو حاتم والنسائى وابن المدينى والساجى وآخرون .

(وصحح أيضاً) لنعيم بن حماد قال الدولابى : كان يضع الحديث ، وقال الأزدى : قالوا كان يضع الحديث فى تقوية السنة ، وحكم ابن الجوزى بوضع أحاديث كثيرة أعلها بنعيم ويكاد يجزم من يعتبر حديثه بذلك لكثرة ما فيه من المناكير .

وقد قال الحافظ السيوطى : فى ذيل الموضوعات أتعبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتى بهذه الطامات .

وصحح أيضاً لعكرمة مولى ابن عباس وقد كذبه جماعة من الأئمة وبينوا أدلة ذلك ، بل نقل عنه الاعتراف الكذب فى مسألة أو مسألتين هذا مع البدعة الشديدة التى كانت فيه .

(وصحح مسلم) لأفلح بن سعيد اتهمه ابن حبان بالوضع بل بوضع الحديث الذى أخرجه مسلم عنه .

(وصحح) أيضاً لقطن بن نسير قال ابن عدى : يسرق الأحاديث واتهمه ابو زرعة والقواريرى وابن عدى بوضع حديث .

(وصحح البخارى) لحريز بن عثمان وقد وصل فى البدعة إلى حد مفسق بالاجماع أو مكفر على رأى البعض

وكذلك (صحح) لعمران بن حطان وهو مثله ..

(وصحح مالك ومسلم) لعبد الكريم بن أبى المخارق وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن عبد البر وغيره ، وصحح الإمام الشافعى لإبراهيم بن أبى يحيى قال فيه مالك : لم يكن بثقة فى دينه ولا فى حديثه ، وقال يحيى بن معين : سمعت القطان

يقول : إنه كذاب ، وقال أحمد : تركوا حديثه قدرى معتزلى يروى أحاديث ليس لها أصل ، وقال البخارى : تركه ابن المبارك والناس ، وقال عباس عن ابن معين : كذاب رافضى ، وقال ابن المدينى : كذاب ، وكان يقول بالقدر ، وقال النسائى والدارقطنى وجماعة : متروك ، وأطلق النسائى أنه كان يضع الحديث ، وقال إبراهيم بن سعد : كنا نسميه ونحن نطلب الحديث خرافة ، وقال محمد بن سحنون : لا أعلم بين الأئمة اختلافاً فى إبطال الحجة به ، ومع هـــذا كله قال الحافظ فى التلخيص كم من أصل أصله الشافعى لا يوجد إلا من رواية إبراهيم . اهـ .

فأين ما قيل فى عبد السلام بن صالح مما قيل فى هؤلاء ؟ فإن جرحه لا يذكر بالنسبة لجرحهم ومع ذلك حكموا بصحة أحاديثهم ، وذلك يوجب أن يكون حديثه أصح وأرفع بدرجات من أحاديثهم .

(فإن قيل) : إنما صحح هؤلاء الأئمة للمجروحين لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونهم ثقات فى نظرهم .

(قلنا) : وكذلك عبد السلام بن صالح إنما صحح له ابن معين والحاكم والسمرقندى ، لعدم ثبوت الجرح عندهم ولكونه ثقة فى نظرهم ، على أن الواقع فى أكثر رجال الصحيحين ليس كذلك ، لأن منهم من كان جرحه ذائعاً مشهوراً لا يخفى على مثل البخارى ومسلم ، وقد اعترض أبو زرعة على مسلم فى إخراجه لأناس ضعفاء فأقر واعترف بذلك واعتذر أنه خرج عنهم لعلو إسنادهم .

(فإن قيل) : فهذا دليل على أنهم ما صححوا لهؤلاء المجروحين إلا ماتوبعوا عليه كما صرح به مسلم وكما أجابوا به عن كثير من أحاديث البخارى ومالك والشافعى وغيرهم .

(قلنا) : وكذلك عبد السلام بن صالح قد توبع على هذا الحديث

وهو يقول : أللهم اهد قلبه وثبت لسانه ، فكأنما كل علم عندى ، وحشى قلبى علماً وفقهاً ، فما شككت فى قضاء بين اثنين ، أخرجه الخطيب فى ترجمة القاسم بن جعفر الحجازى من التاريخ وأصل الحديث معروف مخرج فى الأصول بدون هذه اللفظة ، إلى غير هذا من الأحاديث المصرحة بمزيد اعتناء النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم بتعليم علىّ وتخصيصه إياه منه بما لم يخص به غيره والدعاء له بذلك ، والأخبار بأنه وارث علمه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما يدل على أنه عليه السلام باب علم النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم وأن الحديث صحيح .

(المسلك الخامس) : أن الحديث له مخرجان آخران مباينان لمخرج حديث ابن عباس قد حكم لكل واحد منهما على انفراده بأنه صحيح أيضاً ، وقد تقرر أن من تمام صحة الحديث تعدد مخارجه وتباينها ، أما المخرج الأول فمن حديث علىّ بن أبى طالب عليه السلام .

كتب إلىّ الطيب بن محمد قال : أنبأنا محمد بن على الشلغى ، أنا محمد بن سالم الفشنى ؛ أنا أحمد بن عبد الكريم الخالدى ، أنا محمد بن عبد الباقى الزرقانى ، أنا محمد بن العلاء ، أنا حجازى الواعظ ، أنا عبد الوهاب بن أحمد الشعرانى ، أنا زكريا ، أنا أحمد بن على الحافظ ، أنا أبو على القاضى إذناً مشافهة ، أنا أحمد ابن أبى طالب ، أنا جعفر بن على ، أنا محمد بن عبد الرحمن الحضرمى ، أنا عبد الرحمن بن محمد بن عتاب ، حدثنا أبى ، ثنا أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعى ، ثنا أحمد بن عمرو الجريرى ، ثنا محمد بن جرير ، ثنا إسماعيل ابن موسى ، ثنا محمد بن عمر الرومى ، ثنا شريك ، عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحى عن على بن أبى طالب عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنا دار الحكمة وعلى بابها » أخرجه الترمذى فى سننه عن موسى بن إسماعيل به .

وقال ابن جرير : هذا خبر عندنا صحيح سنده ، وقد يكون على مذهب آخرين سقيما غير صحيح لعلتين : أحداهما أنه خبر لا يعرف له مخرج عن على عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا من هذ الوجه ، والأخرى أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة قال : وقد وافق علياً فى رواية هذا الخبر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم غيره ، ثم أسنده عن ابن عباس .

(قلت) : أصاب ابن جرير رحمه الله فى تصحيح هذا الحديث ولم يصب فيما ذكر أنه قد يكون علة فيه عند غيره لأنه جعل إحدى العلتين كونه لم يرو عن على عليه السلام إلا من هذا الوجه ، وليس كذلك بل روى عنه من أربعة أوجه أخرى .

(الوجه الأول) : من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة كلاهما عن على ، أخرجه الخطيب فى تلخيص المتشابه قال : أنبأنا على بن على ، ثنا محمد بن المظفر الحافظ ، ثنا محمد بن الحسين الخثعمى ، ثنا عباد بن يعقوب ثنا يحيى بن يشار الكندى ، عن إسماعيل بن إبراهيم الهمدانى عن أبى إسحاق ، عن الحارث ، عن على ، وعن عاصم بن ضمرة ، عن على قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب » قال الخطيب : يحيى بن يشار وشيخه إسماعيل مجهولان .

قلت : المجهول إذا روى عنه ثقة ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح مقبول على رأى جماعة من الحفاظ .

(الوجه الثانى) : من رواية ابنه الحسين عليه السلام ، أخرجه ابن النجار فى تاريخه قال : حدثتنا رقية بنت معمر بن عبد الواحد أنبأتنا فاطمة بنت محمد بن أبى سعد البغدادى ، أنبأنا سعيد بن أحمد النيسابورى ، أنبأنا على بن الحسن بن بندار بن المثنى ، أنبأنا على بن محمد بن مهرويه ،

حدثنا داود بن سليمان الغازى ، حدثنا على بن موسى الرضى ، عن عباية ، عن الحسن عن علىّ به .

(الوجه الثالث) : من رواية الأصبغ بن نباته ، ذكره أبو نعيم فى الحلية ، وأخرجه أبو الحسن على بن عمر الحربى فى أماليه قال : حدثنا إسحاق بن مروان ، حدثنا أبى ؛ ثنا عامر بن كثير السراج ، عن أبى خالد ، عن سعد بن طريف ، عن الأصبغ بن نباته ، عن على بن أبى طالب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وأنت بابها يا على كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها » .

(الوجه الرابع) : من رواية الشعبى ؟ أخرجه ابن مردويه فى المناقب من طريق الحسن بن محمد ، عن جرير ، عن محمد بن قيس ، عن الشعبى ، عن على قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة وعلى بابها » .

وأما العلة الثانية وهى كون سلمة بن كهيل لا تقوم به حجة عندهم : فمدفوعة أيضاً ؛ بأن سلمة بن كهيل ليس عندهم كذلك بل احتج به البخارى ومسلم والأربعة وغيرهم من أصحاب الصحاح ، ووثقه ابن معين والعجلى وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة وأحمد وسفيان والنسائى وآخرون ، وإنما توهم ابن جرير عدم احتجاجهم به من ذلك الأصل الباطل فى رد حديث الشيبى ، خصوصاً إذا روى فضل على عليه السلام ، لأن سلمة بن كهيل كان كذلك وهو أصل باطل بالإجماع كما ستعرفه ، فهذا الحديث بتفرده أيضاً على شرط الصحيح كما حكم به ابن جرير فإن رجاله كلهم موثقون ، أما شريك ومن فوقه فكلهم ثقات من رجال الصحيح ، وأما محمد بن عمر الرومى فروى عنه البخارى خارج الصحيح ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو زرعة شيخ فيه لين ، روى حديثاً منكراً عن شريك ، فهذا أقصى

ما قيل فيه ، وقد عرفت أن من هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح ، خصوصاً ولم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه عبد الحميد بن بحر أخرج متابعته أبو نعيم فى الحلية قال : حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد الجرجانى ، ثنا الحسن بن سفيان ، ثنا عبد الحميد بن بحر ثنا شريك ، ثنا سلمة بن كهيل به إلا أنه قال عن الصنابحى ولم يذكر سويد بن غفلة ، وأما إسماعيل بن موسى الفزارى فقال أبو حاتم : صدوق ، وكذا قال مطين .

وقال النســـائى : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو داود : صدوق فى الحديث إلا أنه يتشيع ، وقال ابن عدى : إنما أنكروا عليه الغلو فى التشيع .

قلت : ومع هذا فلم ينفرد به أيضاً بل تابعه الحسن بن سفيان وإبراهيم بن عبد الله البصرى ، أما متابعة الحسن بن سفيان فأخرجها أبو نعيم فى الحلية كما سبق ، وأما متابعة إبراهيم فأخرجها ابن بطة قال : حدثنا أبو على محمد بن أحمد الصواف ، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصرى ، ثنا محمد بن عمر الرومى ، ثنا شريك به ، فإذا ضم إلى هذه الطريق التى هى صحيحة تلك الطرق الأربعة من رواية الشعبى والحسن والأصبغ والحارث ، كان حديث علىّ عليه السلام بمفرده صحيحاً جزماً فكيف بانضمامه إلى حديث ابن عباس الذى هو من أصح الصحيح كما عرفت .

فصل

المخرج الثانى من حديث جابر بن عبد الله : أنبأنا سعيد بن أحمد الفراء الدمشقى بها قال : أنا علاء الدين بن محمد بن عمر الحسينى ، أنا أبى ، أنا محمد بن عبد الرحمن الكزبرى ، أنا أبى ، أنا أبو المواهب الحنبلى ، أنا أبى ، أنا شمس محمد بن عبد الله الأنصارى ، أنا محمد بن خليل اليشبكى ، أنا أبو الفضل الحافظ ، أنا أبو إسحاق التنوخى شفاهاً ، أنا يحيى بن محمد بن سعد كتابة ، أنا أبو جعفر أحمد بن على بن حكم ، أنا عياض

ابن موسى أنا أبو الأصبغ عيسى بن محمد الزهرى ، أنا سليمان بن خلف ، أنا أبو عبد الله محمد بن على بن محمود ، أنا أبو العباس الرازى ، أنا أبو أحمد بن عدى ، ثنا النعمان بن هارون البلدى ومحمد بن أحمد بن المؤمل ، وعبد الملك بن محمد ، قالوا : حدثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب ، أنبأنا عبد الرزاق ، أنبأنا سفيان ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن عبد الرحمن بن بهمان التميمى ، سمعت جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية وهو آخذ بيد على ، يقول : هذا أمير البررة ، وقاتل الفجرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ، يمد بها صوته ، أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت الباب ، أخرجه الحاكم فى المستدرك .

وقال حدثنى أبو بكر محمد بن على الفقيه الشاشى القفال البخارى وأنا سألته حدثنى النعمان بن هارون البلدى من أصل كتابه ، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرانى به مقتصراً على حديث الباب ، وقال : إسناده صحيح ، وأخرجه الخطيب فى ترجمة محمد بن عبد الصمد أبى الطيب الدقاق من تاريخ بغداد فقال : حدثنا يحيى بن على السكرى بحلوان ، ثنا أبو بكر محمد بن المقرى بأصبهان ، ثنا أبو الطيب محمد بن عبد الصمد الدقاق البغدادى ، ثنا أحمد بن عبد الله أبو جعفر المكتب به وأخرجه أيضاً فى ترجمة أحمد بن عبد الله المذكور فقال : أخبرنا أبو الطاهر عبد الغفار بن محمد بن جعفر المؤدب ، ثنا أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدى الحافظ ، ثنا محمد بن عبد الله الصيرفى وعلى بن إبراهيم البلدى ، وجماعة قالوا : حدثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب أبو جعفر السامرى به قال أبو الفتح : تفرد به عبد الرزاق وحده ، قال الخطيب : ولم يروه عن عبد الرزاق غير أحمد ابن عبد الله هذا وهو أنكر ما حفظ عليه .

قلت : وليس كما قال الخطيب بل تابعه عليه أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى

عن عبد الرزاق ، كما ذكره ابن عدى وابن الجوزى ثم إنه لا نكارة فى تفرد أبى جعفر السامرى عن عبد الرزاق بمثل هذا الحديث ، فإن عبد الرزاق كان يعلم أن من حدث بفضائل على بن أبى طالب يجرح ويبدع بل يتهم ويكذب ، فكان لا يحدث بها إلا أهلها وقد قال فى حقه الذهبى أنه كان يعرف الأمور فلا يتجاسر أن يحدث بها ، سامح الله الذهبى يسمى التحديث بفضائل علىّ عليه السلام جسارة، وقد وقع مثل هذا للحافظ أبى الأزهر النيسابورى ، فإنه لما حدث عن عبد الرزاق بحديث فى فضل على أخبر يحيى بن معين بذلك ، فبينما هو عنده فى جماعة أهل الحديث إذ قال يحيى بن معين : من هذا الكذاب النيسابورى الذى حدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث ؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا ، فتبسم يحيى بن معين وقال : أما أنك لست بكذاب ولكن الذنب لغيرك فى هذا الحديث ، ثم سأله يحيى بن معين كيف خصك عبد الرزاق بهذا الحديث ؟ فقال : إنى خرجت مع عبد الرزاق إلى قريته فكنت معه فى الطريق ، فقال لى : يا أبا الأزهر أفيدك حديثاً ما حدثت به غيرك ؟ قال : فحدثنى بهذا الحديث ، ومع هذا فقد وجد لأبى الأزهر متابع عليه ، فذكر الخطيب أن محمد بن حمدون النيسابورى رواه عن محمد بن على بن سفيان النجار عن عبد الرزاق به قال الخطيب: فبرىء أبو الأزهر من عهدته إذ توبع على روايته .

قلت : وكذا وقع فى حديث الباب ، فإن عبد الرزاق خص به أبا جعفر السامرى كما خص أبا الأزهر بذلك الحديث، وكما أنه وجد لأبى الأزهر متابع عليه كذلك وجد لأبى جعفر السامرى ، فقد أخرج الحافظ أبو الحسن بن شاذان فى خصائص على قال : حدثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن فيروز الأنماطى ، حدثنا الحسين بن عبد الله التميمى ، حدثنا حبيب بن النعمان حدثنى جعفر بن محمد ، حدثنى أبى ، عن جدى ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة الحكمة وعلى بابها ، فمن أراد المدينة فليأت إلى بابها .

وأخرجه الخطيب فى « تلخيص المتشابه » من طريق الدارقطنى ، ثنا محمد بن إبراهيم الأنماطى به فبرىء أبو جعفر السامرى منه ولله الحمد .

المسلك السادس : إن هذه المخارج الثلاثة ، قد حكم بصحة كل منها على انفراده كما رأيت ، والحفاظ إذا وجدوا حديثاً من القبيل جزموا بارتقائه إلى درجه الصحيح، وكثيراً ما يجزم المتأخرون كابن كثير والعلائى والعراقى والحافظ وتلميذه السخاوى بذلك ، وقد سلك الحافظ السيوطى هذا المسلك بالنسبة لهذا الحديث فقال فى « الجامع الكبير » : قد كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث على فى (تهذيب الآثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحة .

(المسلك السابع) : إننا لو اقتصرنا على تحسين حديث على وابن عباس مراعاة لما قيل فى عبد السلام بن صالح ، ومحمد بن عمر الرومى ، كما يسلكه بعض أهل الحديث فيمن كان ذلك حاله ، وكما سلكه الحافظ صلاح الدين العلائى ، والحافظ وتلميذه السخاوى بالنسبة لهذا الحديث فإنهم اقتصروا على الحكم بحسنه ولم يرفعوه إلى مرتبة الصحه كما فعل ابن معين والحاكم وابن جرير والسمرقندى ، فإن الحسن يرتقى مع وجود المتابعات والشواهد إلى درجة الصحيح وقد صرح الحافظ السخاوى بأن حديث ابن عباس بتفرده على شرط الحسن ، فإذا انضم إليه حديث علىّ وحديث جابر مع ما أوردناه من الشواهد المعنوية ، فإنه يرتقى إلى درجة الصحيح لغيره بلا خلاف ، وهذا مما لا يشك فيه من له خبرة بعلم الحديث ودراية بصناعته ، فلا نحتاج إلى ذكر دلائله والإطالة بنصوصهم فيه ، وقد قال الحافظ فى « القول المسدد » فى الكلام على حديث : سدوا كل باب فى المسجد إلا باب علىّ ما نصه : هذا الحديث له طرق متعددة كل طريق منها على

انفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن ومجموعها مما يقطع بصحته على طريقة كثير من أهل الحديث .

(المسلك الثامن) : إننا لو حكمنا على جميع هذه الطرق والشواهد بالضعف ولم نحكم لشيء منهما بالصحة ولا بالحسن ، فإن الضعيف الذى هو من هذا القبيل يرتقى إلى درجة الصحيح لأن راويه إنما حكم بصحة حديثه لغلبة الظن بصدقه ، والضعيف إذا تعددت طرقه وكثرت شواهده مع تباين مخارجها حصلت غلبة الظن أيضاً بصدق خبر المجموع ، وإن كانت لا تحصل بخبر كل واحد على انفراده فاستحق خبرهم الحكم بالصحة كما استحقه خبر الثقة الواحد لوجود غلبة الظن فى الجميع ، وقد صرحوا بأن المتابعات والشواهد لا يشترط فى رواتها أن يكونوا ممن يحتج بهم فقال ابن الصلاح : قد يدخل باب المتابعات والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً فى الضعفاء .

وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم فى المتابعات والشواهد ا هـ .

بل اشترط الإمام الرازى وجمع من أهل الأصول فى الحديث الذى يحتج بمجموع طرقه أن تكون أفرادها ضعيفة ليحصل الاحتجاج بالمجموع ، وأما إذا كان بعضها صحيحاً فالاعتماد حينئذ عليه وحده ، والضعيف مطروح غير معول عليه ، والمفروض الاحتجاج بالمجموع ، وقد حكموا بصحة أحاديث كثيرة من هذا القبيل ، كحديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم) وحديث (لا ينبغى لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره) أورده ابن الجوزى فى الموضوعات ، وقال ابن كثير : له شواهد تقتضى صحته وكذلك حديث : (أطلبوا الخير عند حسان الوجوه) ، وحديث (من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته) ، وحديث العباس بن مرداس السلمى فى فضل الحج ، وحديث (من احتكر طعاماً أربعين ليلة

فقد برىء من الله) حكم ابن الجوزى بوضعها ، وقال الحافظ : له شواهد تدل على صحته ، وحديث (نعم الشيء الهدية أمام الحاجة) وحديث (اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله) وحديث وصية (النبي صلى الله عليه وسلم لأنس بن مالك)وحديث (الموت كفارة لكل مسلم) وحديث (إذا ولى أحدكم أخاه فليحسن كفنه فإنهم يتزاورون فى أكفانهم) .

فصل

فإن قيل : قد تقرر فى علم الحديث أن الضعيف إذا تعددت طرقه إنما يرتقى إلى درجة الحسن ولا يبلغ رتبة الصحيح ، وقد قال النووى فى كلامه على بعض الأحاديث : وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوى بعضه بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتج به ، وسبقه إلى ذلك البيهقى وغيره .

(قلنا) : الجواب من وجهين :

(الوجه الأول) : أن ذلك ليس مطرداً فى كل الطرق الضعيفة بل هو خاص بنوع منها ، وهو ما اشتد ضعفه وكان منكراً ، فإن طرقه إذا تعددت أوصلته إلى درجة المستور السيىء الحفظ ، فإذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك من كونه منكراً إلى درجة الحسن كما نص عليه الحافظ وغيره ، وأما ما كان فى كل طرقه أو أكثرها ضعف قريب فإنه يرتقى بمجموعها إلى درجة الصحيح كالأحاديث المذكورة ، لأن الطريق الذى فيه الضعف القريب قد يكون بمفرده حسناً على مذهب كثير من المحدثين كما قدمناه ، وكما نص عليه ابن الجوزى فى « مقدمة الموضوعات » فقال : والأحاديث ستة أقسام ، الأول : ما اتفق على صحته البخارى ومسلم وذلك الغاية . الثانى : ما تفرد به البخارى أو مسلم . الثالث : ما صح سنده ولم يخرجه واحد منهما ، الرابع : ما فيه ضعف قريب محتمل وهذا هو الحديث الحسن ، الخامس : الشديد الضعف الكثير التزلزل ، فهذا تتفاوت مراتبه

عند العلماء فبعضهم يدينه من الحسان ويزعم أنه ليس بقوى التنزلزل ، وبعضهم يرى شدة تزلزله فيلحقه بالموضوعات فصرح بأن الحسن هو ما فيه الضعف القريب المحتمل ، فإذا تعددت الطرق به ارتقى إلى الصحيح .

(الوجه الثانى) : إن هذا الاختلاف فى اللفظ لا فى المعنى لأن الحسن من قسم الصحيح حتى كان المتقدمون يدرجونه فى أنواعه ولم يكن الحسن عندهم معروفاً ولا اسمه بينهم شائعاً ، وأول من نوه باسمه وأكثر من ذكره الترمذى فى جامعه وإن وجد من صرح به من طبقة شيوخه فهو قليل نادر ، بل الذى كان متعارفاً بينهم إن الحديث قسمان : صحيح وضعيف ، والصحيح عندهم على طبقات متفاوتة بحسب تفاوت رواته فى درجات الضبط والإتقان ، حتى أوصلوه إلى خمس طبقات أو أكثر يشمل جميعها اسم الصحيح ، فجاء المتأخرون منهم ووضعوا للأقسام الأخيرة إسماً يخصها وتتميز به عند التعارض والترجيح ، فمنهم من يتشدد فيطلق على القسم الوسط حسناً ، ومنهم من يتساهل فيطلق على القسم الأخير صحيحاً .

قال الذهبى فى « الموقظة » : من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين : أحدهما من احتجا به فى الأصول ، وثانيهما من خرجا له متابعة واستشهاداً واعتباراً فمن احتجا به أو أحدهما ولم يوثق ولم يمرض فهو ثقة حديثه قوى ، ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة يكون الكلام تعنتاً والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قوى أيضاً ، ويكون تارة الكلام فى حفظه فهذا حديثه لا ينحط عن درجة الحسن الذى من أدنى درجات الصحيح ، فما فى الكتابين بحمد الله رجل احتج به أحدهما وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة اه . فصرح بأن الحسن من قسم الصحيح وأن أحاديث الصحيحين منها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن .

وقال ابن الصلاح : من الناس من لا يفرد نوع الحسن ولا يجعله منفرداً

بل يجعله مندرجاً فى أنواع الصحيح لاندراجه فى أنواع ما يحتج به وهو الظاهر من كلام الحاكم أبى عبد الله اهـ .

ولهذا استشكل ابن دقيق العيد فى « الاقتراح » هذه التفرقة بين اسم الحسن والصحيح ، فقال : إن ها هنا أوصافاً يجب معها قبول الرواية إذا وجدت فى الراوى ، فإما أن يكون هذا الحديث المسمى بالحسن مما قد وجدت فيه هذه الصفات على أقل الدرجات التى يجب معها القبول أو لا . فإن وجدت فذلك صحيح . وإن لم توجد فلا يجوز الاحتجاج به وإن سمى حسناً ، اللهم إلا أن يرد هذا إلى أمر اصطلاحى وهو أن يقال : إن الصفات التى يجب معها قبول الرواية لها مراتب ودرجات فأعلاها هو الصحيح ، وكذلك أوسطها وأدناها هو الحسن ، وحينئذ يرجع الأمر فى ذلك إلى الاصطلاح ويكون الكل صحيحاً فى الحقيقة اهـ . فرجع الأمر إلى أن الحديث صحيح على كل الفروض والاحتمالات ، وهذا إنما سلكناه تنزلا وإلا فقد علمت من المسلك الأول إن الحديث بمفرده على شرط الصحيح وبالله التوفيق .

(المسلك التاسع) : أنه قد تقرر أن من علامة صدق الراوى وصحة حديثه مطابقته للواقع وصدق مخبره ، وعلى بن أبى طالب عليه السلام كان أعلم الصحابة على الإطلاق كما هو معلوم مشهور ومستفيض متواتر حتى ضربوا باشتهار علمه المثل للتواتر المعنوى . فقال الحافظ موفق الدين بن قدامة فى أول كتابه « إثبات صفات العلو لله » :

واعلم رحمك الله أنه ليس من شرط صحة التواتر الذى يحصل به اليقين أن يوجد التواتر فى جزء واحد ، بل متى نقلت أخبار كثيرة فى معنى واحد من طرق يصدق بعضها بعضاً ، ولم يأت ما يكذبها أو يقدح فيها حتى استقر ذلك فى

القلوب واستيقنته ، فقد حصل التواتر وثبت القطع واليقين فإنا نتيقن وجود حاتم وإن كان لم يرد به خبر واحد مرضى الإسناد لوجود ما ذكرنا ، وكذلك عدل عمر وشجاعة علي وعلمه عليه السلام اهـ .

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة والتابعين من الشهادة لعلي بالعلم ما لم يأت لأحد قط ، فمن شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده قال : حدثنا أبو أحمد ، ثنا خالد يعني ابن طهمان عن نافع بن أبي نافع عن معقل بن يسار قال : وضأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ألك في فاطمة رضي الله عنها نعودها ؟ فقلت: نعم ، فقام متوكئاً علي حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام فقال لها : كيف تجدينك ؟ قالت : والله لقد اشتد حزني واشتدت فاقتي وطال سقمي .

قال أبو عبد الرحمن : وجدت في كتاب أبي بخط يده هذا الحديث قال : أو ما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حلماً ، رجاله ثقات ، وقد رواه الطبراني من وجه آخر بإسناد صححه الحافظ نور الدين في الزوائد من مرسل أبي إسحاق .

قلت : وقد ورد موصولاً من طريقه أخرجه ابن عساكر في ترجمة علي من تاريخه من طريق أبي عمر وعثمان بن أحمد السماك، أنا عبد الله بن أبي روح المدائني أنا سلام بن سليمان المدائني ، أنا عمر بن المثنى عن أبي إسحاق ، عن أنس بن مالك قال : قالت فاطمة عليها السلام : زوجتني علياً خشن الساقين عظيم البطن قليل الشيء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : «زوجتك يا بنية أعظمهم حلماً وأقدمهم سلماً وأكثرهم علماً».

طريق آخر لهذا الحديث : قال ابن عساكر في تاريخه : أخبرنا أبو القاسم

عبد الصمد بن محمد بن عبد الله ، أنا أبو الحسن على بن محمد بن أحمد : أنا أحمد ابن محمد بن موسى ، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة ، أنا أحمد بن يحيى وأحمد بن موسى بن إسحاق قالا : أنا ضرار بن صرد ، ثنا عبد الكريم بن يعقوب ، عن جابر ، عن أبى الضحى ، عن مسروق ، عن عائشة قالت . حدثتنى فاطمة عليها السلام أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها : « زوجتك أعلم المؤمنين وأقدمهم وأفضلهم حلماً » .

قال ابن عساكر كذا ، قال : وأسقط منه المعتمر ، ثم أخرجه من طريق ابن الأعرابى ، ثنا أبو عبد الله يحيى بن إبراهيم بن محمد بن كثير الزهرى ، ثنا ضرار ابن صرد ، أنا المعتمر بن سليمان التيمى قال : أنا عبد الكريم بن يعقوب الجعفى أخبرنا جابر عن أبى الضحى به .

طريق آخر لهذا الحديث : قال ابن عساكر : أخبرنا أبو غالب بن البنا ، ثنا أبو محمد الجوهرى ، ثنا أبو محمد عبد العزيز بن الحسن بن على بن أبى صابر . أنا أبو حبيب العباس بن أحمد بن محمد البرتى ، ثنا إسماعيل بن موسى ، أنا تليد ابن سليمان أبو إدريس ، عن أبى الجحاف عن رجل ، عن أسماء بنت عميس قالت : رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة عليها السلام : زوجتك أقدمهم سلماً وأعظمهم حلماً وأكثرهم علماً » .

طريق آخر لهذا الحديث : قال ابن عساكر : أخبرنا أبو نصر بن رضوان وأبو غالب بن البنا وأبو محمد عبد الله بن نجا قالوا : أنا أبو محمد الجوهرى ، أنا أبو بكر بن مالك ، أنا العباس بن إبراهيم القراطيسى ، ثنا إسماعيل بن محمد الأحمسى ، أنا مفضل بن صالح ، ثنا جابر الجعفى عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لفاطمة عليها السلام : أما ترضين أنى

زوجتك أقدمهم سلماً وأكثرهم علما وأفضلهم حلماً ، والله إن ابنيك لمن شباب أهل الجنة ، ومن هذا الوجه أخرجه الخطيب فى المتفق والمفترق . وللحديث طرق أخرى من حديث علىّ وابن عباس وأبى هريرة وحديث علىّ صححه ابن جرير .

(فائدة) : تقدم حديث معقل بن يسار من رواية أحمد بن حنبل وقد قال الحاكم فى المستدرك : حدثنا السيد الأوحد أبو يعلى حمزة بن محمد الزيدى رضى الله عنه ، ثنا أبو الحسن على بن محمد بن مهرويه القزوينى القطان قال : سمعت أبا حاتم الرازى يقول : كان يعجبهم أن يجدوا الحديث فى الفضائل من رواية أحمد ابن حنبل رضى الله عنه .

(حديث آخر) : قال أبو نعيم فى الحلية ، ثنا أبو أحمد الغطريفى ، ثنا أبو الحسين ابن أبى مقاتل ، ثنا محمد بن عبد الله بن عتبة ، ثنا محمد بن على الوهبى الكوفى ، ثنا أحمد بن عمران بن سلمة وكان ثقة عدلا مرضياً ، ثنا سفيان الثورى عن منصور عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : كنت عند النبى صلى الله عليه وآله وسلم فسئل عن على فقال : قسمت الحكمة عشرة أجزاء فاعطى علىّ تسعة أجزاء والناس جزءاً واحداً اهـ .

أحمد بن عمران ذكره الذهبى فى الميزان وقال : لا يدرى من هو ، ثم ضعفه بهذا الحديث وتعقبه الحافظ فى اللسان بما تقدم فى السند من قول الوهبى أنه كان ثقة عدلاً مرضياً قال : وفى هذا مخالفة لما ذكره الذهبى .

قلت : لو وثقه الناس كلهم لقال الذهبى فى حديثه أنه كذب ، كما فعل فى عدة أحاديث أخرجها الحاكم بسند الشيخين وادعى هو دفعاً بالصدر وبدون دليل أنها موضوعة وما علتها فى نظره إلا كونها فى فضل على بن أبى طالب فالله المستعان .

(حديث آخر) : قال أبو نعيم فى الحلية : ثنا أبو بكر بن خلاد ، ثنا محمد بن يونس الكديمى ، ثنا عبد الله بن داود الخريبى ، ثنا هرمز ابن حوران ، عن أبى عون ، عن أبى صالح الحنفى ، عن على رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله أوصنى ، قال : قل ربى الله ثم استقم ، قال : قلت : الله ربى وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، فقال : ليهنك العلم أبا الحسن لقد شربت العلم شرباً ونهلته نهلا .

(حديث آخر) : قال ابن بطة : ثنا أبو ذر أحمد بن الباغندى ، أنا أبى ، عن مسعر بن يحيى ، ثنا شريك ، عن أبى إسحاق ، عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :« من أراد أن ينظر إلى آدم فى علمه وإلى نوح فى حكمته وإلى إبراهيم فى حلمه فلينظر إلى علىّ » مسعر بن يحيى النهدى ذكره الذهبى فى الميزان وقال : لا أعرفه وأتى بخبر منكر، ثم ذكر هذا الحديث ، وقد عرفت أن النكارة عند الذهبى هى فضل على بن أبى طالب عليه السلام .

(حديث آخر) : قال الطبرانى فى المعجم الصغير : حدثنا على بن جعفر الملحى الأصبهانى ، ثنا محمد بن الوليد العباسى ، ثنا عثمان بن زفر ، ثنا مندل بن على ، عن ابن جريج ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أقضى أمتى على بن أبى طالب مختصر ».

وأخرجه البغوى فى شرح السنة من حديث أنس بن مالك به ورواه عبد الرزاق فى مصنفه ، عن معمر، عن قتادة ، عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلا، قال الحافظ فى الفتح : ورويناه موصولا فى فوائد أبى بكر محمد بن العباس بن نجيح من حديث أبى سعيد الخدرى .

(حديث آخر) : أخرج الديلمى فى مسند الفردوس من حديث سلمان الفارسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

« أعلم أمتى من بعدى على بن أبى طالب » . وفى الباب عن معاذ بن جبل ، وعمر وابن عباس .

(شهادة عمر بن الخطاب) : قال البخارى فى تفسير البقرة من صحيحه : حدثنا عمرو بن على ، ثنا يحيى ، ثنا سفيان ، عن حبيب سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال عمر رضى الله عنه : أقرؤنا أبى وأقضانا على .

وقال قاسم بن أصبغ فى مصنفه : حدثنا أبو بكر أحمد بن زهير ، ثنا أبو خيثمة ، ثنا أبو سلمة التبوذكى ، ثنا عبد الواحد بن زياد ، ثنا أبو جروة ، قال : سمعت عبد الرحمن بن أبى ليلى قال : قال عمر رضى الله عنه : على أقضانا ، وأخرجه ابن أبى خيثمة من وجه آخر أيضاً قال : حدثنا أبى ، ثنا ابن عيينة ، عن ابن أبى مليكة ، عن ابن عباس قال: قال عمر: على أقضانا . وأسنده الذهبى فى ترجمة الحافظ أبى بكر بن زيادة من التذكرة من هذا الوجه وزاد أبى أقرؤنا .

وقال ابن أبى خيثمة ، ثنا عبيد الله بن عمر القواريرى ، ثنا مؤمل ابن اسماعيل ، ثنا سفيان الثورى ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن ، وكان عمر يقول : لولا على لهلك عمر .

وقال ابن الأثير فى أسد الغابة بعد إيراده آثاراً فى علم على عليه السلام ولو ذكرنا ما سأله الصحابة مثل عمر وغيره رضى الله عنهم لأطلنا .

(شهادة عبد الله بن مسعود) : قال أبو نعيم فى الحلية : ثنا أبو القاسم نذير ابن جناح القاضى ، ثنا إسحاق بن محمد بن مروان ، ثنا أبى عباس بن عبيد الله ، ثنا غالب بن عثمان الهمدانى أبو مالك ، عن عبيدة ، عن شقيق ، عن عبد الله ابن مسعود قال : إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلا له ظاهر وبطن وإن على بن أبى طالب عنده علم الظاهر والباطن .

(أثر آخر عن ابن مسعود) قال الحسن بن على الحلوانى : (فى كتاب المعرفة) له : حدثنا يحيى بن آدم قال : ثنا ابن أبى زائدة ، عن أبيه عن أبى إسحاق ، عن ابن ميسرة قال : قال ابن مسعود : إن أقضى أهل المدينة علىّ بن أبى طالب .

(أثر آخر عن ابن مسعود) : قال الحلوانى أيضاً : ثنا يحيى بن آدم ، ثنا مندر ، عن مطرف ، عن أبى إسحاق ، عن سعيد بن وهب قال : قال عبد الله : أعلم أهل المدينة بالفرائض علىّ بن أبى طالب .

(شهادة ابن عباس) : قال ابن عبد البر : ثنا خلف بن القاسم ، ثنا عبد الله ابن عمر الجوهرى ، ثنا أحمد بن محمد بن الحجاج ، ثنا محمد بن أبى السرى ، ثنا عمرو بن هاشم الجنبى ، ثنا جويبر ، عن الضحاك بن مزاحم ، عن عبد الله بن عباس قال : والله لقد أعطى على بن أبى طالب تسعة أعشار العلم ، وايم الله لقد شاركم فى العشر العاشر ، وروى طاووس عنه أيضاً قال : كان علىّ والله قد ملىء علماً وحلماً .

(أثر آخر عن ابن عباس) : قال ابن أبى خيثمة : حدثنا فضيل عن عبد الوهاب قال : ثنا شريك ، عن ميسرة ، عن المنهال ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : كنا إذا أتانا الثبت عن علىّ لم نعدل به .

(أثر آخر عن ابن عباس) : قال أبو نعيم فى الحلية : حدثنا أحمد بن ابراهيم ابن جعفر ، ثنا محمد بن يونس السامى ، ثنا أبو نعيم ، ثنا حبان بن علىّ ، عن مجاهد ، عن الشعبى ، عن ابن عباس أن علىّ بن أبى طالب أرسله إلى زيد بن صوحان فقال : يا أمير المؤمنين إنى ما علمتك لبذات الله عليم وأن الله لفى صدرك لعظيم .

(شهادة عائشة) : قال ابن أبي خيثمة : ثنا محمد بن سعيد الأصبهاني ، ثنا معاوية ابن هشام ، عن سفيان ، عن قليب ، عن جابر قال : قالت عائشة : من أفتا كم بصوم عاشوراء ؟ قالوا : عليّ ، قالت : أما إنه أعلم الناس بالسنة ، وكانت كثيراً ما ترجع إليه في المسائل .

(شهادة خزيمة بن ثابت) : قال الحاكم في المستدرك : ثنا أبو بكر بن دارم الحافظ ، ثنا أحمد بن موسى بن إسحاق التيمي ، ثنا وضاح بن نحي النهشلي ، ثنا أبو بكر بن عياش ، عن أبي إسحاق ، عن الأسود بن يزيد النخعي قال : لما بويع عليّ بن أبي طالب على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال خزيمة بن ثابت : وهو واقف بين يدى المنبر :

إذا نحن بايعنا عليّاً حسبنا أبو حسن مما نخاف من الفتن
وجدناه أولى الناس بالناس أنه أطب قريش بالكتاب وبالسنن

(شهادة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة) : ذكر ابن عبد البر أن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال : قلت لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، يا عم لم كان صفو الناس إلى على ؟ فقال : يا ابن أخي أن علياً عليه السلام كان له ما شئت من ضرس قاطع في العلم ، وكان له البسطة في العشيرة ، والقدم في الإسلام والصهر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والفقه في السنة ، والنجدة في الحرب ، والجود في الماعون .

(شهادة معاوية) : ذكر ابن عبد البر أنه كان يكتب فيما ينزل به ليسأل على ابن أبي طالب ، فلما بلغه قتله قال : ذهب الفقه والعلم بموت ابن أبي طالب .

(شهادة جملة الصحابة) : قال الحاكم في المستدرك : أخبرني عبد الرحمن بن الحسن القاضي بهمدان ، ثنا إبراهيم بن الحسين ، ثنا آدم بن أبي إياس رحمه الله (ح) وقال ابن أبي خيثمة ، ثنا مسلم بن إبراهيم كلاهما قال : حدثني شعبة ، عن

أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن علقمة عن عبد الله قال : كنا نتحدث أن أقضى أهل المدينة علىّ بن أبي طالب ، قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وتقدم عن ابن عباس قوله : كنا إذا أتانا الثبت عن علىّ لم نعدل به ، وقول سعيد بن عمرو بن العاص لم كان صفو الناس إلى علىّ مما فيه الأخبار بأن الجميع كان يرجع إليه لشهرته بالعلم بينهم .

(شهادة علىّ بن أبي طالب لنفسه) : قال الأزرقى فى تاريخ مكة ، حدثنا سهل بن أبي المهدى ، ثنا عبد الله بن معاذ الصنعانى ، ثنا معمر عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل قال : شهدت علىّ بن أبي طالب وهو يخطب وهو يقول: سلونى فوالله لا تسألونى عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا أخبرتكم به ، وسلونى عن كتاب الله فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار أم بسهل أم بجبل ، فقام ابن الكوا وأنا بينه وبين علىّ وهو خلفى فقال : أرأيت البيت المعمور ما هو ؟ قال : ذاك الضراح فوق سبع سماوات تحت العرش يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون فيه إلى يوم القامة ، ولهذا الحديث طرق متعددة .

(أثر آخر عن علىّ) قال أبو نعيم فى الحلية : ثنا الحسن بن على بن الخطاب ، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ، ثنا أحمد بن يونس ، ثنا أبو بكر بن عياش ، عن نصير بن سليمان الأحمسى ، عن أبيه ، عن علىّ قال : والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيم أنزلت وأين أنزلت ، إن ربى وهب لى قلباً عقولا ولساناً سؤولا .

(أثر آخر عن علىّ) : قال الحاكم فى المستدرك : أخبرنا أبو الحسن علىّ ابن محمد بن عقبة ، ثنا الحسن بن علىّ بن عفان ، ثنا محمد بن عبيد الطنافسى ، ثنا بسام بن عبد الرحمن الصيرفى ، ثنا أبو الطفيل قال : رأيت أمير المؤمنين علىّ ابن أبي طالب رضى الله عنه قام على المنبر فقال : سلونى قبل أن لا تسألونى ولن

تسألوا بعدى مثلى ، قال : فقام ابن الكوا فقال : يا أمير المؤمنين ما الذاريات ذروا ؟ قال : الرياح ، قال : فما الحاملات وقراً ؟ قال : السحاب ، قال : فما الجاريات يسراً ؟ قال : السفن : قال : فما المقسمات أمراً ؟ قال : الملائكة ، قال : فمن الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم ؟ قال : منافقوا قريش ، صححه الحاكم ، وورد عنه من طرق متعددة فى بعضها : لاتسألونى عن آية من كتاب الله تعالى ولا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنبأتكم بذلك .

(أثر آخر عن علىّ) : قال الموفق بن قدامة فى كتابه إثبات صفات العلو : أخبرنا محمد ، أنبأنا أحمد ، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث ، ثنا الفضل بن الحباب الجحى ، ثنا مسدد ، ثنا عبد الوارث ابن سعيد ، عن محمد بن إسحاق ، عن النعمان بن سعد قال : كنت بالكوفة فى دار الإمارة دار علىّ بن أبى طالب إذ دخل علينا عوف بن عبد الله فقال : يا أمير المؤمنين ، بالباب أربعون رجلا من اليهود ، فقال علىّ : علىّ بهم ، فلما وقفوا بين يديه قالوا له : صف لنا ربك هذا الذى فى السماء كيف هو وكيف كان ومتى كان وعلى أى شىء هو ؟ فاستوى علىّ جالساً وقال: معشر اليهود اسمعوا منى ولاتبالوا أن لا تسألوا أحداً غيرى . . . الحديث ، وهو فى الحلية أيضاً .

(أثر آخر عن علىّ) : قال أبو نعيم : ثنا حبيب بن الحسن ، ثنا موسى بن إسحاق (ح) وثنا سليمان بن أحمد ، ثنا محمد بن عثمان بن أبى شيبة قال : ثنا أبو نعيم ضرار بن صرد ، وثنا أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحافظ ، ثنا محمد بن الحسين الخثعمى ، ثنا إسماعيل بن موسى الفزارى ، قالا : ثنا عاصم بن حميد الخياط ، ثنا ثابت بن أبى صفية أبو حمزة الثمالى ، عن عبد الرحمن

ابن جندب عن كميل بن زياد قال : أخـذ علىّ بن أبى طالب بيدى فأخرجنى إلى ناحية الجبان ، فلما أصحرنا جلس ثم تنفس ثم قال : يا كميل ابن زياد ، القلوب أوعية فخيرها أوعاها ، إحفظ ما أقول لك : النـاس ثلاثة : فعالم ربانى ، ومتعلم عَلَى سبيل نجاة ، وهمج رعاع اتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح ، لم يستضيؤا بنور العـــلم ، ولم يلجؤا إلى ركن وثيق ، العلم خير من المـال ، العلم يحرسك ، وأنت تحرس المـال ، العلم يزكوا عَلَى العمل ، والمـال تنقصه النفقة ، ومحبة العالم دين يدان بها ؛ العلم يكسب العالم الطاعة فى حياته ، وجميل الأحدوثة بعد موته ، وصنيعة المـال تزول بزواله ؛ مات خزان الأموال وهم أحياء ، والعلماء باقون مابقى الدهر ، أعيانهم مفقودة ، وأمثالهم فى القلوب موجودة هاه إن هاهنا — وأشار بيده إلى صدره — علماً لو أصبت له حملة . . . إلى آخر الوصية ، وهى متداولة شهيرة .

(شهادة ابنه الحسن عليه السلام) : قال أبو نعيم : ثنا أبو بحر محمد ابن الحسن ، ثنا محمد بن سليمان بن الحارث ، ثنا عبيد الله بن موسى ، ثنا إسماعيل ابن أبى خالد ، عن أبى إسحاق ، عن هبيرة بن مريم أن الحسن بن على عليهما السلام ، قام وخطب الناس وقال : لقد فارقـكم رجل بالأمس لم يسبقه الأولون ولا يدركه الآخرون بعلم .

(شهادة سعيد بن المسيب) : قال الدولابى فى الكنى والأسماء : ثنا محمد ابن معاوية ، عن سعيد بن صالح وسعيد بن عنبسة قالا : حدثنا عياد بن العوام أبو سهل ، عن داود ، عن سعيد بن المسيب قال : ما كان أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعلم من على بن أبى طالب .

(أثر آخر عن ابن المسيب) : قال ابن أبي خيثمة : أخبرنا إبراهيم بن بشار ، حدثنا سفيان بن عيينة ، ثنا يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب قال : ما كان أحد من الناس يقول : سلوني ، غير علي بن أبي طالب .

(شهادة عطاء) : قال ابن أبي خيثمة : أخبرنا يحيى بن معين قال : حدثنا عبيدة بن سليمان عن عبد الملك بن أبي سليمان قال : قلت لعطاء : أكان في أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم أحد أعلم من علي بن أبي طالب ؟ قال : لا والله ما أعلمه .

(شهادة الحسن البصري) : ذكر ابن عبد البر أنه سئل عن علي بن أبي طالب فقال : كان علي والله سهماً صائباً من مرامي الله على عدوه ، وربانى هذه الأمة وذا فضلها وذا سابقتها ، وذا قرابتها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لم يكن بالنؤمة عن أمر الله ولا بالملومة في دين الله ولا بالسروقة لمال الله ، أعطى القرآن عزائمه ففاز منه برياض مونقة .

(شهادة مغيرة بن مقسم) : قال ابن عبد البر : حدثنا خلف بن قاسم ، ثنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد ، ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو ابن صفوان الدمشقي ، ثنا عمرو بن حفص بن غياث ، حدثني أبي ، عن إسماعيل ابن أبي خالد قال : إن المغيرة حلف بالله ما أخطأ علي في قضاء قضى به قط .

(أثر آخر عنه) قال الحسن بن علي الحلواني في (كتاب المعرفة) : حدثني يحيى ابن آدم قال : ثنا أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال : ليس أحد منهم أقوى قولاً في الفرائض من علي ، قال : وكان المغيرة صاحب الفرائض .

(شهادة ضرار بن حمزة) : قال الطبراني : ثنا محمد بن زكريا الغلابي ثنا العباس ابن بكار الضبي ، ثنا عبد الواحد بن أبي عمرو الأسدي ، عن محمد بن السائب الكلبي ، عن أبي صالح قال : دخل ضرار بن حمزة الكناني على معاوية فقال له :

صف لى علياً ، قال : أو تعفينى ؟ قال : لا أعفيك قال : أما إذ لابد ، فإنه كان والله بعيد المدى شديد القوى ، يقول فصلا ويحكم عدلا ، يتفجر العلم من جوانبه ، وتنطق الحكمة من نواحيه . . . وذكر بقيته ، أخرجه أبو نعيم فى الحلية عن الطبرانى ، وأخرجه ابن عبد البر من وجه آخر ، فقال : حدثنا عبد الله بن محمد ابن يوسف ، ثنا يحيى بن مالك بن عائذ ، ثنا أبو الحسن محمد بن محمد بن سلمة البغدادى بمصر قال : ثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد ، قال : أخبرنا العكلى عن الحرمازى رجل من همدان قال : قال معاوية لضرار : فذكر القصة .

والآثار بهذا كثيرة ويغنى عنها ما هو متداول من حكمه العجيبة ، ومعارفه الغريبة التى لم ينقل مثلها عن غيره بحيث من وقف عليها رأى العجب العجاب ، وجزم بأنه البحر العباب ، وذلك أعظم دليل على صدق هذا الخبر ، وأنه باب مدينة علم النبى عليه الصلاة والسلام .

فصل

وإذ قد فرغنا من الكلام على صحة هذا الحديث وبينا وجوه ذلك ودلائله ، وأوضحنا طرقه ومسالكه ، فلنتفرغ لإبطال كلام الطاعنين فيه ، وإفساد ما تعلقوا به فى رده فنقول : قال الخطيب : فى ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد من تاريخ بغداد ، أخبرنا الجوهرى ، أخبرنا محمد بن العباس ، ثنا محمد بن القاسم الكوكبى ، ثنا إبراهيم بن الجنيد قال : سمعت يحيى بن معين وسئل عن عمر بن إسماعيل فقال : كذاب يحدث أيضاً بحديث أبى معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم وعلى بابها ، وهذا كذب ليس له أصل ، وقال : أخبرنى محمد بن أحمد بن يعقوب ، أخبرنا محمد بن نعيم الضبى قال : سمعت أحمد بن محمد العنزى يقول : سمعت يحيى بن أحمد بن زياد

يقول : سألت يحيى بن معين عن حديث أبى معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، أنا مدينة العلم فأنكره جداً ، ثم قال الخطيب : أخبرنا البرقانى حدثنا يعقوب بن موسى الأردبيلى ، ثنا أحمد بن طاهر بن النجم ، ثنا سعيد بن عمرو قال: قال أبو زرعة :حديث أبى معاوية عن الأعمش ، عن مجاهد ، عن ابن عباس أنا مدينة العلم وعلى بابها ، كم من خلق افتضحوا به ، ثم قال لى أبو زرعة : آتينا شيخاً ببغداد يقال له : عمر بن اسماعيل بن مجالد ، فأخرج الينا كراسة لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا ، فلما أردنا أن نقوم قال : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث ، فقلت له : ولا كل هذا بمرة فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال : قل له : يا عدو الله إنما كتبت أنت عن أبى معاوية ببغداد فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد .

وقال الخطيب فى ترجمة جعفر بن محمد الفقيه بعد أن أسند الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن أبى جعفر الحضرمى عنه بسنده قال أبو جعفر لم يرو هذا الحديث عن أبى معاية من الثقات أحد رواه أبو الصلت فكذبوه اهـ .

وأورده ابن الجوزى فى (الموضوعات) من أكثر طرقه ثم قال : لا يصح ولا أصل له .

قال الدارقطنى : حديث على رواه سويد بن غفلة عن الصنابحى فلم يسنده وهو مضطرب وسلمة لم يسمع من الصنابحى والرومى لا يجوز الاحتجاج به ، وكذا عبد الحميد ومحمد بن قيس مجهول وطريق الحسن عن على فيه مجاهيل وجعفر البغدادى متهم بسرقة هذا الحديث ، ورجاء أيضاً وعمر بن إسماعيل وأبو الصلت كذابان وأبو الصلت هو الذى وضعه على أبى معاوية ، وسرقه منه جماعة ، وأحمد بن سلمة يحدث عن الثقات بالأباطيل ، وسعيد بن عقبة مجهول غير ثقة ، والعدوى وضاع ، وإسماعيل

ابن محمد بن يوسف لا يجوز الاحتجاج به يسرق ويقلب، والحسن ابن عثمان يضع، والمكتب وابن طاهر كذابان .

قال ابن عدى : الحديث موضوع يعرف بأبى الصلت ومن حدث به سرقه منه ، وإن قلب إسناده ، وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال : قبح الله أبا الصلت اهـ .

ولما صححه الحاكم فى المستدرك وقال : أبو الصلت ثقة مأمون تعقبه الذهبى فى التلخيص فقال : بل موضوع قال : وأبو الصلت ثقة ، قلت : لا والله لا ثقة ولا مأمون اهـ .

وأورد الحديث فى ترجمة جعفر بن محمد الفقيه من الميزان وقال :هذا موضوع وفى ترجمة سعيد بن عقبة واتهم به الراوى عنه أحمد بن حفص السعدى ، وكذا فعل ابن طاهر المقدسى والنواوى ، وقد تقدم أن عبد السلام بن صالح قال فيه : الساجى يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف وقال النسائى : ليس بثقة ، وقال أبو حاتم لم يكن بصدوق وهو ضعيف وقال ابن عدى : له أحاديث مناكير فى فضل أهل البيت وهو المتهم بها ، وقال الدارقطنى : كان رافضياً خبيثاً ، وكذا قال العقيلى وزاد أنه كذاب لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وقال ذاك الشامى الفضولى صاحب (أسنى المطالب) : حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها قال الترمذى : إنه منكر ، وكذا قال البخارى وقال : إنه ليس له وجه صحيح ، وقال ابن معين : إنه كذب لا أصل له وأورده ابن الجوزى فى الموضوع ووافقه الذهبى وغيره ، قال : وهذا الحديث قد ولع العلماء به وذكره من دون بيان رتبته خطأ ، وذلك لا ينبغى ذكره فى كتب العلم لا سيما مثل ابن حجر الهيثمى ذكر ذلك فى الصواعق ، والزواجر وهو غير جيد من مثله .

فصل

إذا عرفت هذا فكلامنا مع طائفتين : طائفة المجرحين لعبد السلام بن صالح، وطائفة المتكلمين فى الحديث .

أما الطائفة الأولى فإنهم جرحوا عبد السلام بأمرين: أحدهما التشيع، وثانيهما كونه منكر الحديث ، وهذا الجرح مردود من وجوه .

(الوجه الأول) : إن الجرح بالتشيع ، ورد الحديث به باطل عقلا ونقلا ، أما الأول فإن مدار صحة الحديث على أمرين لا ثالث لهما وهما بالضبط والعدالة ، فمن اتصف بهما وجب أن يكون خبره مقبولا وحديثه صحيحاً، لأن بالضبط يؤمن الخطأ والخلل وبالعدالة يؤمن الكذب والاختلاق ، والضبط هو أن يكون الراوى حافظاً متيقظاً غير مغفل ولا متهور حتى لا يحدث من حفظه المختل فيهم ولا من كتابه الذى تطرق إليه الخلل وهو لا يشعر .

وأما العدالة فالمراد بها فى الحقيقة هو صدق الراوى وتجنبه للكذب فى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لا لمطلق الكذب ولا لغيره من المعاصى ، لأن العدالة تتجزأ فيكون الرجل عدلاً فى شىء غير عدل فى غيره ، والمطلوب لصحة الحديث إنما هو عدالته فيه ، وأمانته فى نقله إلا أنه لما كان هذا القدر لا يتحقق فى العموم ، ولا يمكن انضباطه ومعرفته إلا بملازمة التقوى ، واجتناب سائر المعاصى اضطروا إلى اشتراط العدالة الكاملة التى عرفوها بأنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى واجتناب الأعمال السيئة ، وخوارم المروءة على خلاف فى اشتراط الأخير ثم أنجر بهم هذا التوسع إلى توسع آخر، فصاروا يدخلون تحت كل من هذه القيود ما ليس منها كالتفرد والركض على البرذون وكثرة الكلام والبول قائماً ومع الزبيق وتولية أموال الأيتام، والقراءة بالألحان ، وسماع آلة الطرب المختلف فيها ، والتزى بزى الجند وخدمة الملوك وأخذ الأجرة على السماع

والاشتغال بالرأى وعلم الكلام والتصوف ، ومصاحبة الواقفة ورواية الأحاديث المختلفة لهوى المجرح ، أو موافقة المخالف له فى بعض الفروع والتطفيل وإبدال صيغ الأجازة بصيغ الأخبار والبدعة والخلاف فى المعتقد كالأرجاء والقدر والنصب والتشيع وغيرها من النحل ، وهذا التوسع كاد ينسد معه باب العدالة وينعدم به مقبول الرواية خصوصاً بالنسبة للشرط الأخير ، فإن غالب ما جاء بعد الصحابة من رواة السنة وحملة الشريعة فى الصدر الأول والثانى والثالث كانوا من هذا القبيل فلم يسلم من التعلق بأذيال نحلة من هذه النحل منهم إلا القليل ، غير أنهم كانوا متفاوتين فيها بالتوسط والتغالى والإفراط والاعتدال، فمن كان غالياً فى نحلته داعياً إليها عرف بها واشتهر ، ومن كان متوسطاً غير داعية لم يشتهر ، فإذا جرح كل هؤلاء وردت رواياتهم ذهبت جملة الآثار النبوية ، وكاد ينعدم معها المقبول بالكلية كما قال ابن جرير فى جزء جمعه للذب عن عكرمة مولى ابن عباس : لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الردية ثبت عليه ما ادعى فيه ، وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثى الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه اهـ .

وقال الذهبى فى ترجمة إبان بن تغلب الكوفى من الميزان : هو شيعى جلد لكنه صدوق ، فلنا صدقه وعليه بدعته، وقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم وأورده ابن عدى وقال : كان غالياً فى التشيع ، وقال السعدى : زائغ مجاهر ، فلقائل أن يقول : كيف ساغ توثيق مبتدع وحدّ الثقة العدالة والاتقان فكيف يكون عدلا من هوصاحب بدعة ، وجوابه أن البدعة على ضربين : فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرق ، فهذا كثير فى التابعين مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة الآثار النبوية ، وهذه مفسدة بينة انتهى كلام الذهبى .

وإيضاح المقام : إن رد الخبر إنما هو لكونه كذباً فى حد ذاته لا لشىء آخر مضاف إلى الكذب ، كما أن قبوله إنما هو لصدقه فى حد ذاته لا لشىء آخر مضاف إلى الصدق ، فلو حدث الثقه السنى بالكذب فهو مردود عليه واتصافه بالعدالة والسنية لا يصير كذبه صدقا ، كما أن الكذاب المبتدع إذا حدث بالصدق فخبره مقبول ، واتصافه بالكذب والبدعة لا يصير صدقه كذبا ، بل ذلك محال عقلا إلا أنه لما كان الوقوف على الحقيقه فيهما متعذراً فى الغالب وجب الاكتفاء فيهما بالظن ، وهو يحصل باتصاف الراوى بالصدق أو اتصافه بالكذب ، فمن اتصف بالصدق حتى عرف به حصل الظن بصدق خبره ، ومن اتصف بالكذب وتكرر منه حصل الظن بكذب خبره ، ولما كان الباعث على اجتناب الكذب هو خوف الله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه كان ذلك الظن لا يحصل غالبا إلا بمن هذه صفته ، لأن من ليس له خوف يحجزه عن المحارم قد يجترىء على الكذب فى الحديث كما اجترأ على غيره ، فلا يحصل ظن الصدق بخبره ، وإن كان هو فى نفسه لا يجترىء على خصوص الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلذلك اشترطت العدالة التى هى ملازمة التقوى الحاجزة بين المرء وبين سائر المخالفات ، ولما كان الكذب قد يحصل عن وهم وخطأ كما يحصل عن قصد وتعمد أضيف إلى العدالة الضبط ليحصل به ظن انتفاء الكذب عن وهم وخطأ كما حصل بها ظن انتفائه عن قصد وتعمد .

أما اعتقاد الراوى أن الأعمال غير داخلة فى مسمى الإيمان أو أن الأمور لا تجرى بقدر من الله تعالى ، أو أن عليا أفضل من أبى بكر وعمر ، وأحق بالخلافة منهما أو أنه إمام جور وظلم أو غير ذلك من المعتقدات فلا يحصل بشىء منها ظن صدق فى الخبر ، ولا عدمه ، فاشتراط نفيها فى قبول الخبر ظاهر البطلان .

فإن قيل : إنما اشترط ذلك لأن الراوى صار بها فاسقاً وقد دلت على أن الفاسق لا يحصل ظن الصدق بخبره ، قلنا : وهذا أيضاً باطل لأن الفسق هو الخروج عن أوامر الله تعالى بمخالفة حدوده وانتهاك محارمه والمبتدع لم يخالف حد الله ولا خرج عن أمره فى معتقده ، حتى يكون فاسقاً بل ما حمله على التعلق بمعتقده إلا امتثال أمر الله وطلب مرضاته ، باعتقاد ما هو الحق فى نظره أو اجتهاده وإن كان مخطئاً فى ذلك لأنه بخطئه يكون ضالا لا فاسقاً ، وفرق بين المقامين، وعلى تسليم تسميته فاسقاً وأن هذا اصطلاح لأهل السنة فى تسمية من خالفهم ، فليست مادة فسق هى الموجبة لرد الخبر حتى يتصف بذلك كل من سمى بلفظ مشتق من مادتها ، بل ولا معناها الذى هو الخروج عن أمر الله هو الموجب لذلك أيضاً فى حد ذاته لأنه غير منحصر فى الكذب ولا الكذب من لوازمه ، فقد يكون الرجل زانياً ولا يكون كاذباً ، وإنما الموجب لرد الخبر هو الإقدام على ارتكاب المحرم الذى لا يؤمن معه الإقدام على الكذب لأنه من جملة المحرمات ، فمن ليس له خوف يحجزه عن شرب الخمر وأكل مال الغير مثلا كذلك لا يحجزه عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أو مطلق الكذب وليس المبتدع الذى سمى فاسقاً بهذه المثابة ، لأنه ما أقدم على محرم فى نظره ولا اجترأ بالبدعة على مخالفة فى نظره حتى يخشى أن يتسرب من جرأته على الكذب فى الحديث ، بل فى المبتدعة من يعتقد أن ارتكاب الكبيرة كفر وأن صاحبها مخلد فى النار مما صار به مبتدعاً فاسقاً ، فحكمتم برد خبره من أجل هذا الفسق الذى هو أعلى ما يطلب فى إثبات الخبر ، كما أن فى غيرهم من طوائف المبتدعة من بلغ الغاية القصوى فى الدين والورع والخشية والتقوى ، فتسمية بدعتهم فسقاً يرد به الخبر ينافى ما اصلتموه من قبول خبر من وجدت فيه هذه الصفات ويقتضى مساواتهم بالمتهمكين فى المعاصى وارتكاب المخالفات ، لأن اسم الفسق الذى هو علة رد الخبر شامل لجميعهم فكما يرد خبر يزيد بن معاوية ،

والحجاج الثقفي ، وأبي نواس ، كذلك يرد خبر عكرمة مولى ابن عباس ، وجابر ابن زيد ، والأعمش ، وعبد الرزاق ، وقتادة ، ووكيع بن الجراح ، فهؤلاء بسوء رأيهم وفساد معتقدهم ، وأولئك بفجورهم ومخالفتهم وهذا فى غاية البطلان .

(فإن قيل) : إنما سميناهم فساقاً لخروجهم عن أمر الله بمخالفة نصوص الشريعة وأدلتها القاطعة وذلك يدل على تهاونهم الذى لا يؤمن معه الاجتراء على الكذب .

(قلنا) : لا يخلو ردهم لتلك النصوص أن يكون عن إنكار صدقها وعدم الإذعان لها مع اعترافهم بثبوتها ، أو ذلك إنما هو لعدم ثبوتها ، أو لتأويلها وصرفها عن ظاهرها ، فإن كان الأول فرتكبه كافر لا فاسق ولا كلام لنا مع الكافر ، وإن كان الثانى فهم غير مختصين به بل جميع الأمة حالهم مع النصوص كذلك فما من إمام إلا وقد خالف الكثير منها بتأويل رأى معه جواز تلك المخالفة كما قال القرافى فى التنقيح : لا يوجد عالم إلا وقد خالف من كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أدلة كثيرة ولكن لمعارض راجح عليها عند مخالفتها اهـ .

فإن كان مناط الحكم بالفسق هو مخالفة النصوص بتأويل وجب أن يطرد هذا الحكم كلما وجدت المخالفة ، فيحكم بفسق جميع الأئمة وهذا باطل ، فالحكم بفسقهم أيضاً باطل وإن كان المناط هو مخالفتهم لما تعتقدون أنه الحق وإن كانوا فى ذلك متأولين فهذا أبطل لأنه تحكم لا دليل عليه ، ولأن لهم أيضاً مثل ذلك .

(فإن قيل) : إنما أخرجنا أئمة السنة لصحة تأويلهم وفساد تأويل المبتدعة .

(قلنا) : هذا لا يجدى نفعاً من وجهين : أما الأول : فلأنهم يدعون مثل هذا ويزعمون أن تأويلهم هو الصحيح ، ويبدون لذلك براهين وأدلة وأن تأويلكم هو

الفاسد ، وأما الثانى : فلأنكم قد صرحتم ببطلان كثير من تأويلات أهل السنة وأقمتم على فسادها الحجج والبراهين، فالشافعية ابطلوا كثيراً من تأويلات مخالفيهم والحنفية كذلك ، وهكذا فعل كل فريق من أهل السنة مع مخالفه منهم بما أسفر عن مخالفة الكل ما ليس له تأويل مقبول من النصوص فاستوى أهل السنة والمبتدعة فى ذلك ، فإما أن تطلقوا اسم الفسق على الجميع ، وإما أن ترفعوه عن الجميع .

(فإن قيل) : إنما حصل الخلاف بين أهل السنة فى الفروع وأمرها قريب ، بخلاف ما حصل من المبتدعة فإنه فى الأصول وأمرها عظيم ، لأن الخطأ فيها مؤد إلى الكفر .

(قلنا) : وهذا أيضاً ليس بنافع من وجوه : أما الأول فإن الكلام فى نفس المخالفة لا فيما يترتب عليها من حق أو باطل ، والمخالفة فى حد ذاتها واحدة بالنسبة إلى عدم امتثال الأمر بها فلا تختلف سواء كانت فى الفروع أو فى الأصول فالراد لحديث فى النكاح والطلاق كالراد لحديث فى الأسماء والصفات ، والجاحد لآية فى التوحيد كالجاحد لآية فى الطهارة ، إذ المخبر بهما واحد والأمر بهما واحد والكل من عند الله .

وأما الثانى : فإنكم قد بدعتم أيضاً بالمخالفة فى الفروع وحكمتم بذلك على منكر المسح على الخفين حتى نقلتم مسائله من كتب الفقه إلى دواوين الأصول ، وما ذلك إلا لمجرد المخالفة .

وأما الثالث : فإنكم قد اختلفتم أيضا فى مسائل الأصول وخالفتم من آيات الصفات وأحاديثها كل ما لم يوافق رأيكم ، وأولتموها بأضعف التأويلات ، وحملتموها على أبعد المحامل ، وأبيتم إلا الإيمان بما يقبله عقلكم لا بما تقتضيه تلك النصوص ، وخالفتم السلف الصالح فى ذلك ، فارتكبتم من المخالفة ما يكون

اسم الفسق معه أولى من غيره من المخالفات ، حتى بدع بعضكم بعضاً وأطلق كل فريق منكم اسم الضلال على مخالفه ، فساويتم المبتدعة فى جميع ما رميتموهم به من أنواع المخالفات ، فتخصيصكم إياهم باسم الفسق تحكم خارج عن مناهج الدليل ، فلم يبق إلا أن التفسيق بالبدعة باطل وأن رد الرواية بها غير معقول .

(فإن قيل) إنما حكمنا برد رواية المبتدعة لأنا وجـــدنا الكذب فيهم شائعاً .

وقد حكى ابن لهيعة : أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد أن تاب : أن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم ، فانا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً ، وكذلك أقر محرز أبو رجاء بعد أن تاب من بدعته بأنه كان يضع الأحاديث يدخل بها الناس فى القدر .

وقال على بن حرب : من قدر أن لا يكتب الحديث إلا عن صاحب سنة فإنهم لا يكذبون ، كل صاحب هوى يكذب ولا يبالى .

وقال اشهب : سئل مالك عن الرافضة فقال : لا تكلموهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون .

وقال حرملة : سمعت الشافعى يقول : لم أر أشهد بالزور من الرافضة .

وقال شريك أحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا .

وقال الذهبى فى الميزان لما تكلم على البدعة الكبرى وحصرها فى الرفض على مذهب أهل الشام قال : فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة ، وأيضاً فما استحضر الآن فى هذا الضرب رجلا صادقاً ولا مأموناً بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم ، فكيف يقبل من هذا حاله حاشا وكلا اهـ .

فلما رأينا الكذب فيهم شائعاً علمنا أن الحامل لهم عليه هو بدعتهم فرددنا الحكم إليها وشرطنا فى قبول الرواية نفى البدعة .

(قلنا) : وهذا باطل أيضاً من وجهين : أما الأول : فإن الرافضة الذين وصف الذهبى وهم السابون للشيخين رضى الله عنهما غير داخلين فيما نحن بصدده من الكلام على البدعة الناشئة عن رأى واجتهاد لأن هؤلاء فسقة بتمالؤهم على ارتكاب المحرم من سب الشيخين رضى الله عنهما ، وانتقاصهما ونسبة العظائم إليهما بما لا دليل لهم عليه ولا مستند لهم فيه ، فإن السب والتنقيص من مطلق المؤمنين ليس عليه دليل فضلا عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن ارتكاب المحرم المجمع عليه لا يدخله اجتهاد ، فهذا الضرب فسقة باجترائهم على المحرمات لا ببدعتهم ، ثم هم أيضاً غير موجودين فى أسانيد الأخبار المخرجة فى دواوين أهل السنة إلا على سبيل القلة والندرة ، وإنما الموجود فيها أهل التشيع بغلو أو بلا غلو كما سبق عن الذهبى .

وأما الثانى : فإنا وجدنا الكذب شائعاً أيضا فى أصناف من أهل السنة كالمتعصبين من أهل الجمود فى التقليد ، وكذا القصاص والوعاظ ، بل وفيمن هو خير منهم كالزهاد والعباد حتى قال يحيى القطان : ما رأيت الكذب فى أحد أكثر منه فيما ينسب إلى الخير والزهد .

وأسند الذهبى فى ترجمة جعفر المستغفرى من تذكرة الحفاظ عنه قال : سمعت ابن مندة الحافظ يقول: إذا وجدت فى إسناد زاهداً فاغسل يدك من ذلك الحديث .

وقال ابن الصلاح : أعظم الوضاعين ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الحديث احتسابا فيما زعموا فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم وركونا إليهم اهـ .

وقال ابن وهب : سمعت مالكاً يقول: لقد أدركت بالمدينة أقواما لو استسقى

بهم القطر لستوا ، وقد سموا من العلم والحديث شيئا كثيرا ، وما أخذت عن واحد منهم ، وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد ، وهذا الشأن يحتاج إلى رجل معه تقى وورع وصيانة وإتقان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه ، وما يصل إليه غداً فى القيامة، فأما زهد بلا إتقان ولا معرفة، فلا ينتفع به ، وليس هذا بحجة ولا يحمل عنهم العلم .

وقال معن بن عيسى : سمعت مالكا يقول : كم أخ لى بالمدينة أرجو دعوته ولا أجيز شهادته .

ونقل الحافظ فى ترجمة زكريا بن يحيى الوقار عن ابن عدى أنه قال فى المترجم كان يتهم بوضع الأحاديث لأنه يروى عن قوم ثقات أحاديث موضوعة قال : والصالحون قد وسموا بهذا أن يرووا أحاديث فى فضائل الأعمال موضوعة ويتهم جماعة منهم بوضعها اه .

وفى ترجمة إبراهيم بن هراسة منه قال ابن حبان : كان من العباد غلب عليه التقشف فاغفى عن تعاهد الحفظ حتى صار كأنه يكذب ، وأطلق أبو داود فيه الكذب .

وفى ترجمة أحمد بن عطاء الهجيمى الزاهد منه قال ابن المدينى : أتيته يوما فجلست إليه فرأيت معه درجا يحدث به ، فلما تفرقوا عنه قلت له : هذا سمعته قال: لا ولكن اشتريته وفيه أحاديث حسان أحدث بها هؤلاء ليعملوا بها وأرغبهم وأقربهم إلى الله ليس فيه حكم ولا تبديل سنة قلت له : أما تخاف الله تقرب العباد إلى الله بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟

وفى ترجمة بكر بن الأسود الزاهد قال ابن حبان : غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث فصار الغالب على حديثه المعضلات ، وكان يحيى بن كثير يروى عنه ويكذبه .

وفى ترجمة سليمان بن عمرو النخعى قال الحاكم : لست أشك فى وضعه للحديث على تقشفه وكثرة عبادته .

وفى ترجمة عبد الله بن أيوب بن أبى علاج متهم بالوضع كذاب مع أنه من كبار الصالحين قال ابن عدى : كان متعبداً يغتل الشريط والخوص ويتصدق بما فضل من قوته .

وفى ترجمه على بن أحمد أبى الحسن العسكارى أنه كان من العباد الزهاد، وقال بعض أصحاب الحديث : كان يضع الحديث بأصبهان .

وفى ترجمة معلى بن صبيح الموصلى قال ابن عمار : كان من عباد الموصل وكان يضع الحديث ويكذب .

وأوردوا فى الضعفاء غالب الزهاد والعباد كإبراهيم الخواص وسلم بن سالم الخواص وسلم بن ميمون الخواص وغيرهم .

وقال الإمام أحمد : أكذب الناس القصاص والسؤال .

وقال محمد بن كثير الصنعانى : القصاص أكذب الخلق على الله وعلى أنبيائه ورسله .

وقال أبو الوليد الطيالسى : كنت مع شعبة فدنا منه شاب فسأله عن حديث فقال : أقاص أنت ؟ قال : نعم ، قال : إذهب فإنا لا نحدث القصاص ، فقلت له : يا أبا بسطام لماذا ؟ فقال : يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعاً ، وقال أيوب : ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص .

وقال ابن قتيبة فى اختلاف الحديث : الحديث يدخله الفساد من وجوه ثلاثة : الزنادقة واحتيالهم للاسلام بدس الأحاديث المستبشعة والمستحيلة ، والقصاص فإنهم يميلون وجوه العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمنا كير وغرائب الأحاديث ومن شأن العوام ملازمة القصاص ما دام يأتى بالعجائب الخارجة عن نظر العقول .

وقال ابن الجوزى فى الموضوعات : معظم البلاء فى وضع الحديث إنما يجرى من القصاص لأنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق والصحيح قيها يقل .

ويحكى عن أبى عبد الله النهاوندى أنه قال : قلت لغلام خليل:هذه الأحاديث التى تحدث بها فى الرقاق ، قال : وضعناها لنرقق بها قلوب العامة ، قال : وكان يتزهد ويهجر شهوات الدنيا ويتقوت الباقلاء صرفاً غلقت الأسواق ببغداد يوم موته فحسن له الشيطان هذا الفعل القبيح .

وسئل عبد الجبار بن محمد عن أبى داود النخعى فقال ، كان أطول الناس قياماً بليل وأكثرهم صياماً بنهار وكان يضع الحديث وضعاً .

وكان أبو بشر أحمد بن محمد الفقيه المروزى من أصلب أهل زمانه فى السنة وأذبهم عنها وكان مع هذا يضع الحديث :

وقال ابن عدى : سمعت أبا بدر أحمد بن خالد يقول : كان وهب بن حفص من الصالحين مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً ، قال أبو عروبة : وكان يكذب كذباً فاحشاً .

وقد نص السلف على أن القصص بدعة ، وأن التزهد والتقشف الخارج عن السنة بدعة أيضاً ، فكان مقتضى هذا أن ترد رواية كل زاهد ومذكر ويعلق ذلك بزهده وتذكيره لأنه وجد فيهم الكذب شائعاً ، ووصفوا بالبدعة كما هو حال الآخرين .

(فإن قيل) : لم يصدر الكذب إلا من جهلة الزهاد ومن لا تقوى عنده من القصاص والوعاظ .

(قلنا) : وكذلك المبتدعة فإنا لم نجد الكذب شائعاً إلا فى فسقتهم ومن لا يخشى الله منهم ، أما أهل الدين والتقوى فوجدناهم فى نهاية الصدق وغاية

التحرز من الكذب ووجدنا أصولهم كأصولنا فى أن من كذب فهو مجروح مردود الشهادة والرواية حتى الخطابية الذين قال فيهم الشافعى : أقبل شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم كان هذا مذهبهم فكانوا يرون أن الكذاب مجروح خارج عن المذهب ، فإذا سمع بعضهم بعضاً قال : شيئاً عرف أنه ممن لا يجيز الكذب فاعتمد قوله لذلك وشهد بشهادته فلا يكون شهد بالزور لمعرفته أنه محق وأنه لا يكذب ، وكتب رجالهم شاهدة بذلك كرجال الشيعة للنجاشى ، وأبى الحسن بن بابويه ، وابن أبى طى ، وعلى ابن فضال ، والكشى ، وعلى بن الحكم ، وابن عقدة ، والليثى ، والمازندرانى ، والطوسى ، وغيرهم ، فإن فيها جرحاً كجرح أهل السنة وتعديلا كتعديلهم ، وقد شهد أهل الجرح والتعديل قاطبة بوجود الصدق فى المبتدعة كما سنذكر بعض نصوصهم بذلك وكما سبق عن الذهبى من قوله : إن التشيع كان شائعاً فى التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق فاستوى الحال وانقطع المقال .

فصل

وأما النقل : فقد ذهب جماعة من أهل الحديث والمتكلمين إلى أن أخبار أهل الأهواء كلها مقبولة وإن كانوا كفاراً أو فساقاً بالتأويل كما حكاه الخطيب فى « الكفاية » ، وذهب الشافعى وأبو حنيفة وأبو يوسف وابن أبى ليلى والثورى وجماعة إلى قبول رواية الفاسق ببدعته ما لم يستحل الكذب ، ونسبه الحاكم فى المدخل ، والخطيب فى الكفاية إلى الجمهور وصححه الرازى واستدل له فى المحصول ، ورجحه ابن دقيق العيد وغيره من المحققين ، وقواه جماعة بما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهادتهم ومن جرى مجراهم من الفساق بالتأويل ، ثم استمر عمل التابعين على ذلك فصار كما قال الخطيب كالإجماع منهم .

قال السخاوى : وهو أكبر الحجج فى هذا الباب وبه يقوى الظن فى مقاربة الصواب . اهـ .

بل حكى ابن حبان : الإجماع على قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته فقال فى ترجمة جعفر بن سليمان الضبعى من ثقاته : ليس بين أهل الحديث خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعى إليها سقط الاحتجاج بخبره . اهـ .

لكن اقتصر ابن الصلاح على عزو هذا المذهب إلى الكثير أو الأكثر فقال — بعد حكاية الخلاف — : وقال قوم : تقبل روايته ما لم يكن داعية ولا يقبل إذا كان داعية ، وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء وهو أعدل المذاهب وأولاها ، والأول بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفى الصحيحين كثير من أحاديثهم فى الشواهد والأصول . اهـ .

وسبقه إلى ذلك الحازمى فى (شروط الأئمة الخمسة) وتبعه كل من اختصر كتابه ، وقد قال الإمام الشافعى فى الأم : ذهب الناس فى تأويل القرآن والأحاديث إلى أمور تباينوا فيها تبايناً شديداً واستحل بعضهم من بعض مما تطول حكايته وكان ذلك متقادماً منه ما كان فى عهد السلف وإلى اليوم ، فلم نعلم من سلف الأئمة من يقتدى به ولا من بعدهم من التابعين رد شهادة أحد بتأويل وإن خطأه وضلله ورآه استحل ما حرم الله عليه فلا نرد شهادة أحد بشىء من التأويل كان له وجه يحتمل وإن بلغ فيه استحلال المال والدم . اهـ .

وقال أيضاً: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون شهادة الزور لموافقيهم ، وكذا قال أبو يوسف القاضى: أجيز شهادة أصحاب الأهواء أهل الصدق

منهم إلا الخطابية والقدرية الذين يقولون : لا يعلم الله الشيء حتى يكون ، رواه الخطيب فى الكفاية .

وقال أبو بكر الرازى فى الأحكام : ويقبل قول الفاسق وشهادته من وجه آخر ، وهو من كان فسقه من جهة الدين باعتقاد مذهب وهم أهل الأهواء ، فإن شهادتهم مقبولة ، وعلى ذلك جرى أمر السلف فى قبول أخبار أهل الأهواء فى رواية الأحاديث وشهادتهم ولم يكن فسقهم من جهة الدين مانعا من قبول شهادتهم اهـ .

وقال الحازمى فى (شروط الأئمة الخمسة) لما تكلم على العدالة : ومنها أن يكون مجانبا للأهواء تاركا للبدع ، فقد ذهب أكثرهم إلى المنع إذا كان داعية واحتملوا رواية من لم يكن داعية اهـ .

وقال العز بن عبد السلام فى القواعد الكبرى : لا ترد شهادة أهل الأهواء لأن الثقة حاصلة بشهادتهم حصولها بشهادة أهل السنة أو أولى ، فإن من يعتقد أنه مخلد فى النار على شهادة الزور أبعد فى الشهادة الكاذبة ممن لا يعتقد ذلك ، فكانت الثقة بشهادته وخبره أكمل من الثقة بمن لا يعتقد ذلك ، ومدار قبول الشهادة والرواية على التحقق بالصدق ، وذلك متحقق فى أهل الأهواء ، تحققه فى أهل السنة ، والأصح أنهم لا يكفرون ببدعتهم ، ولذلك تقبل شهادة الحنفى إذا حددناه فى شرب النبيذ ، لأن الثقة بقوله لا تنخرم بشربه لاعتقاده إباحته ، وإنما ردت شهادة الخطابية لأنهم يشهدون بناء على أخبار بعضهم بعضاً ، فلا تحصل الثقة بشهادتهم لاحتمال بنائها على ما ذكرناه .

وقال ابن دقيق العيد : الذى تقرر عندنا أنه لا تعتبر المذاهب فى الرواية إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب إلا بإنكار قطعى من الشريعة ، فإذا اعتبرنا ذلك وانضم إليه الورع والتقوى ، فقد حصل معتمد الرواية ، وهذا مذهب الشافعى حيث يقبل شهادة أهل الأهواء اهـ .

وقال الحافظ فى (شرح النخبة) : التحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته لأن كل طائفة تدعى أن مخالفتها مبتدعة ، وقد تبالغ فتكفرها ، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف ، فالمعتمد أن الذى ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله أصلا اهـ .

وقال فى ترجمة إبان بن تغلب من التهذيب : التشيع فى عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علىّ على عثمان وأن علياً كان مصيباً فى حروبه ، وأن مخالفه مخطىء مع تقديم الشيخين وتفضيلهما ، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديناً صادقاً مجتهداً فلا ترد روايته بهذا لا سيما أن كان غير داعية اهـ .

وقال فى مقدمة الفتح : والمفسق ببدعته كالخوارج والروافض الذين لا يغلون وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأهل السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهر سائغ ، اختلف أهل السنة فى قبول من هذا سبيله ، إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة ، فقيل : يقبل مطلقا ، وقيل : يرد مطلقا والثالث : التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أو غير داعية فيقبل غير الداعية ، ويرد حديث الداعية ، وهذا المذهب هو الأعدل ، وصارت إليه طوائف من الأئمة ، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه ، لكن فى دعوى ذلك نظر ، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا ، فقال : إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل ، وإن لم تشتمل فتقبل ، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه فى عكسه فى حق الداعية فقال : إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا ،

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع ، سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا مال أبو الفتح القشيرى إلى تفصيل آخر فقال : إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماداً لبدعته وإطفاء لناره ، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته فينبغى أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته اهـ.

وقال فى مقدمة اللسان : قال الذهبى فى ترجمه إبراهيم بن الحكم بن ظهير : اختلف الناس فى رواية الرافضة على ثلاثة أقوال أحدها : المنع مطلقا ، والثانى : الترخيص مطلقا إلا فيمن يكذب ويضع ، والثالث: التفصيل ، فتقبل رواية الرافضى الصدوق العارف بالحديث وترد رواية الرافضى الداعية ولو كان صدوقا .

قال الحافظ : فالمنع من قبول رواية المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم ذهب إليه مالك وأصحابه والقاضى أبو بكر الباقلانى واتباعه والقبول مطلقا إلا فيمن يكفر ببدعته ، وإلا فيمن يستحل الكذب ذهب إليه أبو حنيفه وأبو يوسف وطائفه وروى عن الشافعى أيضا ، وأما التفصيل فهو الذى عليه أكثر أهل الحديث ، بل نقل فيه ابن حبان إجماعهم ، ووجه ذلك : أن المبتدع إذا كان داعية كان عنده باعث على رواية ما يشيد به بدعته اهـ .

وقال أيضا فى ترجمة خالد بن مخلد القطوانى من المقدمة : أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره ، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه اهـ.

وقال الذهبى فى ترجمه على بن المدينى من الميزان : ما كل أحد فيه بدعه أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه ، ولامن شرط الثقة أن يكون معصوما من الخطايا والخطأ اهـ .

وقال الأمير الصنعانى فى « إرشاد النقاد » : اعلم أن هذه النوادح المذهبية والابتداعات الاعتقادية ينبغى للناظر أن لا يلتفت إليها ولا يعرج فى القدح عليها ، وقد اختار الحافظ ، وحكاه عن الجماهير غيره أن الابتداع بمفسق لا يقدح به فى الراوى إلا أن يكون داعية ، وهذه مسألة قبول فساق التأويل وكفار التأويل ، وقد نقل فى العواصم إجماع الصحابة على قبول فساق التأويل من عشر طرق ومثله فى كفار التأويل من أربع طرق ، وإذا رأيت أئمة الجرح والتعديل يقولون : فلان ثقة حجة إلا أنه قدرى ، أو يرى الأرجاء أو يقول بخلق القرآن أو نحو ذلك أخذت بقولهم ثقة وعملت به وطرحت قولهم قدرى ، ولا تقدح به فى الرواية غاية ذلك أنه مبتدع ، ولا يضر الثقة بدعته فى قبول روايته لما عرفت من كلام الحافظ ، فإن قولهم : ثقة قد أفاد الأخبار بأنه صدوق ، وقولهم : يقول بخلق القرآن مثلا إخبار بأنه مبتدع ، ولا تضرنا بدعته فى قبول خبره اهـ .

وقال ابن القيم فى « الطرق الحكمية » : الفاسق باعتقاده إذا كان متحفظاً فى دينه ، فإن شهادته مقبولة ، وإن حكمنا بفسقه كأهل البدع والأهواء الذين لا نكفرهم كالرافضة والخوارج والمعتزلة ونحوهم ، هذا منصوص الأئمة ، ولم يزل السلف والخلف على قبول شهادة هؤلاء وروايتهم ، وإنما منع الأئمة كالإمام أحمد ابن حنبل وأمثاله قبول رواية الداعى المعلن ببدعته وشهادته والصلاة خلفه هجراً له وزجراً لينكف ضرر بدعته عن المسلمين ، فنى قبول شهادته وروايته والصلاة خلفه واستقضائه وتنفيذ أحكامه رضى ببدعته وإقرار له عليها وتعريض لقبولها منه اهـ .

وقال بعده بقليل : إذا غلب على الظن صدق الفاسق قبلت شهادته وحكم بها ، والله سبحانه لم يأمر برد خبر الفاسق ، فلا يجوز رده مطلقاً بل يتثبت فيه حتى يتبين هل هو صادق أو كاذب ، فإن كان صادقاً قبل قوله وعمل به وفسقه

عليه ، وإن كان كاذبا رد خبره ، ولم يلتفت إليه ، وخبر الفاسق وشهادته لرده مأخذان أحدهما : عدم الوثوق به إذ تحمله قلة مبالاته بدينه ونقصان وقار الله فى قلبه على تعمد الكذب ، الثانى : هجره على إعلانه بفسقه ومجاهرته به فقبول شهادته إبطال لهذا الغرض المطلوب شرعا ، فإذا علم صدق لهجة الفاسق وأنه من أصدق الناس فلا وجه لرد شهادته ، وقد استأجر النبى صلى الله عليه وآله وسلم هاديا يدله على طريق المدينة وهو مشرك على دين قومه ، ولكن لما وثق بقوله أمنه ودفع إليه راحلته وقبل دلالته .

وقد قال أصبغ بن الفرج : إذا شهد الفاسق عند الحاكم وجب عليه التوقف فى القضية ، وقد يحتج له بقوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ، ومدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه والصواب المقطوع به أن العدالة تتبعض ، فيكون الرجل عدلا فى شىء فاسقا فى غيره ، ومن عرف شروط العدالة وعرف ما عليه الناس تبين له الصواب فى هذه المسألة ا هـ .

فصل

وما سمعته فى مطاوى فحاوى هذه النقول من الخلاف فى أصل المسألة إنما هو فى لسان المخالف لا فى عمله وفى مقاله لا فى تصرفه فإنهم مجمعون على توثيق المبتدعة وقبول روايتهم والاحتجاج بأخبارهم لم يخالف فى ذلك أحد منهم أصلا ، فهذا مالك يتشدد فى الرواية عن المبتدعة وينهى عنها ، ثم يروى عن جماعة منهم ويحتج بأحاديثهم ، كثور ابن زيد الديلى ، وثور بن يزيد الشامى ، وداود بن الحصين وهم خوارج قدرية وعدى بن ثابت ، وهو شيعى بل قالوا فيه : رافضى ، والصلت ابن زبيد وهو مرجىء ، وغيرهم :

وقد حكى البرقى فى « الطبقات : أن مالكاً سئل كيف رويت عن داود ابن الحصين ، وثور بن زيد ، وذكر غيرهما ، وكانوا يرمون بالقدر فقال : كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة ، كما قال الشافعى فى حق إبراهيم بن أبى يحيى القدرى الشيعى وقيل فيه أيضاً : رافضى لما سئل عن الرواية عنه لأن يخر إبراهيم من جبل أحب إليه من أن يكذب وكان ثقة فى الحديث ، ولهذا كان يقول : حدثنا الثقة فى حديثه المتهم فى دينه ، كما كان ابن خزيمة يقول فى عباد بن يعقوب أحد رجال البخارى : حدثنا الصادق فى روايته المتهم فى دينه ، وهذا أحمد بن حنبل يبالغ فى التنفير من الرواية عنهم والتشديد فيها حتى كان يمنع ولده عبد الله من الكتابة عمن أجاب فى المحنة كما سبق ، ثم يروى عن كثير منهم ويحتج لمذهبه بأحاديثهم حتى احتج بغلاتهم كعمران ابن حطان ، وتلميذه صالح بن سرح ورشيد الهجرى وجابر الجعفى وإضرابهم من أهل الغلو وكم لهم من نظير فى مسنده .

وقد روى عن عبد الرزاق ما لعله يبلغ نصف مسنده ، وفى عبد الرزاق يقول ابن معين : لو ارتد عبد الرزاق ما تركنا حديثه كما نقله الذهبى عن الحاكم فى ترجمة ابن رميح من « طبقات الحفاظ » وقد سأل عبد الله بن أحمد أباه فقال له : لم رويت عن أبى معاوية الضرير وكان مرجئاً ولم ترو عن شبابة بن سوار وكان قدريا ؟ فقال : لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الارجاء وشبابة كان يدعو إلى القدر ، وهذا من الإمام أحمد رحمه الله عذر غير مقبول فإنه أكثر من الاحتجاج بأحاديث الدعاة الغلاة كمن سمينا وغيرهم ، وهكذا حال الباقين ممن نقل عنه كلام فى منع الرواية عن المبتدعة كشريك فأنا وجدناه يروى عن كثير منهم كالصلت بن بهرام وغيره ، على أنه هو منهم أيضاً بالقدر فهذا صنيع المتقدمين ، وأما المتأخرون فقد أجمعوا على صحة أحاديث الصحيحين وتلقيها بالقبول مع إخراج صاحبيها للمبتدعة والاكثار من الرواية عنهم ، وقد ذكر الذهبى فى ترجمة

أبي أحمد الحاكم من « الطبقات » أنه قال : سمعت أبا الحسن الغازى يقول : سألت البخارى عن أبي غسان فقال : عما تسأل عنه ؟ قلت : شأنه فى التشيع ، فقال : هو على مذهب أئمة أهل بلده الكوفيين ، ولو رأيتم عبيد الله بن موسى وأبا نعيم وجميع مشائخنا الكوفيين لما سألتمونا عن أبي غسان يعنى لشدتهم فى التشيع ، وقد جمع الحافظ أسمـــاء من روى لهم البخارى منهم فسمى نحو السبعين وما أراه استوعب .

وأما صحيح مسلم ففيه أكثر من ذلك بكثير حتى قال الحاكم : إن كتابه ملآن من الشيعة ، فهذا كما ترى إجماع على قبول رواية المبتدعة كما قال الحافظ فى مقدمة الفتح : إن جمهور الأئمة أطبقوا على تسمية الكتابين بالصحيحين وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه فى الصحيحين فهو بمثابة أطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما اهـ .

وسبقه إلى ذلك ابن دقيق العيد فقال فى مختصره : أن اتفاق الناس على تسمية كتابيهما بالصحيحين يلزم منه تعديل رواتهما اهـ .

ويلزم منه أيضاً قبول رواية المبتدعة لكنهم خالفوا هذا الفعل بألسنتهم كما قال ابن القيم فى (الطرق الحكيمة) عند تقرير رواية المبتدعة وشهادتهم : هذا هو الصواب الذى عليه العمل وإن أنكره كثير من الفقهاء بألسنتهم اهـ .

وقال الأمير الصنعانى فى (إرشاد النقاد) : قد يصعب على من يريد درك الحقائق وتجنب المهاوى والمزالق معرفة الحق من أقوال أئمة الجرح والتعديل ، بعد ابتداع هذه المذاهب التى طال فيها القال والقيل وفرقت كلمة المسلمين وأنشأت بينهم العداوة والبغضاء وقدح بعضهم فى بعض وانتهى الأمر إلى الطامة الكبرى من التفسيق والتكفير ، فترى عالماً يقدح فى راو كان يقول بخلق القرآن

أو بقدم القرآن والقول بالقدر والارجاء والنصب والتشيع ، ثم تراهم يصححون أحاديث جماعة من الرواة قد رموهم بتلك الفوادح ، ألا ترى أن البخارى أخرج لجماعة رموهم بالقدر وكذلك مالك ومسلم ، وهذا من صنع أئمة الدين قد يعده الواقف عليه تناقضاً ويراه لما قرروه معارضاً وليس الأمر كذلك ، فإنه إذا حقق صنيع القوم وتتبع طرائقهم وقواعدهم علم أنهم لا يعتمدون بعد إيمان الراوى إلا على صدق لهجته وضبط روايته اهـ .

فصل

وكذلك ما اشترطوه فى قبول رواية المبتدع من أن يكون غير داعية فإنه باطل فى نفسه مخالف لما هم مجمعون فى تصرفهم عليه ، وأن اغرب ابن حبان فحكى إجماعهم على اشتراطه فقال : أن الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً اهـ .

ووافقه الحاكم فيما نقله ابن أمير الحاج وإن تقدم عنه ما يخالفه فإن هذا ناشىء عن تهور وعدم تأمل ، ويكفى فى إبطاله ما تقدم عن جماعة من الأئمة كالثورى وأبى حنيفة وأبى يوسف وابن أبى ليلى وآخرين ، من قبول رواية المبتدع مطلقاً سواء كان داعية أو غير داعية ، وعن جماعة من أهل الحديث والكلام من قبول روايته ولو كان كافراً ببدعته ، فكيف وقد احتج الشيخان والجمهور الذين منهم ابن حبان والحاكم الحاكيان لهذا الإجماع بأحاديث الدعاة كحريز بن عثمان وعمران بن حطان وشبابة ابن سوار وعبد الحميد الحمانى وإضرابهم ، بل قد فسروا الدعاية بالاعلان والاظهار وإن لم تحصل دعوة بالفعل لأنه متى أعلن مذهبه ونشره بين الناس كان الغرض من ذلك الدعاية إليه بتحسينه وترويجه ، وحينئذ فكل مبتدع داعية إلا القليل النادر فما فائدة

هذا الاشتراط ، ثم هو أيضاً باطل من جهة النظر والدليل ، فإن الداعية لا يخلو أن يكون ديناً ورعاً أو فاسقاً فاجراً ، فإن كان الأول فدينه وورعه يمنعانه من الاقدام على الكذب ، وإن كان الثانى فخبره مردود لفسقه وفجوره لا لدعوته ، فبطل هذا الشرط من أصله .

فصل

وأما اشتراط كونه روى ما لا يؤيد بدعته فهو من دسائس النواصب التى دسوها بين أهل الحديث ليتوصلوا بها إلى إبطال كل ما ورد فى فضل على عليه السلام وذلك إن جعلوا أية تشيع الراوى وعلامة بدعته هو روايته فضائل على عليه السلام ، كما ستعرفه ، ثم قرروا أن كل ما يرويه المبتدع مما فيه تأييد لبدعته فهو مردود ولو كان من الثقات ، والذى فيه تأييد التشيع فى نظرهم هو فضل على وتفضيله فينتج من هذا أن لا يصح فى فضله حديث كما صرح به بعض من رفع جلباب الحياء عن وجهه من غلاة النواصب كابن تيمية وإضرابه ، ولذلك تراهم عندما يضيق بهم هذا المخرج ولا يجدون توصلا منه إلى الطعن فى حديث لتواتره أو وجوده فى الصحيحين يميلون به إلى مسلك آخر وهو التأويل وصرف اللفظ عن ظاهره ، كما فعل حريز بن عثمان فى حديث أنت منى بمنزلة هارون من موسى وكما فعل ابن تيمية فى أكثر ما صح من فضائله بالنسبة إلى إعترافه .

وقد حكى ابن قتيبة وهو من المتهمين بالنصب لهذا المذهب عمن قبله من المتقدمين ، كما أنهم يفعلون ضد ذلك بالنسبة لأعدائه ، فيقول الذهبى فى حديث : (اللهم اركسهما فى الفتنة ركسا ودعهما فى النار دعا) أنه من فضائل معاوية ، لقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : (اللهم من سببته أو لعنته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة) وقد راجت هذه الدسيسة على أكثر النقاد فجعلوا يثبتون التشيع برواية الفضائل ويجرحون راويها بفسق التشيع ثم يردون من حديثه ما كان فى الفضائل ويقبلون منه ما سوى ذلك ، ولعمرى أنها لدسيسة إبليسية ومكيدة

شيطانية ، كاد ينسد بها باب الصحيح من فضل الفترة النبوية لولا حكم الله النافذ والله غالب على أمره « يريدون أن يطفؤا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » ، وأول من علمته صرح بهذا الشرط وإن كان معمولا به فى عصره إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى المعروف بين أهل الجرح والتعديل بالسعدى وهو أحد شيوخ الترمذى وأبى داود والنسائى وكان من غلاة النواصب بل قالوا : أنه حريزى المذهب على رأى حريز بن عثمان وطريقته فى النصب ، وكان حريز المذكور يلعن علياً سبعين مرة فى الصباح وسبعين مرة بالعشى فقيل له فى ذلك ، فقال : هو القاطع رؤوس آبائى واجدادى ذكره ابن حبان .

وقال اسماعيل بن عياش : عادلت حريز بن عثمان من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه ، وقيل ليحيى بن صالح : لم لم تكتب عن حريز ؟ فقال : « كيف أكتب عن رجل صليت معه الفجر سبع سنين فكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن علياً سبعين مرة ، واخباره فى هذا كثيرة .

وقد ذكر الخطيب فى ترجمته من تاريخ بغداد ، والحافظ فى ترجمة محمد ابن حريز من اللسان : أن الحافظ يزيد بن هارون قال : رأيت رب العزة فى المنام فقال : يا يزيد لا تكتب عنه فإنه يسب علياً ، فالجوزجانى كان على مذهب هذا الخبيث وطريقته فى النصب وزاد عليه بالتعصب فى الجرح والتعديل ، فكان لا يمر به رجل ممن فيه تشيع إلا جرحه وطعن فى دينه وعبر عنه بأنه زائغ عن الحق متنكب عن الطريق مائل عن السبيل ، كما نبه عليه الحافظ فى مقدمة اللسان فقال : ومما ينبغى أن يتوقف فى قبول قوله فى الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف فى الاعتقاد فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبى إسحاق الجوزجانى لأهل الكوفة رأى العجب ، وذلك لشدة انحرافه فى

النصب وشهرة أهلها بالتشيع ، فتراه لا يتوقف فى جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش ، وأبى نعيم وعبيد الله بن موسى وأساطين الحديث وأركان الرواية اهـ .

ولما نقل عنه فى مقدمة الفتح أنه قال فى إسماعيل بن أبان الوراق : مائلا عن الحق ، قال ابن عدى يعنى ما عليه الكوفيون من التشيع تعقب ذلك بقوله : كان الجوزجانى ناصبياً منحرفاً عن علىّ فهو ضد الشيعى المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعاً ، ولا ينبغى أن يسمع قول مبتدع فى مبتدع اهـ .

ونص على ذلك فى غير ترجمة منها : ترجمة المنهال بن عمرو ، فهذا الناصبى هو أول من نص على هذه القاعدة ، فقال فى مقدمة كتابه فى (الجرح والتعديل) كما نقله عنه الحافظ فى مقدمة اللسان : ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة قد جرى فى الناس من حديثه ، لكنه مخذول فى بدعته ، مأمون فى روايته ، فهؤلاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إلا ما يقوى به بدعتهم فيتهم بذلك .

فانظر كيف اعترف بأنه صدوق اللهجة مأمون الرواية ثم اتهمه مع ذلك بالكذب والخيانة مما هو تناقض محض وتضارب صريح ، ليؤسس بذلك قاعدة التحكم فى مرويات المبتدع الذى يقصد به التشيع من قبول ما كان منها فى الأحكام وشبهها ، ورد ما كان منها فى الفضائل حتى لا يقبل فى فضل علىّ حديث وهذا الشرط لو اعتبر لأفضى إلى رد جميع السنة إذ ما من راو إلا وله فى الأصول والفروع مذهب يختاره ورأى يستصوبه ويميل إليه ، مما غالبه ليس متفقاً عليه ، فإذا روى ما فيه تأييد لمذهبه وجب أن يرد ، ولو كان ثقة مأموناً لأنه لا يؤمن عليه حينئذ غلبة الهوى فى نصرة مذهبه . كما لا يؤمن المبتدع الثقة المأمون فى تأييد بدعته ، فكما لا يقبل من الشيعى شىء فى فضل علىّ كذلك لا يقبل من غيره

شيء فى فضل أبى بكر ، ثم لا يقبل من الأشعرى ما فيه دليل التأويل ولا من السلفى ما فيه دليل التفويض ، ثم لا يقبل من الشافعى ما فيه تأييد مذهبه ، ولا من الحنفى كذلك ، وهكذا بقية أصحاب الأئمة الذين لم يخرج مجموع الرواة بعدهم عن التعلق بمذهب واحد منهم أو موافقته ، خصوصاً وقد وجدنا فى أهل كل مذهب من يضع الأحاديث ويفتريها لنصرة مذهبه .

وحينئذ فلا يقبل فى باب من الأبواب حديث إلا إذا بلغ رواته حد التواتر أو كان متفقاً على العمل به ، وذلك بالنسبة لخبر الآحاد وما هو مختلف فيه قليل ، وبذلك ترد أكثر السنة أو ينعدم المقبول منها ، وهذا فى غاية الفساد فالمبنى عليه كذلك إذ الكل يعتقد أن مذهبه حق ورأيه صواب ، وكونه باطلا وبدعة فى نفسه أمر خارج عن معتقد الراوى ، ولهذا لم يعتبروا هذا الشرط ولا عرجوا عليه فى تصرفاتهم أيضاً بل احتجوا بما رواه الشيعة الثقات مما فيه تأييد مذهبهم ، وأخرج الشيخان فضائل علىّ عليه السلام من رواية الشيعة كحديث أنت منى وأنا منك أخرجه البخارى من رواية عبيد الله بن موسى العبسى الذى أخبر البخارى عنه إنه كان شديد التشيع ، وحديث : لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق ، أخرجه مسلم من رواية عدى بن ثابت وهو شيعى غال داعية ، وهكذا فعل بقية الأئمة أصحاب الصحاح والسنن والمصنفات الذين لا يخرجون من الحديث إلا ما هو محتج به وصرحوا بصحة كثير منها ، وذلك كثير لمتتبعه دال على بطلان هذا الشرط وغيره مما سبق وإنه لا يعتبر فى صحة الخبر وقبوله إلا ضبط الراوى وصدقه كما هو حال عبد السلام بن صالح راوى حديث الباب وكثير من متابعيه كما أوضحناه والله المستعان .

(الوجه الثانى) : أنهم جرحوه بالكذب ونكارة الحديث ، وهذا الجرح بالنسبة له باطل مردود ، فإن عبد السلام ما كان كذابا ولا منكر الحديث ،

بل كان ثقة صالحاً مأموناً صادقاً كما قال : من خالطه وعرفه وعاشره وخبره ، وذلك أن الاعتماد فى معرفة صدق الراوى وضبطه إنما هو على اعتبار أحاديثه وتتبع مروياته ، فإذا كانت موافقة لمرويات الثقات غير مخالفة للمعقول ولا للشائع المعروف من المنقول عرف أنه صادق فى حديثه ضابط لمروياته ، وإن انفرد وأغرب وخالف الثقات وأتى بالمنكرات عرف أنه ضعيف غير صادق فى خبره ولا ضابط لما يرويه ، كما قال ابن الصلاح : يعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها فى الأغلب والمخالفة نادرة عرفنا كونه ضابطا ثبتا وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه اهـ .

وكما قال مسلم فى مقدمة صحيحة : وعلامة المنكر فى حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته رواياتهم أو لم تكد توافقها ، فإن كان الأغلب من حديثه كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله اهـ .

ولهذا تجد أهل الجرح والتعديل يجرحون الراوى أو يعدلونه وبينهم وبينه قرون عديدة كما قال يحيى بن معين : إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم فى الجنة منذ مائتى سنة ذكره الذهبى فى ترجمة ابن أبى حاتم من طبقات الحفاظ وذلك أنهم يتتبعون مروياته ويعتبرون أحاديثه فإن وجدوها نقية ليس فيها ما يستنكر مع عدم انفراده بها أو بلا كثرها علموا صدقه وضبطه ، وإن وجدوه يأتى بالمنكرات والغرائب نظروا فإن تابعه عليها مثله أو أقوى منه حكموا ببراءته وصدقه أيضا ، وإن لم يتابعه أحد نظروا فى الرواة فوقه ودونه فإن كان فيهم ضعيف أو مجهول احتمل أن تكون النكارة من أحدهم ،

كما قال الحافظ فى اللسان فى ترجمة محمد بن نوح الأصبهانى الذى روى عن الطبرانى عن مقدام بن داود عن عبد الله بن يوسف عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : طعام البخيل داء وطعام السخى شفاء ، ورواه عنه أبو العباس العدوى فقال القاضى عياض : الحمل فيه على العدوى أو على المقدام فتعقبه الحافظ بقوله : ولا يلصق الوهم بسبب إلا بعد معرفة محمد بن نوح اهـ .

وإن كانوا ثقات معروفين انحصرت التهمة وحكموا بأن الغرابة والنكارة منه ، فإن كان ذلك منه على سبيل القلة والندرة احتملوه وعرفوا أنه قليل الضبط ، وإن تكرر ذلك منه حكموا بضعفه لسوء حفظه فردوا من حديثه ما انفرد به ، لاحتمال أن يكون قدوهم فيه أو انقلب منه السند أو المتن عليه وقبلوا ما تابعه عليه غيره لبعد احتمال الوهم والخطأ من الاثنين والثلاثة ، هذا إذا كان الحديث مما يحتمل ، أما إذا كان ظاهر الوضع واضح البطلان وانفرد به عن الثقات فإنهم يحكمون عليه حينئذ بأنه كذاب وضاع ، كقول ابن عدى فى إبراهيم بن البراء : ضعيف جداً حدث بالبواطيل وأحاديثه كلها منا كير موضوعة ، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً متروك الحديث .

وقول ابن حبان فى إبراهيم بن أبى حية : روى عن جعفر وهشام منا كير وأوابد يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها ، وقول ابن أبى حاتم فى إبراهيم بن عكاشة روى عن الثورى خبراً منكراً دل على أنه ليس بصدوق ، وقول النباتى صاحب الحافل فى أحمد بن الحسن الكوفى وقد روى حديثاً منكراً : حق لمن يروى مثل هذا الحديث أن لا يكتب حديثه ، وقول ابن حبان فى أحمد بن محمد الحانى : راودنى أصحابنا على أن أذهب إليه فأسمع منه فأخذت جزءاً لأنتخب فيه فرأيته حدث عن يحيى بن سليمان بن نضلة عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : رد دانق من حرام أفضل عند الله من سبعين حجة مبرورة ؛ ورأيته حدث عن

هناد عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : لرد دانق من حرام أفضل من مائة ألف تنفق فى سبيل الله ، فعلمت أنه يضع الحديث فلم أذهب إليه ، وقول مسلمة بن قاسم فى بكر بن سهل الدمياطى : تكلم الناس فيه ووضعوه من أجل الحديث الذى حدث به عن يحيى بن سعيد بن كثير عن يحيى بن أيوب عن مجمع بن كعب عن مسلمة بن خالد رفعه : أعروا النساء يلزمن الحجال .

وقول الذهبى فى جعفر بن حميد الأنصارى وقد أسند حديثاً من طريقه عن جده عمر بن إبان ما نصه : عمر بن إبان لا يدرى من هو والحديث إنما دلنا على ضعفه وقول ابن أبى حاتم فى الحسن بن رشيد : حديثه يدل على الإنكار ، وذلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس : من جلس فى حر مكة ساعة باعد الله عنه جهنم سبعين خريفاً .

وقول ابن حبان فى حميد بن على القيسى : أتيناه بالبصرة فإذا شيخ مظهر للصلاح والخير فأملى علينا عن عبد الواحد بن غياث عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً : الأذان والإقامة مثنى مثنى اللهم فارشد الأئمة واغفر للمؤذنين فقلت : زدنا ، قال : ثنا يحيى بن حبيب ، ثنا خالد ابن الحارث ، ثنا شعبة ، عن الأعمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة مرفوعا : أنه كان يصلى حتى ترم قدماه ، حدثنا هدبة ، ثنا حماد ، عن ثابت ، عن أنس مرفوعاً : إذا كان يوم القيامة بعث الله على قوم ثياباً خضراً بأجنحة خضر فيسقطون على - يطان الجنة ، فيقول لهم خزنة الجنة : ما أنتم أما شهدتم الحساب أما شهدتم الموقف ؟ قالوا : لا نحن عبدنا الله سراً فأحب أن يدخلنا الجنة سراً ، قال : فقمنا وتركناه وعلمنا أنه لم يتعمد فإنه لا يدرى ما يقول .

قال الذهبى : يعنى ابن حبان أنه ما أتى بهذه الأحاديث بين يدى الطلبة الحفاظ إلا وهو لا يعى ما يخرج من رأسه ، وقول الخطيب فى الرواة عن مالك

فى ترجمة الهيثم بن خالد الخشاب قال مطين : كان عبد الرحمن بن نمير قال : اذهب فاكتب عن هيثم الخشاب فذهبت إليه ثم جئت فألقيت عليه هذا الحديث فقال : هذا قد كفانا مؤنته .

قال الخطيب : يعنى أن رواية مثل هذا الحديث تبين حال راويه لأنه باطل لا أصل له .

وذكر الذهبى فى كتاب (العلو) له حديثاً فى فضل علىّ والعباس بإسناد رجاله ثقات ثم قال : هذا موضوع فى نقدى فلا أدرى من آفته ، وسفيان بن بشر ثقة مشهور ما رأيت فيه جرحاً فليضعف بمثل هذا اهـ .

إلى غير ذلك . . . لكنهم قد يتهمون الراوى ويضعفونه بحديث يكون فى الواقع بريئاً منه لوجود المتابعين له أو وجود المجاهيل فى السند فوقه أو دونه ، وكثيراً ما يقع هذا لابن حبان من المتقدمين ، ولابن الجوزى من المتأخرين ، وربما وقع ذلك للذهبى أيضاً حتى قال الحافظ فى ترجمة على بن صالح الأنماطى من اللسان ، وقد اتهمه الذهبى بحديث هو برىء منه ما نصه : ينبغى التثبت فى الدين يضعفهم الذهبى من قبله اهـ .

فصل

وأما ما يترتب عليه هذا الحكم وهو معرفة كون الحديث منكراً لا أصل له فذلك بأمور : منها ما هو واضح جلى يشترك فى معرفته كل من له دراية بالحديث كركاكة اللفظ والمعنى واشتماله على المجازفات والإفراط فى الوعيد الشديد على الأمر اليسير ، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير ، وغير ذلك مما هو مذكور فى كتب الموضوعات وأصول الحديث ، ومنها : ما هو خفى لا يدركه إلا البزل فى هذا الشأن وأهمها أمران :

(الأمر الأول) : التفرد من الراوى المجهول أو المستور أو من لم يبلغ

من الحفظ والشهرة ما يحتمل معه تفرد ما يجب أن يشاركه غيره فيه ، أو فى أصله تفرداً بإطلاق أو بالنسبة إلى شيخ من الحفاظ المشاهير كما قال مسلم فى مقدمة صحيحة : إن حكم أهل العلم والذى نعرف من مذهبهم فى قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ فى بعض ما رووا ولو أمعن فى ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته ، فأما من تراه يعمد لمثل الزهرى فى جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم فى أكثره فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم فى الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس اهـ .

ولهذا تجدهم يضعفون الراوى بقولهم : أتى بأحاديث لا يتابع عليها أو يتفرد ويغرب عن الثقات ونحو هذا من العبارات ، حتى أنهم يحكمون بضعفه وكذبه فى أحاديث صحيحة أو متواترة لا غرابة فى إسنادها وانفراده بروايتها عن شيوخ ليست معروفة من روايتهم ، كقول الدارقطنى فى غرائب مالك عقب ما رواه من طريق أبى داود وإبراهيم بن فهد عن القعنبى عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه: لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، هذا باطل .

وقوله فيه أيضا عقب ما رواه أحمد بن عمر بن زنجويه عن هشام بن عمار عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه : البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته : هذا باطل بهذا الإسناد .

وقوله عقب ما رواه من طريق أحمد بن محمد بن عمران عن عبد الله ابن نافع الصائغ عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة : الحديث لا يثبت بهذا الإسناد وأحمد بن محمد مجهول .

وقوله فيه أيضاً عقب ما رواه من طريق الحسن بن يوسف عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه : اتقوا النار ولو بشق تمرة هذا منكر بهذا الإسناد لا يصح ، ولما نقله الحافظ العراقى فى ذيل الميزان عقبه بقوله : رواته ثقات غيره فهو المتهم به عمداً أو وهما اهـ .

مع أن هذه الأحاديث كلها صحيحة مخرجة فى الصحيحين ما عدا حديث البحر فإنه فى الموطأ ، وله طرق متعددة صححه بعض الحفاظ من أجلها .

ونقل الذهبى فى ترجمة إبراهيم بن موسى الروزى عن الإمام أحمد أنه قال فيما رواه إبراهيم المذكور عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : طلب العلم فريضة على كل مسلم : هذا كذب ، قال الذهبى يعنى بهذا الاسناد وإلا فالمتن له طرق ضعيفة . وقال فى ترجمة إسحاق بن محمد البيروتى من مناكيره روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر قلت : يا رسول الله أرسل وأتوكل ؟ قال : بل قيد وتوكل : هذا بهذا الاسناد باطل ، ويروى هـــذا بإسناد آخر فيه ضعف .

وقال الحافظ فى ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت من اللسان : ومن مناكيره روايته عن بشر الحافى عن إسماعيل بن أبى أويس عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا : ازهد فى الدنيـــا يحبك الله ، الحديث رواه ابن عساكر فى تاريخه ، وهذا الحديث بهذا الاسناد باطل وإنما يعرف من حديث سهل بن سعد الساعدى بإسناد ضعيف .

ونقل أيضاً فى ترجمة إسحاق بن مالك الحضرمى عن الأزدى أنه قال : فيما رواه إسحاق المذكور عن يحيى بن الحارث الدمارى عن القاسم عن أبى أمامة رفعه : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب : لا يصح ، قال الحافظ : يعنى بهذا الإسناد .

وقال الذهبي فى ترجمة موسى بن إبراهيم الدمياطى خبره باطل عن مالك عن نافع عن ابن عمر : من بدل دينه فاقتلوه ، فكتب عليه الحافظ وليس المتن باطلا وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة لهذا الإسناد .

وقال الحافظ فى (تعجيل المنفعة) فى ترجمة الربيع بن مالك قال البخارى : لم يثبت حديثه ، وتبعه ابن أبى حاتم وهو فى القول إذا نزل المسافر منزلاً وهو حديث صحيح مخرج فى الصحيح لكن من طريق سعد بن أبى وقاص عن خولة ، وإنما نفى البخارى ثبوته من جهة هذا الإسناد الخاص اه .

ولما نقل الذهبي فى ترجمة رزق الله بن الأسود عن العقيلى أنه قال : حديثه منكر ، وتعقبه بأن المتن صحيح تعقبه الحافظ فى اللسان بقوله : استدراك الذهبي المذكور يلزمه فى أحاديث لا تحصى فى كتابه هذا فإنهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالإسناد دون المتن إما أن يكون مقلوباً أو مركباً أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوى وسوء حفظه اه .

وقال الحافظ السيوطى فى كتاب المبتدأ من « اللآلىء المصنوعة » أعلم أنه قد جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلى وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثية سند مخصوص لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن ، ويكون ذلك المتن معروفا من وجه آخر ويذكرون ذلك فى ترجمة ذلك الراوى يجرحونه به فيغتر ابن الجوزى بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً اه ، إلى غير هذا مما قد ذكرت الكثير منه فى حصول التفريج بأصول التخريج .

(الأمر الثانى) : مخالفته للأصول والثابت المعروف من المنقول ، كما نقل ابن الجوزى عن بعضهم أنه قال : إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع اه .

فإذا وجدوا الحديث كذلك حكموا بوضعه ولو كان رجاله ثقات ، أو مخرجا

فى الصحيح كالحديث الذى رواه مسلم من طريق عكرمة بن عمار عن أبى زميل عن عبد الله بن عباس قال : كان المسلمون لا ينظرون إلى أبى سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبى صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاث خلال أعطيهن قال : نعم ، قال : عندى أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبى سفيان أزوجكها ، قال : نعم . . الحديث ، فهذا مخالف لما ثبت بالتواتر أن أم حبيبة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل إظهار أبى سفيان للإسلام، زوجها إياه النجاشى وهى فى الحبشة ثم قدمت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يظهر أبوها الإسلام ، لا خلاف بين أهل السير والأخبار فى ذلك ، ولهذا صرح ابن حزم وجماعة بأنه موضوع وقد أجاب عنه جماعة بأجوبة متعددة ليس فيها ما يساوى سماعه أورد جميعها ابن القيم فى « جلاء الأفهام » وبين بطلانها ، والحق أنه موضوع حصل عن سهو وغلط لا عن قصد وتعمد ، والموضوع الذى هو من هذا القبيل موجود فى الصحيحين كما نقل الحافظ شمس الدين ابن الجزرى فى فى « المصعد الأحمد » عن ابن تيمية أنه قال : إن الموضوع يراد به ما يعلم انتفاء مخبره وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه وهذا الضرب فى المسند منه بل وفى سنن أبى داود والنسائى ، وفى صحيح مسلم والبخارى أيضاً ألفاظ فى بعض الأحاديث من هذا الباب اه .

وكحديث الإسراء الذى رواه البخارى ومسلم من رواية شريك فإن فيه زيادات باطلة مخالفة لما رواه الجمهور وهم فيها شريك إلا أن مسلماً ساق إسناده ولم يسق لفظه ، وكالحديث الذى رواه البخارى من حديث أبى هريرة مرفوعاً : يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة وعلى وجه آزر قترة وغبرة الحديث ، وفيه : فيقول إبراهيم : يا رب إنك وعدتنى أن لا تخزينى يوم يبعثون فأى خزى أخزى من أبى ، الأبعد الحديث فقد طعنوا فيه بأنه مخالف لقوله تعالى : (وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه) .

وقال الإسماعيلى : هذا خبر فى صحته نظر من جهة أن إبراهيم علم أن الله لا يخلف الميعاد فكيف يجعل ما صار لأبيه خزيا مع علمه بذلك اهـ .

وإن كان الحافظ قد أجاب عن هذا بما يطلب من تفسير سورة الشعراء من الفتح له ، وكذلك طعن يعقوب بن سفيان فى حديث زيد بن خالد الجهنى أن عمر قال : يا حذيفة بالله أنا من المنافقين ، وقال : هذا محال اهـ .

ولكن هذا غير وارد لأنه صدر من عمر رضى الله عنه ، عند غلبة الخوف وعدم أمن المكر أو على سبيل التواضع كما أجاب عنه الحافظ فى مقدمة الفتح ، وكالحديث الذى رواه مسلم عن أبى هريرة : خلق الله التربة يوم السبت ، وذكر باقى الأيام فقد حكموا بوضعه لمخالفته نص القرآن فى أن الخلق كان فى ستة أيام لا فى سبعة ، ولإجماع أهل الأخبار على أن السبت لم يخلق فيه شىء ، وقد بين علته البيهقى فى « الأسماء والصفات » ، وأشار إلى بعضها ابن كثير فى سورة البقرة وأنه مما غلط فيه بعض الرواة فرفعه ، وإنما سمعه أبو هريرة من كعب الأحبار إلى غير ذلك من أحرف وقعت فى الصحيحين من هذا القبيل ترى الكثير منها فى كلام ابن حزم على الأحاديث ، وأما ما هو خارج الصحيحين فكثير جداً ، من ذلك استدلال الذهبى على بطلان حديث المتعبد خمسمائة سنة على رأس جبل وفيه قول الحق سبحانه وتعالى : فايسوا عبدى بنعمتى عليه وبعمله فيجدوا نعمة البصر قد أحاطت بخمسمائة سنة وبقيت نعمة الجسد له فيقول : أدخلوا عبدى النار . . . الحديث بأنه مخالف لقوله تعالى : (أدخلوا الجنة بما كنتم تعملون) ، ذكر ذلك فى ترجمة سليمان بن هرم من الميزان .

واستدلاله على بطلان حديث ميسرة : أن علياً عليه السلام نزل مسكناً فأمر بنبيذ فنبذ فى الحوابى فشرب وسقى أصحابه فأخذ رجلا قد سكر ليحده ، فقال : يا أمير المؤمنين تحدنى على شراب قد سقيتنيه ؟ فقال : ليس أحدك على الشراب

إنما أحدث على السكر ، بأن هذا من صور التكليف بما لا يطاق ، ذكر ذلك فى ترجمة طالب بن عبد الله .

واستدلاله أيضاً على بطلان حديث : من علق فى مسجد قنديلا صلى عليه سبعون ألف ملك ومن بسط فيه حصيراً فله من الأجر كذا وكذا ، بأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم مات ولم يوقد فى حياته فى مسجده قنديل ، ولا بسط فيه حصير ، ولو كان قال لأصحابه هذا لبادروا إلى هذه الفضيلة ، وسبقه إلى ذلك ابن حبان ذكره فى ترجمة عاصم بن سليمان . واستدلاله أيضاً على بطلان حديث : إن الله أحيا لى أمى فآمنت ، بأنه مخالف لما صح أنه عليه الصلاة والسلام استأذن ربه فى الاستغفار لها فلم يؤذن له ، ذكره فى ترجمة عبد الوهاب بن موسى .

واستدلال بعض الحفاظ على كذب حديث : ما أنا وأمة سوداء سفعاء الخدين عملت بطاعة الله إلا سواء بأن الله لم يجعل لنبيه عدلا من أمته ، نقله الحافظ فى ترجمة شداد بن عبيد الله من اللسان .

وقال الحافظ أبو موسى المدينى فى « خصائص المسند » : ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد رحمه الله تعالى مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً ولم يورد فيه إلا ما صحّ عنده على ما أخبرنا أبو علىّ قال : ثنا أبو نعيم (ح) وأنا ابن الحصين قال : أنا ابن المذهب قال : أنا القطيعى ، ثنى عبد الله ، ثنى أبى ، ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة عن أبى التياح قال : سمعت أبا زرعة يحدث عن أبى هريرة ، عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : يهلك أمتى هذا الحى من قريش ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله قال : لو أن الناس اعتزلوهم . قال عبد الله : قال أبى فى مرضه الذى مات فيه : اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم يعنى قوله : اسمعوا وأطيعوا . قال أبو موسى : وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذ لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه .

واستدلال الحافظ على كذب ابن بطة الحنبلي الفقيه المشهور ، وعلى وضع زيادة زادها فى حديث كلم الله موسىٰ ، وهى قوله : من ذا العبرانى الذى يكلمنى من الشجرة بأن كلام الله لا يشبه كلام المخلوقين ، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزى واستدل هو والذهبي على بطلان حديث أخرجه ابن حبان فى صحيحه عن ابن عمر، كان خاتم النبوة مثل البندقة من لحم مكتوب عليه محمد رسول الله ، بمخالفته الأحاديث الصحيحة فى صفة ختم النبوة . واستدل الحافظ السيوطى على بطلان حديث من قال : أنا عالم فهو جاهل بورود ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين وأفرد لذلك جزأ سماه « أعذب المناهل » وأورد شواهده فى الصواعق على النواعق إلى غير ذلك .

وقد أكثر ابن الجوزى فى موضوعاته من الحكم على الأحاديث بالوضع من هذا الطريق ، وسبقه إلى ذلك الجوزقانى فى موضوعاته فإنه بين فيه كما قال الذهبي : أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها وهذا موضوع كتابه لأنه سماه (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير) يذكر الحديث الواهى ويبين علته ثم يقول : باب فى خلاف ذلك ، ثم يذكر حديثاً صحيحاً ظاهره يعارض الذى قبله ، قال الذهبي : وعليه فى كثير منه مناقشات اهـ .

وكذلك بين صنيعه هذا الحافظ السيوطى فى أول كتاب الإيمان من اللآلى المصنوعة .

فصل

إذا تقرر هذا وعلمت أن جرح الراوى يكون بسبب روايته للمنكرات والموضوعات وأن النكارة والوضع يعرفان بالتفرد ومخالفة الأصول ، فاعلم أن عبد السلام بن صالح لم يتفرد بشىء من مروياته ولا وقع فيها ما هو منكر مخالف

للأصول حتى يجرح ويحكم بكونه منكر الحديث ، فإنهم حكموا عليه بذلك من أجل روايته لحديث الباب ، وحديث الإيمان إقرار بالقول ، فقد قال الخطيب فى ترجمته من تاريخ بغداد : قد ضعف جماعة من الأئمة أبا الصلت وتكلموا فيه بغير هذا الحديث ، ثم نقل عن الدارقطنى أنه قال : روى عن جعفر بن محمد عن آبائه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : الإيمان إقرار بالقول وعمل بالجوارح الحديث وهو متهم بوضعه لم يحدث به إلا من سرقه منه اهـ .

وكذلك فعل ابن الجوزى فإنه لم يورد له فى الموضوعات سوى هذين الحديثين وهو متهم تحامل لا دليل عليه ولا موجب له سوى موالاته لأهل البيت كعادتهم مع غيره فإنه لم ينفرد بهذين الحديثين حتى يتهم بهما ويتحامل عليه من أجلهما .

أما حديث الباب فقد عرفت ما فيه ، وأما حديث الايمان فقد تابعه عليه جماعة منهم : أحمد بن عامر بن سليمان الطائى وعلى بن غراب وهو ثقة ، وثقه ابن معين والدارقطنى ، وقال أحمد : ما رأيته إلا صدوقا واحتج به النسائى ، وكذلك تابعه محمد بن سهل البجلى أخرج هذه المتابعات الثلاث الخطيب فى التاريخ ، وتابعه أيضاً داود بن سليمان بن وهب الغازى ، أخرجه أبو زكريا البخارى فى فوائده .

وقال الحافظ أبو الحجاج المزى فى « التهذيب » : تابع أبا الصلت على هذا الحديث الحسن بن على التميمى الطبرستانى عن محمد بن صدقة العنبرى ، عن موسى ابن جعفر ، وتابعه أحمد بن عيسى بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب العلوى ، عن عباد بن صهيب عن جعفر اهـ .

قال الحافظ السيوطى : ومتابعتهما فى فوائد تمام ، وتابعه أيضاً أحمد بن

محمد بن إبراهيم البلاذرى الحافظ ، أخرجه الحافظ الشيرازى فى « الألقاب » وتابعه أيضاً محمد بن زياد السهمى ، أخرجه الصابونى فى المائتين ، وتابعه أيضاً محمد بن أسلم ، أخرجه البيهقى فى « شعب الإيمان » ، وتابعه أيضاً عبد الله بن موسى بن جعفر ، أخرجه ابن السنى فى كتاب « الإخوة والأخوات » فهؤلاء تسعة متابعون ، وله مع هذا شواهد من حديث أبى قتادة ، وعائشة ، وأنس بن مالك ، وعمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وآخرين .

وقد قرأت فى ترجمة محمد بن عبد الله بن طاهر أبى العباس الخزاعى من تاريخ الخطيب : أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابورى ، حدثنى على بن محمد المذكر ، حدثنا محمد بن على بن الحسين الفقيه الرازى ، حدثنا أبى ، عن محمد بن عبد الله بن طاهر قال : كنت واقفاً على رأس أبى ، وعنده أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو الصلت الهروى ، فقال أبى : ليحدثنى كل رجل منكم بحديث ، فقال أبو الصلت : حدثنى على بن موسى الرضا ، وكان والله رضى كما سمى ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمد ، عن أبيه محمد بن علىّ ، عن أبيه علىّ بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علىّ ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الإيمان قول وعمل ، فقال بعضهم : ما هذا الإسناد ؟ فقال له أبى : هذا سعوط المجانين ، إذا سعط به المجنون برأ ، فأقره أحمد بن حنبل ، وإسحاق ابن راهويه على ذلك ولم ينكراه .

وقد ذكر السخاوى فى « المقاصد الحسنة » ، والحافظ السيوطى فى التعقبات المفردة : إن الديلمى ذكر فى « مسند الفردوس » أن علىّ بن موسى الرضا عليه السلام لما دخل نيسابور خرج علماء البلد فى طلبه ، يحيى بن يحيى ، وإسحاق ابن راهويه ، وأحمد بن حرب ، ومحمد بن رافع ، فتعلقوا بلجامه ، فقال له

إسحاق : بحق آبائك الطاهرين حدثنا بحديث سمعته من أبيك ، فقال : ثنا العبد الصالح أبي موسى بن جعفر ، وذكر الحديث ، فأفاد هذا أن الحديث مشهور عن الرضا عليه السلام ، وأن عبد السلام بن صالح لم ينفرد به ، ومن قلة حياء ابن حبان ، وابن طاهر المقدسي وعدم تعظيمهما لحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنهما تكلما في عليّ بن موسى الرضا عليه السلام ، وعلى من لا يحترم العترة الطاهرة من الله ما يستحقه ، مع أن كلا منهما متهم مجروح ، بل رمى ثانيهما بالعظائم ، نسأل الله ستره ومعافاته ، آمين .

ومع عدم تفرده به فالحديث موافق لما جاء به القرآن ، ونطقت به السنة المتواترة ، وأطبق عليه السلف الصالح من أن الإيمان معرفة بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح ، فأي شيء ينكر في هذين الحديثين حتى يكذب راويهما ، ويحكم عليه بكونه منكر الحديث ، وقد اعتبرنا من حديثه غير ما ضعفوه به فما وقفنا له على حديث منكر ، ولا وجدنا له حديثاً تفرد به ، ولولا خوف الإطالة لأوردت من ذلك ما حضرني الآن مع بيان متابعاته وشواهده .

فإن قيل : إذا كان الأمر على هذا فما الحامل لمن جرحه على جرحه مع أنه لم ينفرد ولم يأت بمنكر مخالف للأصول حتى يسوغ لهم ذلك .

قلنا : الحامل لهم أمور :

(الأمر الأول) : أنه قد يحصل منهم أو من بعضهم تشديد وتغال في بعض الأحيان فيعدون كل تفرد منكراً ، أو يضعفون كل من حصل منه ذلك ، وقد يبالغ بعضهم فيكذب وذلك باطل مردود ، فقد ضعفوا بهذا من هو أشهر وأحفظ من عبد السلام بن صالح ، كالحسن بن عليّ بن شبيب المعمري الحافظ صاحب التصانيف ، كذبه فضلك الرازي ، وجعفر بن الجنيد ، وموسى بن هارون لتفرده بأحاديث بين هو سبب تفرده بها لما كثر عليه الإنكار ، وقال في حقه

البرديجى : ليس بعجب أن ينفرد المعمرى بعشرين أو ثلاثين حديثاً فى كثرة ما كتب ، وقال الحافظ فى اللسان : قد استقر الحال على توثيقه وغاية ما قيل فيه : أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وقد قال الدارقطنى : أنه رجع عنها ، فإن كان قد أخطأ فيها كما قال خصمه فقد رجع عنها وإن كان مصيباً فيها ، كما كان يدعى فذاك أرفع له ، اهـ .

وكذلك الطبرانى تكلم فيه ابن مردويه وبعض معاصريه ، وأجاب عنه الذهبى بقوله : لا ينكر له التفرد فى سعة ما روى اهـ .

وكذلك عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى ، وأجاب عنه الذهبى بقوله : لا ينكر له إذا انفرد بحديث بل وبعشرة يقال : كانت غلته فى العام أربعين ألفاً ينفقها على أصحاب الحديث .

وكذلك عبد الله بن صالح كاتب الليث تكلموا فيه لانفراده بأحاديث عن الليث ، وقد ذكر الحافظ فى مقدمة الفتح : إن ابن عبد الحكم قال : سمعت أبى ، وقيل له : أن يحيى بن بكير يقول فى أبى صالح فقال : قل له : هل جئنا الليث قط إلا وأبو صالح عنده رجل كان يخرج معه إلى الأسفار وإلى الريف وهو كاتبه ، فينكر على هذا أن يكون عنده ما ليس عند غيره اهـ

بل تكلموا فيمن هو أشهر وأوثق وأحفظ من جميع هؤلاء ، كعلىّ بن المدينى الذى قال فيه البخارى : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند علىّ بن المدينى ، والذى يقول عنه الحفاظ : إنه كان أعرف بعلل الحديث وأحفظ له من أحمد وابن معين ، ومع ذلك فقد ضعفه العقيلى وتكلم فيه بسبب لفظة تفرد بها فى أثر عن عمر بن الخطاب ، وتنزل الذهبى للرد عليه فقال يخاطبه : أما لك عقل يا عقيلى أتدرى فيمن تتكلم .

فإننا لو تركنا حديث علىّ ، وصاحبه محمد ، وشيخه عبد الرزاق ، وعثمان بن أبى شيبة ، وإبراهيم بن سعد ، وعفان ، وأبان العطار ، وإسرائيل ، وأزهر السمان ، وبهز بن أسد ، وثابت البنانى ، وجرير بن عبد الحميد ، لغلقنا الأبواب ، وانقطع الخطاب ، ولماتت الآثار ، واستولت الزنادقة ، ولخرج الدجال ، وكأنك لا تدرى أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات ، بل أوثق من ثقات كثيرين لم توردهم فى كتابك ، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث ، وإنما أشتهى أن تعرفنى من هو الثقة الثبت الذى ما غلط ولا انفرد بما لا يتابع عليه ، بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه فى الشىء فيعرف بذلك ، فانظر أول شىء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكبار والصغار ، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة فيقال له هذا الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم وما الغرض هذا ، فإن هذا مقرر على ما ينبغى فى علم الحديث ، وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً ، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً ، وإن إكثار الراوى من الأحاديث التى لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث ، ثم ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه اهـ .

فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح انفرد بحديث أو حديثين فهو مثل هؤلاء ، خصوصاً وقد تقدم فى ترجمته : إنه كان كثير المال ، وكان يكرم المشايخ ويتطلب ما عندهم من غريب الحديث فى فضل أهل البيت ، فكانوا يخصونه بها كما كان يفعل عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى ، فكيف وهو لم ينفرد بها .

(الأمر الثانى) : إنهم قد يجرحون الراوى لكونه روى حديثاً منكراً وهو توسع باطل مردود أيضاً ، فقد نقل الذهبى عن أحمد بن سعيد بن سعدان أنه قال فى أحمد بن عتاب المروزى : شيخ صالح روى الفضائل والمناكير ، ثم تعقبه بقوله : ما كل من روى المناكير ضعيف ، ثم إن الذهبى غفل عن هذا فذكر فى الميزان الحسين بن الفضل البجلى وقال : لم أر فيه كلاماً لكن ساق الحاكم فى ترجمته مناكير عدة اهـ .

فتعقبه الحافظ فى اللسان وقال : ما كان لذكر هذا الرجل فى هذا الكتاب معنى ، فإنه من كبار أهل العلم والفضل ، ثم ساق ترجمته إلى أن قال : فلو كان كل من روى شيئاً منكراً استحق أن يذكر فى الضعفاء لما سلم من المحدثين أحد لا سيما المكثر منهم ، فكان الأولى أن لا يذكر هذا الرجل لجلالته اهـ .

ثم إن الحافظ غفل عن هذا أيضاً فاستدرك فى اللسان أئمة إجلاء لا موجب لذكرهم إلا الشره ، وحب الاستكثار والكمال لله وحده ، وفى ترجمة ثابت بن عجلان من مقدمة فتح البارى قال العقيلى : لا يتابع على حديثه .

وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ، ومخالفة الثقات قال الحافظ : وهو كما قال اهـ .

وقال ابن دقيق العيد : قولهم روى مناكير لا يقتضى بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير فى روايته ، وقد قال أحمد بن حنبل فى محمد بن إبراهيم التيمى : روى أحاديث منكرة وهو ممن اتفق عليه الشيخان ، وإليه المرجع فى حديث : إنما الأعمال بالنيات اهـ .

وقد تكلموا فى الطبرانى ، وأبى نعيم ، وابن مندة ، والحاكم ، وجماعة من الحفاظ لأجل رواياتهم المناكير أيضاً ، وأجيب عنهم بجواب آخر ذكرته فى غير

هذا الموضع ، فلو فرضنا أن عبد السلام بن صالح وقع فى حديثه بعض المناكير فذلك لا يصيره منكر الحديث كما عرفت .

(الأمر الثالث) : أنهم قد يظنون تفرد الراوى بالحديث فيعدونه فى منكراته ويتكلمون فيه من أجله ، ويكون هو فى الواقع بريئاً منه لوجود متابعين له عليه لم يطلع عليهم المجرحون بحيث لو اطلعوا عليهم لما جرحوه ، وهذا موجود بكثرة يطول معها استيعاب أمثلته أو مقاربته ، وقد قال أبو حاتم فى بيان ابن عمرو : إنه مجهول والحديث الذى رواه باطل . فتعقبه الحافظ فى المقدمة بأنه ليس بمجهول وأن العهدة فى الحديث ليست عليه لأنه لم ينفرد به كما قال الدارقطنى فى « المؤتلف والمختلف » اهـ .

وضعف ابن طاهر فتح بن سلمويه بن حمران بحديث ، فتعقبه الحافظ بأنه لم ينفرد به ، وأن ابن حبان ذكره فى الثقات ، واتهم الحاكم أبا بكر الباغندى الحافظ بحديث ، وقال : لم يتابعه عليه أحد فى الإسلام ، وكان يظن ذلك إلى أن أخبره ابن المظفر الحافظ بأن البزار تابعه عليه .

وكذلك تكلموا فى مهنا بن يحيى الشامى صاحب الإمام أحمد لظنهم أنه انفرد بحديث فى الجمعة ، وليس كذلك بل توبع عليه كما ذكره ابن عبد البر .

وقد يجرح أحدهم الراوى بناء على التفرد ، ثم يقف بعد ذلك على المتابع فيعرف براءة الذى جرحه ، ثم يوثقه كقول الحاكم فى (المستدرك) فى حديث قتل الحسين : كنت أحسب دهراً أن المسمعى تفرد بهذا الحديث عن أبى نعيم حتى حدثناه أبو محمد السيبعى ، ثنا عبد الله بن محمد بن ناجية ، ثنا حميد بن الربيع ، ثنا أبو نعيم به .

وقول ابن حبان فى إسحاق بن يحيى : أدخلناه فى الضعفاء لما كان فيه

من الإبهام ثم سبرت أخباره ، فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك مالم يتابع عليه ، ويحتج بما وافق الثقات .

وقول الخطيب : فى حديث كنت أظن الحمل فيه على الفقاعى ، حتى ذكر عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموى أن محمد بن جعفر مشهور عندهم ثقة ، ثم بين علة الحديث إلى غير ذلك ، وهكذا وقع منهم بالنسبة لعبد السلام بن صالح فإنهم ظنوا انفراده بحديث الباب ، وحديث الإيمان ، كما صرحوا به والواقع خلاف ذلك كما رأيت ، وبهذا رد يحيى بن معين على من اتهمه بحديث الباب ، فقال : ما تريدون منه فقد حدث به الفيدى وهو ثقة .

(الأمر الرابع) : إنهم قد يفعلون ذلك بناء على أن حديث الراوى منكر مخالف للأصول وهو على خلاف ذلك فى الواقع ، والسبب فيه عدم اهتدائهم إلى طريق الجمع بين المتعارضين والحكم بوضع الحديث المعارض لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع ، كما هو منصوص عليه فى الأصول ، أو لظنهم المعارضة مع انتفائها فى نفس الأمر ووقوع هذا أيضاً منهم كثير جداً ، ومن أمثلته حكم ابن حبان بوضع حديث عبد الله بن عبد الله بن أبى : أنه أصيبت ثنيته يوم أحد ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ ثنية من ذهب ، وحديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نهى أن يصلى إلى نائم أو محدث ، فقال : هذان موضوعان وكيف يأمر المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم باتخاذ الثنية من الذهب ؟ وقد قال : إن الذهب والحرير محرمان على ذكور أمتى ، وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم ، وقد كان يصلى وعائشة بينه وبين القبلة ، وتعقبه الذهبى بقوله : حكمك عليهما بالوضع بمجرد ما أبديته حكم فيه نظر لا سيما خبر الثنيتين ذكر ذلك فى ترجمة أبان بن سفيان المقدسى . وحكم الذهبى بوضع حديث ابن عمرو : خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وفى يده كتابان : تسمية أهل الجنة ، وتسمية أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم ، بأنه يقتضى أن يكون

زنة الكتابين عدة قناطر ، وتعقبه الحافظ فى اللسان بقوله : وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم بل هو معجزة عظيمة ، وقد أخرج الترمذى لهذا المتن شاهداً اهـ ، ذكر ذلك فى ترجمة عبد الوهاب بن همام الصنعانى .

قلت : والحديث تكلم عليه صاحب الإبريز بما أزال أشكاله .

وأحسن منه وأقرب ما يستفاد من كلام ابن العربى فى العارضة فإن من وقف عليه وتدبره علم أن الحديث من قبيل العاديات ، وأنه ليس فيه إشكالاً أصلاً .

وحكم الذهبى أيضاً ببطلان حديث : من سره أن يحب الله ورسوله فليقرأ فى المصحف ، بأن المصاحف إنما اتخذت بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، وتعقبه الحافظ بقوله : هذا التعليل ضعيف ففى الصحيحين نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو ، وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه على أن أصحابه سيتخذون المصاحف ؟ ذكره فى ترجمة الحر بن مالك ، بل حكم فى كتابه (العلو للعلى الغفار) بنكارة حديث : لو دلى أحدكم بحبل لهبط على الله ، مع الاعتراف بصحة إسناده لكونه لم يعرف وجهه .

وقال فيه أيضاً فى حديث تعدد الأنبياء فى كل أرض بعد تصحيح سنده : وهذه بلية تحير السامع ، كتبتها استطراداً للتعجب ! قال : وهو من قبيل اسمع واسكت اهـ .

وحكم ابن الجوزى بوضع حديث : سدوا كل باب فى المسجد إلا باب علىّ ، بأنه مقابل لحديث أبى بكر عملته الرافضة .

وتعقبه الحافظ فى (القول المسدد) بقوله : هـذه دعوى لم يستدل عليها إلا بمخالفة الحديث الذى فى الصحيحين ، وهذا إقدام على رد الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ، ولا ينبغى الإقدام على الحكم بالوضع إلا عند عدم إمكان الجمع ، ولا يلزم من تعذر الجمع فى الحال أنه لا يمكن بعد ذلك لأن

فوق كل ذى علم عليم ، وطريق الورع فى مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان بل يتوقف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له ، وهذا الحديث من هذا الباب اهـ .

وحكمه أيضاً تقليداً للعقيلى ، بوضع حديث : من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر . بأنه معارض بحديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وحكمه أيضاً بوضع حديث : من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه ، بأن فيه وعيداً مشتملا على البراءة ممن فعل ذلك وهو لا يكفر ، وتعقبه الحافظ فى القول المسدد بأن هذا من الأحاديث الواردة فى معرض الزجر والتنفير وظاهره غير مراد .

وقد وردت عدة أحاديث فى الصحيح تشتمل على البراءة وعلى نفى الإيمان وغير ذلك من الوعيد الشديد فى حق من ارتكب أموراً ليس فيها ما يخرج عن الإسلام ، كحديث أبى موسى فى الصحيح فى البراءة ممن حلق وسلق ، وحديث أبى هريرة لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، إلى غير ذلك فما كان الجواب عنها كان هو الجواب عن هذا الحديث ، ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر اهـ . وحكمه أيضاً بوضع حديث من تزوج امرأة لعزها لم يزده الله تعالى إلا ذلا ، ومن تزوج امرأة لمالها لم يزده الله تعالى إلا فقراً ، الحديث بأنه مخالف لما فى الصحيح تنكح المرأة لمالها ولحسبها وجمالها ، وتعقبه الحافظ السيوطى بأن الحديث ليس مخالفاً لما فى الصحيح لأنه ليس المراد الأمر بذلك بل الإخبار بما يفعله الناس ، ولهذا قال فى آخر الحديث : فاظفر بذات الدين تربت يداك .

وحكمه أيضاً بوضع حديث : ولد الزنى لا يدخل الجنة ، بأنه مخالف للأصول

وأعظمها قوله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وتعقبه الحافظ السيوطى بما نقله الرافعى فى « تاريخ قزوين » عن بعض الأئمة من أن معناه : أنه لا يدخل الجنة بعمل أصله بخلاف ولد الرشدة ، فإنه إذا مات طفلا وأبواه مؤمنان لحق بهما ، وبلغ درجتهما بصلاحهما على ما قال تعالى : (والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بإيمان ألحقنا بهم ذرياتهم) ، وولد الزنى لا يدخل الجنة بعمل أصله ، أما الزانى فنسبه منقطع ، وأما الزانية فشؤم زناها وإن صلحت يمنع من وصول بركة صلاحها إليه اهـ إلى غير ذلك .

وحديث الباب أيضاً من هذا القبيل فإنهم توهموا منه أن فيه تفضيلا لعلىّ على أبى بكر ، وذلك مخالف لأصول أهل السنة كما صرح به كثير منهم فبادروا إلى تكذيب رواته والأمر خلاف ذلك كما سأذكره .

(الأمر الخامس) : كون الحديث فى فضل علىّ وراويه متهم بالتشيع بل مجرد كون الحديث فى الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم فى الرواة ، ولو لم يتهموا بتشيع ، فإن من روى ذلك لا يتوقفون فى طعنه ولا يتورعون عن جرحه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول ، وقد تقدم عن أبى زرعة أنه قال : كم من خلق افتضحوا بهذا الحديث يعنى أن كل من حدث به يحكمون عليه بالضعف ولو كان معروفاً عندهم أنه ثقة ، فدليل الضعف هو التحديث بفضل علىّ عليه السلام ، حتى أنهم ضعفوا به جماعة من الحفاظ المشاهير ورموهم بالرفض والتشيع كمحمد بن جرير الطبرى ، تكلموا فيه لتصحيحه حديث الموالاة ، والحاكم صاحب المستدرك لتصحيحه فيه حديث الطير وحديث الموالاة والحافظ ابن السقا لإملائه حديث الطير ، ووثبوا إليه ساعة الإملاء وأقاموه وغسلوا موضعه ، والحافظ الحسكانى لتصحيحه حديث رد الشمس ، والحافظ ابن المظفر لتأليفه فى فضائل العباس ، وإبراهيم بن عبد العزيز بن الضحاك لكونه أملى

مجالس فى فضائل أبى بكر وعمر رضى الله عنهما فلما فرغ قال : نبدأ بعلىّ أو بعثمان فتفرقوا عنه وضعفوه ، مع أن المسألة خلافية لا تستوجب ذلك كما قال الذهبى ، بل نسبوا الدارقطنى إلى التشيع وما أبعده منه لحفظه ديوان السيد الحميرى بل تكلموا فى الشافعى ونسبوه إلى التشيع لموافقته الشيعة فى مسائل فرعية أصابوا فيها ولم يبدعوا ، كالجهر بالبسملة ، والقنوت فى الصبح ، والتختم فى اليمين وموالاته لأهل البيت وقد أشار هو رضى الله عنه إلى ذلك فى أبياته المشهورة ، وضعفوا المسعودى وحكموا بتشيعه لقوله فى مروج الذهب : والأشياء التى استحق بها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفضل هى السبق إلى الإيمان والهجرة والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والقربى منه والقناعة وبذل النفس له ، والعلم بالكتاب والتنزيل ، والجهاد فى سبيل الله ، والورع والزهد والقضاء والحكم والعفة والعلم ، وكل ذلك لعلىّ عليه السلام منه النصيب الأوفر والحظ الأكبر إلى ما ينفرد به من الفواخاة والموالاة والمنزلة إلخ مع أن كل ما قاله : حق لا شك فيه . وضعفوا برواية حديث الطير خلائق ، منهم : إبراهيم بن باب البصرى ، وأحمد بن سعيد بن فرقد الجدى ، وحماد بن يحيى بن المختار ، وإبراهيم بن ثابت القصار ، وإسماعيل بن سليمان الرازى ، والحسن بن عبد الله الثقفى ، وحمزة بن خراش ، ودينار أبو مكيس ، وسليمان بن حجاج ، وعبد الله بن زياد أبو العلاء ، وعمران بن وهب الطائى ، ومحمد بن أحمد بن عياش ومحمد بن سليم ، ومحمد بن شعيب ، وميمون بن جابر أبو خلف وغيرهم ، وقد أورد هؤلاء الذهبى وضعفهم تبعاً واستقلالا بحديث الطير مع اعترافه بثبوته فى التذكرة ، وضعفوا بحديث الباب جماعة أيضاً ، منهم : أحمد بن عمران بن سلمة ، وأحمد بن سلمة الكوفى ، وأحمد بن عبد الله بن يزيد ، وإسماعيل بن محمد بن يوسف . وسعيد بن عقبة ، وجعفر بن محمد النقيب ، وعثمان بن عبد الله الأموى ، وعمر بن إسماعيل بن مجالد ، ومحفوظ بن بحر الأنطاكى ، ويحيى بن بشار

الكندى ، فى آخرين ، وضعفوا بحديث الشمس وغيره أعماً لا تحصى كالحسن بن محمد بن يحيى ، وإسماعيل بن إياس بن عفيف ، وصالح بن أبى الأسود الكوفى ، ومالك بن مالك ، ومحمد بن سليم الوراق ، ومحمد بن الحسن الأزدى ، ومحمد بن الخطيب الأنطاكى ، وجعفر بن محمد العوسجى ، ومحمد بن المظفر ، ومسعر بن يحيى ويحيى بن إبراهيم السلماسى ، ومحمد بن على بن النعمان وهو الذى وقعت له مناظرة مع أبى حنيفة إذ قال له كالمنكر عليه : عمن رويت حديث رد الشمس لعلى فقال : عمن رويت أنت عنه يا سارية الجبل ، فأفحمه . وابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علىّ بن أبى طالب ضعفه الذهبى لروايته حديث الشمس ولم يتنبه الحافظ لذلك فقال فى تعجيل المنفعة ذكره الذهبى فى المغنى ولم يذكر لذكره فيه مستند ، وتكلم يحيى بن معين فى الحافظ أبى الأزهر النيسابورى الثقة لروايته حديثاً فى الفضائل عن عبد الرزاق ، كما سبق إلى غير هؤلاء ممن ضعفوهم ، وليس لهم على أكثرهم دليل سوى رواية الفضائل ، والسبب فى ذلك : أن الرفض كان شائعاً فى عصورهم فكانوا يتوهمون أن قبول مثل هذه الأحاديث فيه ترويج لبدعة الرفض فيبالغون فى الإنكار على من أتى بشىء من ذلك سداً لهذا الباب مع أن الكثير منهم كان فيه أيضاً بدعة النصب فكان ينتقم لنحلته وهواه من حيث لا يشعر غيره ممن يظن به أنه من أهل السنة فيقلده فى ذلك والكلام فى عبد السلام بن صالح من هذا القبيل ، فما أجيب به عن الحافظ بن الأزهر وابن جرير والحاكم وابن المظفر وابن السقا والحسكانى وابن عقده وأمثالهم فهو الجواب عنه أيضاً .

(الوجه الثالث) : أن هذا الجرح على ما عرفته من بطلان أساسه صدر مبهماً لم يفسره أصحابه ولم يبينوا مستندهم فيه ، والجرح المبهم إذا عارضه تعديل كان مردوداً باطلا والعمل على التعديل بالإجماع من فعلهم وإن خالفه فريق فى مقالهم نظير ما سبق فى التضعيف بالبدعة ، وذلك لاختلاف أنظار الناس فى أسباب

الجرح مع غلبة الهوى والعصبية على النفوس ، فقد تحمله العداوة والمنافسة على الجرح فى عدوه وقرينه بلا موجب كما وجد ذلك بكثرة بين الأقران وبين المختلفين فى النحل والعقائد ، وقد يبنى جرحه على كون الراوى تفرد بالحديث المنكر وعلى أن حديثه مخالف للأصول ويكون الواقع خلاف ذلك كما رأيت ، وقد يبنيه على أمور ليست هى من باب الجرح أصلا كجماعة ضعفوا رواة فلما سئلوا عن ذلك أبدوا من الأسباب ما لا دخل له فى الجرح ، كشعبة بن الحجاج ضعف راوياً فسئل عن السبب فقال : رأيته يركض على برذون ، وضعف المنهال ابن عمرو أيضاً لسماعه من داره صوت القراءات بالتطريب ، وضعف الحكم بن زاذان ، فسأله شعبة عن السبب فقال : كان كثير الكلام وضعف جرير بن عبد الحميد سماك بن حرب لأنه رآه يبول قائماً ، وضعف بعضهم إسماعيل بن عبد الملك لكونه كان يبيع الزئبق ، وضعف العجلى إسحاق بن إسماعيل والد إسماعيل القاضى لأنه كان أميناً على أموال الأيتام ، وضعف ابن أبى حاتم راوياً سمعه يقرأ بالملحين ، وضعف وكيع ويحيى بن سعيد إبراهيم بن سعد لتجويزه سماع الملاهى ، ورده الذهبى بأنه كان لا يجد دليلا ناهضاً على التحريم فأداه اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا ؟ رضعفوا لزهرى لكونه لبس زى الجند وخدم هشام بن عبد الملك ، وفى حقه يقول الذهبى : إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث .

وضعفوا بأخذ الأجرة على السماع جماعة يطول عدهم ، كابن الأعرابى والحسن ابن سفيان ، وعلى بن عبد العزيز البغوى ، والحارث بن أبى أسامة ، وأبى القاسم عبد الله بن محمد البغوى ، وأبى شعيب عبد الله بن الحسن الحرانى فى آخرين مع أن كثيراً من الأئمة صرحوا بجواز ذلك عند الضرورة ، وضعفوا أبا نور لأنه كان يتكلم فى الرأى ، وقال الفريابى فى إبراهيم الجرجانى كان شيخ أصحاب الرأى وأنا لا أكتب عن أصحاب الرأى ، وتكلم الكثير منهم فى أكثر أصحاب أبى حنيفة

لأجل الرأى أيضا ، وضعف أحمد بن حنبل الحارث المحاسبي لاشتغاله بعلم الكلام، وضعف غيره الكثير من علماء الكلام بذلك بل جعلوا الاشتغال بعلم الكلام من البدعة الموجبة لضعف كل من وجدت فيه كما نص عليه الحافظ السلفي فى «معجم السفر» والحافظ ابن رشيد فى «الرحلة» ، وعلى هذا فرأس المبتدعة الضعفاء هو أبو الحسن الأشعرى ، وضعف أبو داود الحافظ أحمد بن منصور الرمادى صاحب المسند ، لكونه صحب الواقفة ، وتكلم يحيى بن معين فى الشافعى لمجرد تعصبه لمذهب الحنفية الذى كان غالياً فيه ؛ وضعفوا زكريا بن منظور لزعم بعضهم أنه كان طفيلياً ، وقد جمع الذهبي فى الثقات المجروحين بمثل هذا جزأ لكنه ما استوعب ولا قارب بحيث يستدرك عليه أضعافه ، وقال فى أوله : قد كتبت فى مصنفى الميزان عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج بهم البخارى أو مسلم أو غيرهما لكون الرجل منهم قد دون اسمه فى مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندى بل ليعرف ذلك ، وما زال يمر بى الرجل الثبت وفيه مقال لا يعبأ به ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة .

فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما ، والله يرضى عن الكل ويغفر لهم فما هم بمعصومين ، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتى تلينهم عندنا أصلا ، وبتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم ، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً فى الطاعنين ، فانظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة .

وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم فى بعض ينبغى أن يطوى ولا يروى ويطرح ولا يجعل طعناً ويعامل الرجل بالعدل والقسط اهـ .

ومعاملته بالعدل والقسط لا تعرف من الجرح المبهم وإنما تعرف من الجرح المفسر فيقبل من الجارح ما هو جرح حقيقة كقوله فلان كذاب لأنه حدث عن فلان وادعى السماع منه وقد مات قبل ولادته أو قبل دخوله لبلده

أو سئل الشيخ عن الحديث فأنكره وأبدى دليلا على عدم سماعه له أو أقر على نفسه بالكذب ، أو زاد فى النسخة ، أو أدخل نفسه فى الطباق ، أو كان يترك الصلاة ، وبقيم الدليل على ذلك كما فعل بعضهم مع بعض الحفاظ ، حيث لم يروه يصلى وهم يسمعون عليه فوضعوا فى أطراف رجله حبراً ثم رجعوا إليه بعد ثلاثة أيام والحبر فى رجله ، أو رؤيتهم أياه سكران أو نحو ذلك ، ويطرح له ما ليس بجرح كالأشياء التى ذكرناها وأما على الابهام المحتمل لهذا فلا يقبل خصوصاً مع معارضته للتعديل ، وعلى هذا استقر صنيع جميعهم وصرح به أكثرهم فى أصول الفقه والحديث كما هو معروف ، وقد قال النووى فى الجواب عن إخراج مسلم لجماعة ضعفاء فى أول شرحه ما نصه : ولا يقال : الجرح مقدم على التعديل لان ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسر السبب وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا ، وقد قال الامام الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى وغيره ما احتج به البخارى ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب اهـ .

وقال الحافظ فى الجواب عن إخراج البخارى لجماعة ضعفوا أيضاً فى مقدمة الفتح ما نصه : ينبغى لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأى راوى كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته فإذا وجدنا لغيره فى أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل بتعديل هذا الامام فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح فى عدالة هـــذا الراوى وفى ضبطه ، لأن الأسباب الحاملة للائمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها مالا يقدح اهـ .

ولما نقل عن الدارقطنى أنه قال فى سعيد بن سليمان الواسطى يتكلمون فيه تعقبه بقوله : هذا تليين مبهم لا يقبل ، وكذلك تعقب ابن سعد على قوله فى عبد الأعلى بن عبد الأعلى : لم يكن بالقوى فقال : هذا جروح مردود غير

مقبول ، وتعقب الخليلي على قوله فى عبد الملك بن الصباح : كان متهماً بسرقة الحديث ، فقال : هذا جرح مبهم ، وتعقب الدارقطنى على قوله فى يزيد بن أبى مريم : ليس بذاك فقال : هذا جرح غير مفسر فهو مردود ، وقال فى ترجمة محمد بن بشار البصرى : ضعفه عمرو بن على الفلاس ولم يذكر سبب ذلك فما عرجوا على تجريحه ، وقال الحافظ نور الدين فى مجمع الزوائد فى الكلام على حديث فى ترجمة معاوية فيه شيخ الطبرانى لم يوثقه إلا الذهبي وليس فيه جرح مفسر اهـ .

وقال ابن دقيق العيد فى « شرح الالمام » : مقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يقبل الجرح إلا مفسراً اهـ .

وقال الكمال الأدفوى فى « الامتاع » : ومن ذلك قولهم فلان ضعيف ولا يبينون وجه الضعف فهو جرح مطلق وفيه خلاف وتفصيل والأولى أن لا يقبل من متأخرى المحدثين لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً اهـ .

وقال الحاكم فى المستدرك : هؤلاء الذين ذكرتهم فى هذا الكتاب ثبت عندى صدقهم لأننى لا أستحل الجرح إلا مبيناً ولا اجيزه تقليداً ، والذى اختاره لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا اهـ .

وذكر الذهبي فى الميزان أن البخارى ذكر أرقم بن شرحبيل فى الضعفاء ، ثم تعقبه الذهبي بقوله : لم يذكر أبو عبد الله مستنداً لذكره فى كتاب الضعفاء وقد وثقه أبو زرعة وغير واحد اهـ .

وقال الكنوى فى « الرفع والتكميل » : قد زل قدم كثير من علماء عصرنا فى مسألة كون الجرح مقدماً على التعديل لغفلتهم عن التقييد والتفصيل توهما منهم أن الجرح مطلقاً مقدم على التعديل ، وليس الأمر كما ظنوا بل ذلك مقيد بأن يكون الجرح مفسراً فإن الجرح المبهم غير مقبول مطلقاً على المذهب

الصحيح فلا يمكن أن يعارض التعديل وإن كان مبهماً اهـ .

ونصوصهم فى هذا كثيرة ذكرت بعضها فى « إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون » وبسطتها أيضاً فى غيره ، وإذا عرفت هذا فالجرح فى عبدالسلام بن صالح كله من هذا القبيل ، لم يذكر أحد من الجارحين له سبباً لجرحه حتى ينظر فيه هل هو مقبول أو مردود ، على أن قرائن أحوالهم دلت على سبب جرحهم إياه وقد أبطلناه بما لا مزيد عليه إن شاء الله ، ومن هذه الوجوه تعرف صحة حكم الحافظ فى التقريب حيث اعتمد أنه صدوق وطرح كل ما قيل فيه فالحمد لله رب العالمين .

فصل

وهنا أمور يجب التنبيه عليها :

(الأول) : زعم الدارقطنى أن عبد السلام بن صالح كان رافضياً خبيثاً ، وهذا منه غلو وإسراف فإن الرافضى هو من كان يحط على الشيخين كما ذكره الذهبى فى الميزان ، والحافظ فى التهذيب وغيرهما ، ولم يكن عبد السلام بن صالح كذلك فقد تقدم عنه أنه كان يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على علىّ وعثمان ولا يذكر أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم إلا بالجميل ، وصرح بأن هذا مذهبه الذى يدين الله به ، فكيف يكون هذا رافضياً وقد نقل الحافظ فى اللسان عن ياقوت أنه قال فى أحمد بن طارق الكركى : كان رافضياً ، ثم تعقبه بقوله : وياقوت متهم بالنصب فالشيعى عنده رافضى اهـ .

(الثانى) : قال العقيلى : إنه كذاب ، وهذا القول لم يسبقه إليه أحد ممن عاصر عبد السلام ، وقد تقدم عن الحافظ أنه قال : هذا إفراط من العقيلى ، وتقدم أيضاً كلام الذهبى فيه ومجازفته فى حق على بن المدينى ، وقد اعترض

الحافظ أبو زرعة العراقى على من جرح راوياً لم يعاصره كما نقله عنه تلميذه الثعالبى فى « غنيمة الوافد وبغية الطالب الماجد » .

(الثالث) : أنه قال : لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد وعبد السلام ابن صالح لم ينفرد ، ثم هو تهافت من العقيلى فإن الكذاب لا يجوز الاحتجاج به مطلقاً .

(الرابع) : زعموا أنه كان يروى أحاديث فى الثلب ، وهذا ليس بجرح فقد جرحوا به أيضاً الفضيل بن عياض وذكروا أنه روى أحاديث تزرى على عثمان وأجاب عنه الذهبى فى الجزء الذى جمعه فى الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم فقال : إنه روى ما سمع ولم يقصد غضا ولا أزرى على عثمان ففعل ما يسوغ اهـ .

ومثل هذا أجاب إسحاق بن راهويه عن عبد السلام بن صالح أيضاً كما سبق ، ولو كان هذا جرحاً لجرح جميع الأئمة والحفاظ فما منهم إلا وقد روى من ذلك ما بلغه أو صح عنده ، وهذا أحمد بن حنبل أورعهم قد خرج كثيراً من ذلك فى مسنده كحديث : اللهم اركسهما فى الفتنة ركسا ودعهما فى النار دعا ، لكنه أبهم اسم عمرو بن العاص ومعاوية فقال : فلاناً وفلاناً ، وكخبر شرب معاوية للخمر فى أمارته وغير ذلك يطول ذكره ، وخرج مالك والبخارى ومسلم حديث الحوض الذى حكى عن مالك أنه قال : ماندمت على حديث أدخلته فى الموطأ إلا هذا الحديث ، وعن الشافعى أنه قال : ما علمنا فى كتاب مالك حديثاً فيه إزراء على الصحابة إلا حديث الحوض ووددنا أنه لم يذكره ، وكذلك فى الصحيحين حديث الرؤيا وما شابهه وشاكله فلو كانت روايتها تجرح لثبت جرح جميع الرواة ، وأغرب من هذا ما ذكره الذهبى فى ترجمة عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد من الميزان فقال ما نصه : تقم على عبدالمجيد

أنه أفتى الرشيد بقتل وكيع لكونه روى عن إسماعيل بن أبى خالد عن عبد الله البهى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما مات لم يدفن حتى ربا بطنه وانشقت خصراه ، قال قتيبة : حدث وكيع بمكة وكان سنة حج فيها الرشيد فقدموه إليه ، فدعا الرشيد سفيان بن عيينة وعبد المجيد ، فأما عبد المجيد فقال : يجب أن يقتل فإنه لم يرو هذا إلا وفى قلبه غش للنبى صلى الله عليه وآله وسلم ، فسأل الرشيد سفيان فقال : لا يجب عليه القتل رجل سمع حديثاً فرواه ، والمدينة شديدة الحر وتوفى النبى صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين فترك إلى ليلة الأربعاء فمن ذلك تغير ، قال الذهبى : قلت : النبى صلى الله عليه وسلم سيد البشر وهو بشر يأكل ويشرب وينام ويقضى حاجته ويمرض ويتداوى ويتسوك ويتطيب فهو فى هذا كسائر المؤمنين ، ولما مات بأبى هو وأمى صلى الله عليه وآله وسلم عمل به كما يعمل بالبشر من الغسل والتنظيف والكفن واللحد والدفن لكن ما زال طيباً مطيباً حياً وميتاً وارتحاء أصابعه المقدسة وانثناؤها وربو بطنه ليس معنا نص على انتفائه ، والحى قد يحصل له ريح وينتفخ منه جوفه ، فلا يعد هذا إن كان قد وقع عيباً ، ثم اندفع الذهبى فى تقرير كلام يدل كسابقه على جهله بمنصب النبوة وانصباغه بصبغة تيمية وما الغرض هذا فإن بطلانه ضرورى عند كل مؤمن ولكن الغرض تبريتهم ساحة من رواه من الجرح .

(الخامس) : نقلوا عن عبد السلام بن صالح أنه قال : كلب لمعاوية خير من بنى أمية ، قيل له : فيهم عثمان ، قال : فيهم عثمان ، وهذا إن صح عنه فهو مبالغة لا تدل على ضعف حديثه ، وربما استخرجها بعضهم منه فى حال الجدال والمناظرة والغضب قد يستفز المناظر لأكثر من هذا ، وعلى كل حال فأين هو من حريز بن عثمان الذى كان يلعن علياً عليه السلام سبعين مرة فى الصباح ، وسبعين مرة فى المساء ، وعرفوا منه هذا وتحققوه ثم قالوا عنه : أنه

من أوثق الثقات ! فما أجيب به عن حريز ، فهو الجواب عن عبد السلام ابن صالح ، والله الموفق .

فصل

وأما الذين طعنوا فى الحديث فالكلام معهم على قسمين : قسم إجمالى وقسم تفصيلى ، أما الإجمالى فإنهم بنوه على أصول باطلة :

(الأصل الأول) : كون عبد السلام بن صالح شيعياً ضعيفاً منكر الحديث . وقد علمت بطلان هذا بما لا مزيد عليه .

(الأصل الثانى) : إبطال كل ما ورد فى فضل علىّ عليه السلام ، أو أكثره والحكم على من روى شيئاً منه بالتشيع والضعف والنكارة ، ولو بلغ الحديث مبلغ التواتر بحيث من تتبع صنيعهم فى ذلك رأى العجب العجاب ، والسبب فيه : ما ذكره ابن قتيبة فى كتابه فى الرد على الجهمية فقال :

وقد رأيت هؤلاء أيضاً حين رأوا غلو الرافضة فى حق علىّ وتقديمه وادعائهم له شركة النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى نبوته وعلم الغيب للأئمة من ولده ، وتلك الأقاويل والأمور السرية التى جمعت إلى الكذب والكفر ، إفراط الجهل والغباوة ، ورأوا شتمهم خيار السلف ، وبغضهم وتبرأهم منهم قابلوا ذلك أيضاً بالغلو فى تأخير على كرم الله وجهه ، وبخسه حقه ولحنوا فى القول ، وإن لم يصرحوا إلى ظلمه ، واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق ، ونسبوه إلى المالأة على قتل عثمان وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن ، ولم يوجبوا له اسم الخلافة لاختلاف الناس عليه وأوجبوها ليزيد بن معاوية لإجماع الناس عليه ، واتهموا من ذكره بغير خير ، وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائله كرم الله وجهه ، أو يظهروا ما يجب له ، وكل تلك الأحاديث لها مخارج صحاح وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجياً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم ، وسووا بينه وبين أهل الشورى ، لأن عمر لو تبين له فضله لقدمه عليهم ، ولم يجعل الأمر شورى

بينهم ، وأهملوا من ذكره أو روى حديثاً فى فضله حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية يعنى الموضوعة ، كأنهم لا يريدونها بذلك ، وإنما يريدونه ، فإن قال قائل : أخو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علىّ وأبو سبطيه الحسن والحسين ، وأصحاب الكساء على وفاطمة والحسن والحسين ، تمرمرت الوجوه ، وتنكرت العيون ، وطرت حسايك الصدور ، وإن ذكر ذاكر قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : من كنت مولاه فعلىّ مولاه ، وأنت منى بمنزلة هارون من موسى ، وأشباه هذا التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضاً منهم للرافضة ، وإلزاماً لعلىّ عليه السلام بسببهم مالا يلزمه ، وهذا هو الجهل بعينه اهـ .

فهذا أهم الأسباب الحاملة للمتقدمين الذين كانوا فى عصر ابن قتيبة وقبله على الطعن فى فضائل على عليه السلام ، وقد أشار الإمام أحمد إلى نحو هذا إذ سأله ابنه عبد الله عن على ومعاوية فقال : اعلم أن عليا كان كثير الأعداء ففتش له أعداؤه شيئا فلم يجدوه ، فجاؤا إلى رجل قد حاربه وقاتله فأطروه كيداً منهم له ، رواه السلفى فى (الطيوريات) ، فمن كان بهذه الصفة كيف يقبل فضائل علىّ أو يصححها ، وقد انطوت بواطن كثير من الحفاظ خصوصا البصريين والشاميين على البغض لعلى وذويه ، وأشار ابن القيم فى (إعلام الموقعين) إلى قريب من هذا أيضا لما تكلم على المفتين من الصحابة ، فقال : وأما على بن أبى طالب عليه السلام ، فانتشرت أحكامه وفتاويه ، ولكن قاتل الله الشيعة ، فإنهم أفسدوا كثيراً من علمه بالكذب عليه ، ولهذا تجد أصحاب الحديث من أهل الصحيح لا يعتمدون من حديثه وفتواه إلا ما كان من طريق أهل بيته وأصحاب عبد الله ابن مسعود ، وكان رضى الله عنه وكرم وجهه يشكو عدم حملة العلم الذى أودعه كما قال : إن هاهنا علما لو أصبت له حملة اهـ . فهذا يشير إلى أنهم تركوا من علمه كما تركوا من فضله معارضة للشيعة وإخماداً لهم والله المستعان .

(الأصل الثالث) : أنهم ظنوا أنه مخالف للأصول الدالة على أفضلية أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ، وإن فيه ما يدل على أفضلية على عليه السلام ، ولهذا زاد فيه بعض الكذابين ، ذكر أبي بكر وعمر وعثمان ، فذكر الحافظ في اللسان في ترجمة إسماعيل بن على بن المثنى الاسترابادى الواعظ الكذاب إنه كان مرة يعظ بدمشق فقام إليه رجل فسأله عن حديث : أنا مدينة العلم ، وعلى بابها فقال : هذا مختصر ، وإنما هو : أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها ، وعمر حيطانها وعثمان سقفها وعلى بابها ، قال : فسألوه أن يخرج لهم إسناده ، فوعدهم به . وفى هذا الرجل يقول ابن السمعانى فى الأنساب : كان يقال له كذاب ابن كذاب ، ويقول النخشبي : كان يقص ويكذب ، ولم يكن على وجهه سيما المتقين دخلت على أبي نصر السجزى بمكة فسألته فقال : هذا كذاب ابن كذاب لا يكتب عنه ولا كرامة ، وذكر هذه القصة ابن عساكر فى التاريخ فقال : أنبأنا أبو الفرج غيث بن على الخطيب ، حدثنى أبو الفرج الأسفرايني قال : كان أبو سعد الاسترابادى يعظ بدمشق فقام إليه رجل فقال : أيها الشيخ ما القول فى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مدينة العلم وعلى بابها ؟ قال : فأطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال : نعم لا يعرف هذا الحديث عَلَى التمام إلا من كان صدراً فى الإسلام ، إنما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكره ، قال : فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده ، ثم سألوه أن يخرج لهم إسناده ، فأنعم ولم يخرجه لهم .

فانظر كيف أنكروه عند الانفراد واستحسنوه لما ذكر فيه أبو بكر وعمر وعثمان ، وافتراه بعض الواضعين أيضاً فرواه من حديث أنس بلفظ : أنا مدينة العلم وأبو بكر وعمر وعثمان سورها وعلى بابها ، فزاد فى الحديث ما يؤيد مذهب أهل السنة من تفضيل الثلاثة على علىّ لظنه أن فى الحديث ما يفضله عليهم بل ما رضى النواصب بهذا حتى أدخلوا فيه معاوية ، فذكره الديلمى من حديث أنس بلفظه : أنا مدينة العلم وعلى بابها ومعاوية حلقتها ، وسلك بعضهم فيه مسلكا آخر فقال :

ليس المراد به على بن أبى طالب بل هو من العلو كأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : أنا مدينة العلم وأنا بابها العلى ، وليس فى الحديث شىء مما توهموه بل هو كقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : أعلم أمتى بالحلال والحرام معاذ ، وقوله : أقرؤكم أبىّ ، وقوله : ما أظلت الخضراء ، ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبى ذر ، فقد نصوا على أنه ليس فيها ما يدل على أفضلية معاذ وأبى ذر على غيرهم من الخلفاء الراشدين .

ولهذا قال السخاوى فى « المقاصد الحسنة » بعد الكلام على بعض طرق حديث الباب : وليس فى هذا كله ما يقدح فى إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم على أن أفضل الصحابة بعد النبى صلى الله عليه وآله وسلم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما ، وقال الحافظ العلائى أثناء كلامه عليه أيضاً : ليس هو من الألفاظ المنكرة التى تأباها العقول بل هو كحديث : أرحم أمتى بأمتى يعنى المذكور فيه ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ اهـ .

وبهذا أيضاً رد ابن حجر الهيتمى على من حكم عليه بالوضع فقال : وليس هو مقتضياً لأفضليته على أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فهو حديث حسن بل قال الحاكم صحيح اهـ .

فهذا يدل على أنهم إنما حكموا بوضعه لتوهمهم مخالفته للأصول ، ووهموا فى ذلك كما وهموا فى غيره من الأحاديث التى ظنوها مخالفة للأصول وحكموا بوضعها بناء على ذلك ، ورد عليهم غيرهم ممن عرف أنها غير مخالفة واهتدى لطرق الجمع بينهما كما قدمنا كثيراً من أمثلته ، وقد قال بعض شراح الطريقة المحمدية الأولى فى تفضيل الخلفاء الأربعة : أن كل واحد منهم أفضل من الآخر باعتبار الوصف الذى اشتهر به لأن فضيلة الإنسان ليست من حيث ذاته بل باعتبار أوصافه فنقول :

إن أبا بكر أفضل من الصحابة باعتبار كثرة صدقه واشتهاره فيما بينهم ،

وعمر أفضلهم من جهة العدل ، وعثمان أفضلهم من جهة الحياء ، وعلى أفضلهم من جهة العلم واشتهاره به اهـ . ونحوه لبعض الأئمة الأفراد فى القرن العاشر وغيره .

فصل

وأما الكلام التفصيلى فهو مع الأفراد الذين طعنوا فى الحديث أو نقل عنهم ذلك فنقول : أما يحيى بن معين فإنه تكلم فى أبى الصلت ، وفى حديثه قبل أن يعرف حال أبى الصلت ، وقبل أن يصله حديثه من غير طريقه كما قال الخطيب ، فإنه لما نقل كلامه فيه ، وفى حديثه من رواية عبد الخالق بن منصور وغيره تعقب ذلك بقوله : أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبى الصلت قديماً ، ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه ، ثم عرفه بعد فأجاب إبراهيم بن الجنيد عن حاله قال : وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه عن أبى معاوية عنه ، فأنكره أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين عنه فوجد غير أبى الصلت قد رواه عن أبى معاوية ، فقال : إنه صحيح ومراده أنه صحيح من حديث أبى معاوية ، وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه ، وقد سأله العباس بن محمد الدورى عنه فوثقه ، ثم سأله عن الحديث فقال : ما تريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد ابن جعفر الفيدى .

وكذلك سأله ابن محرز عن الحديث فقال : هو من حديث أبى معاوية وكذلك روى عنه صالح بن محمد جزره وغيرهم ، وهكذا وقع لأحمد بن حنبل ، فإنه ما كان يعرف أبا الصلت ، ثم عرفه بعد ذلك وأمر ولده بالرواية عنه وهو لا يأذن بالرواية إلا عن ثقة كما سبق . ثم إن الإمام أحمد كثيراً ما ينكر أحاديث ويحكم ببطلانها لكونها لم تصله كما نص عليه الحافظ . وأما أبو حاتم وأبو زرعة ، فمعلوم تشديدهما فى الحديث وحكمهما عليه بالبطلان بأدنى شبهة كما نص عليه الحافظ وكم من حديث فى الصحيح صرحا بأنه موضوع لا أصل له ، ومن رجع إلى (علل) ابن أبى حاتم و (التلخيص الحبير) للحافظ و (نصب الراية للزيلعى) ،

وتخريج أحاديث الكشاف له علم ذلك ، وتحققه على أنهما كانا يسرقان الجرح والكلام على الأحاديث من البخارى بل ظلماه فى كتابه الكبير فى الرجال ونسباه لأنفسهما ، فأمرا عبد الرحمن بن أبى حاتم أن يأخذ نسخة من كتاب البخارى ، ويسألهما عن الرجال المذكورين فيه ، وهما يجيبانه بجواب البخارى حتى أتيا على جميع الكتاب وتشديد البخارى رحمه الله معلوم معروف .

وأما ابن عدى والدارقطنى ، فكلامهما دعوى مجردة لا دليل عليها ، وكل كلام لا دليل عليه فهو باطل ، فلكل واحد أن يأتى إلى حديث له طرق متعددة لا يوافق هواه ويطعن فيه بأن أحد رجاله وضعه وسرقه منه الباقون ، كما يقول ابن عدى دفعاً بالصدر وادعاء بغير دليل ، ولهذا قرر علماء الأصول أن من شرط صحة التواتر عند السامع أن لا يكون متشبثاً بضد الخبر المتواتر ، فإنه إذا كان كذلك لا يقع منه موقع التواتر ، ولا يوجب عنده العلم ، فهؤلاء لما تعلق بذهنهم بطلان كل ما ورد فى فضل على عليه السلام ، وأنه من وضع الرافضة صاروا يردون من ذلك ما بلغ حد التواتر بادعاء السرقة التى لا يقبلها العقل السليم .

وأما ابن الجوزى فهو مقلد لمن سبقه ، فلا ينبغى أن يعد فى الحاكمين على الحديث بالوضع لأنه لم يقل ذلك عن اجتهاد ، فهو بمنزلة العدم كحال كل مقلد ، ولو فرضنا أنه حكم بذلك اجتهاداً فتساهله وتهوره معلوم حتى قال الحافظ فيه : إنه حاطب ليل لا يدرى ما يخرج من رأسه ، وقد كثر اعتراض الناس عليه ، وتعقبه فيما حكم عليه من الأحاديث بالوضع والتحذير من الاغترار بكلامه ، كما بسطته فى غير هذا الموضع ، وقد تعقبوه على هذا الحديث كما سيأتى قريباً إن شاء الله تعالى .

(وأما الذهبى) : فلا ينبغى أن يقبل قوله فى الأحاديث الواردة بفضل علىّ عليه السلام ، فإنه سامحه الله كان إذا وقع نظره عليها اعترته حدة أتلفت شعوره

وغضب أذهب وجدانه حتى لا يدرى ما يقول ، وربما سب ولعن من روى فضائل علىّ عليه السلام كما وقع منه فى غير موضع من الميزان وطبقات الحفاظ تحت ستارة إن الحديث موضوع ، ولكنه لا يفعل ذلك فيمن يروى الأحاديث الموضوعة فى مناقب أعدائه ، ولو بسطت المقام فى هذا لذكرت لك ما تقضى منه بالعجب من الذهبى رحمه الله تعالى وسترنا بمنه آمين .

ويكفى فى رد كلامه أنه قال فى (الميزان) : عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروى الرجل الصالح إلا أنه شيعى جلد اهـ . فما وصفه بضعف ولا رماه بكذب ، ثم عند ذكر الحديث فى المستدرك أقسم بالله أن عبد السلام بن صالح ما هو ثقة ولا هو مأمون ، فكيف الجمع بين هذا وذاك ؟ وقد تعقبه الحافظ فى حكمه على هذا الحديث بالوضع فى ترجمة جعفر بن محمد الفقيه ، فإنه أورد له هذا الحديث ، وقال : موضوع ، فتعقبه الحافظ فى اللسان بقوله : وهذا الحديث له طرق كثيرة فى مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل فلا ينبغى أن يطلق عليه القول بالوضع اهـ .

وصرح الذهبى ببطلان حديث الطير فى نحو عشرين موضعاً من الميزان ، وضعف به خلائق ليس له على ضعفهم دليل سوى روايته ، ثم لم يجد بُدًّا من اعترافه به لكثرة طرقه التى تغلبت على نصبه سامحه الله ، فصرح بثبوته فى تذكرة الحفاظ .

وأما النووى رضى الله عنه : فإنه قال ذلك عن تقليد لمن سبقه من الحفاظ ، ولو نظر فى طرق الحديث وحكم باجتهاده لما أمكن أن يصدر عنه القول بوضعه فإنه حكم بصحة أحاديث لا تبلغ رتبة هذا ولا تقاربه ، وكم أوقعه التقليد فى مزالق الأوهام التى كثر بها تعقب المتأخرين عليه فيما حكم به على الأحاديث ردًّا وقبولاً وتصحيحاً وتضعيفاً .

وأما صاحب (أسنى المطالب) فليس هنالك حتى ينتصب فى مصاف الرجال

أو ينتظم فى سلك هؤلاء الأبطال ، وإنما ذكرته لأنبه على سقوط كتابه المتداول بين العامة ، فإنه أكثر الكتب خطأ وأقلها فائدة ونفعاً ، وما أدرى ما الذى دفع صاحبه لتأليفه مع بعده عن معرفة الحديث وصناعته ، والعجب منه إذ يقول فى خطبة كتابه : إن عمدته فيه على الشيخ عبد الرؤوف المناوى ، مع أن المناوى كتب فى التيسير على هذا الحديث ما نصه : وهو حسن باعتبار طرقه لا صحيح ولا ضعيف فضلا عن كونه موضوعاً ، ووهم ابن الجوزى اهـ . ويزعم أنه رأى كتاب الحافظ ابن حجر فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، ويجعل فى المحدثين سخاويين سخاوياً كبيراً ، اختصر كتاب شيخه الحافظ ابن حجر ، وسخاوياً صغيراً اقتصر منه على مجرد الموضوع ، وكل هذا لا أصل له ، ويقول فى حديث: إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه : له طرق كلها ضعيفة ، وحكم عليه ابن حجر والعراقى بالوضع اهـ .

مع أن أصله الذى هو تمييز الطيب من الخبيث يقول : له طرق ضعيفة ، وقد انتقد الحافظ ابن حجر وشيخه العراقى الحكم عليه بالوضع اهـ . فعكس هو القضية ، ويقول فى حديث : بنى الإسلام على النظافة : ذكره فى الإحياء بلا سند قال مخرجه العسقلانى : لم أجده ، ويقول فى حديث : الحبة السوداء شفاء من كل داء : رواه أبو نعيم والطبرانى ، وقول الأصل رواه البخارى لعله تعليق اهـ . مع أن الحديث مسند فى صحيح البخارى فى باب الحبة السوداء من كتاب الطب ، ويقول : قد صنفت كتب فى الحديث ، وجميع ما احتوت عليه موضوع منها موضوعات القضاعى اهـ . وهذا بالمذيان أشبه منه بالكلام ، إلى غير هذا مما لعل نصف كتابه من قبيله ، مع أنه مجرد ناقل لكنه يتصرف فيخطىء ، بل يخطىء فى النقل بدون تصرف كما مضى ، والمقصود : إن الرجل وكتابه ساقطان عن درجة الاعتبار ، والله المستعان .

خاتمة

﴿ فى ذكر بعض نصوص المتأخرين فى هذا الحديث ﴾

قد سبق قول الحافظ السيوطى فى (الجامع الكبير) : كنت أجيب دهراً عن هذا الحديث بأنه حسن إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علىّ فى (تهذيب الآثار) مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس ، فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحيح اهـ .

ونقل فى (اللآلىء المصنوعة) عن الحافظ العلائى أنه قال فى أجوبته عن الأحاديث التى تعقبها السراج القزوينى على (مصابيح البغوى) وادعى أنها موضوعة ما نصه : حديث أنا مدينة العلم وعلىّ بابها ، قد ذكره أبو الفرج ابن الجوزى فى الموضوعات ، من طرق عدة وجزم ببطلان الكل ، وكذلك قال بعده جماعة منهم الذهبى فى الميزان وغيره ، والمشهور به رواية أبى الصلت عبد السلام بن صالح الهروى عن أبى معاوية عن الأعمش عن ابن عباس ، وأبو الصلت مختلف فيه لكنه توبع فبرىء من عهدته ، وأبو معاوية ثقة مأمون من كبار الشيوخ وحفاظهم المتفق عليهم ، وقد تفرد به عن الأعمش فكان ماذا ، وأى استحالة فى أن يقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا فى حق علىّ رضى الله عنه ، ولم يأت كل من تكلم فى هذا الحديث وجزم بوضعه بجواب عن الروايات الصحيحة عن ابن معين فى توثيقه وتصحيح حديثه ، ومع ذلك فله شاهد ، رواه الترمذى فى جامعه وسنده حسن فكيف إذا انضم إلى حديث أبى معاوية ، ولم يأت أبو الفرج ولا غيره بعلة قادحة سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر ، اهـ باختصار .

وسئل الحافظ عن هذا الحديث ، فأجاب بقوله : هذا الحديث أخرجه الحاكم فى المستدرك وقال : صحيح ، وخالفه أبو الفرج ابن الجوزى فذكره فى الموضوعات ، وقال : إنه كذب والصواب خلاف قولهما معاً ، وأن الحديث من قسم الحسن ، لا يرتقى إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب ، وبيان ذلك يستدعى طولا ولكن هذا هو المعتمد فى ذلك اهـ .

قلت : لا أشك أن الحافظ لم يستحضر ساعة كتابة هذا الجواب إلا الطرق الموجودة فى الحاكم ، ولو استحضر غيرها لجزم بارتقائه إلى درجة الصحة ، فإنه جزم بصحة أحاديث فى (القول المسدد) لا تبلغ هذا ولا تقاربه ، ثم إنه بنى حكمه بالحسن على قاعدة ذكرها فى اللسان ولكنها غير مطردة ولا لازمة ، كما بينته فى أصول التخريج .

وقال الحافظ السخاوى فى (المقاصد الحسنة) بعد إيراد كلام الحفاظ فيه ، وبعض طرقه الواهية وألفاظه الموضوعة التى فيها ذكر أبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية ما نصه : وبالجملة فطرقه كلها ضعيفة وأحسنها حديث ابن عباس بل هو حديث حسن اهـ .

وعلى هذا درج جميع من جاء بعدهم من المقلدين الذين لا أستجيز الاستدلال بكلامهم فإن كلام المقلد بمنزلة العدم ، وقد ذكرت نصوصهم فى جزء جمعته قبل هذا وسميته « سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينة العلم وعلى بابها » . ولنا عودة إلى الكلام عليه فى جزء ثالث إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق . وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

إجابة لرغبة كثير من أفاضل العلماء بالمغرب ومصر وغيرها نثبت هنا أسماء أغلب مؤلفات المؤلف مرتبة على حروف المعجم لتستفاد

١ إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون — طبع بدمشق
٢ الاستعاذة والحسبلة ممن صحح حديث البسملة — طبع بمصر
٣ إرشاد المريبين إلى طرق حديث الأربعين — » »
٤ إزالة الخطر عمن جمع بين الصلاتين فى الحضر — » »
٥ إحياء المقبور بادلة بناء المساجد والقباب على القبور — » »
٦ إقامة الدليل على حرمة التمثيل — » »
٧ الاقليد فى تنزيل كتاب الله على أهل التقليد
٨ الافضال والمنة برؤية النساء لله فى الجنة
٩ إياك من الاغترار بحديث أعمل لدنياك
١٠ الاسهاب فى الإستخراج على مسند الشهاب — مجلدان ضخمان
١١ اختصار مكارم الأخلاق لابن أبى الدنيا
١٢ الأخبار المسطورة فى القراءة فى الصلاة ببعض السور
١٣ الاستعاضة بحديث وضوء المستحاضة
١٤ الأربعون المتتالية بالاسانيد العالية فى مجلد
١٥ الاشراف بتخريج الاربعين المسلسلة بالاشراف
١٦ إظهار ماكان خفيا من بطلان حديث لو كان العلم بالثريا
١٧ الامالى المستظرفة على الرسالة المتطرفة فى اسماء كتب السنة المشرفة
١٨ الاستئناس بتراجم فضلاء فاس وهو اختصار ساوة الانفاس مع الذيل عليها
١٩ الإلمام بطرق المتواتر من حديثه عليه الصلاة والسلام — تم منه مجلد
٢٠ الامالى الحسينية
٢١ الاجوبة الصارفة لإشكال حديث الطائفة
٢٢ الاقتفاء باثبات نبوة النساء
٢٣ إسعاف الملعين ببيان حال حديث إذا ألف القلب الاعراض عن الله ابتلى بالوقيعة فى الصالحين
٢٤ الاجازة للتكبيرات السبع على الجنازة

٢٥ اغتنام الاجر فى تصحيح حديث أسفروا بالفجر
٢٦ إيضاح المريب من تعليق إعلام الاريب
٢٧ البرهان الجلى فى تحقيق انتساب الصوفية إلى على والرد على ابن تيمية الحنبلى فى مجلد
٢٨ بيان الحكم المشروع فى أن الركعة لا تدرك بالركوع فى مجلد
٢٩ البحر العميق فى فهرست ابن الصديق جزآن
٣٠ بيان تلبيس المفترى محمد زاهد الكوثرى تمت مقدمته فى مجلد
٣١ بيان غربة الدين بواسطة العصريين المفسدين
٣٢ البيان والتفصيل لوصل ما فى الموطا من البلاغات والمراسيل
٣٣ بذل المهجة منظومة تائية فى ستمائة بيت فى التاريخ
٣٤ تحقيق الآمال فى إخراج زكاة الفطر بالمال طبع بتطوان
٣٥ تحسين الفعال بالصلاة فى النعال طبع بمصر
٣٦ تشنيف الآذان باستحباب السيادة فى اسمه صلى الله عليه وسلم فى الأذان طبع بمصر
٣٧ التصور والتصديق باخبار الشيخ سيدى محمد بن الصديق طبع بمصر
٣٨ توجيه الأنظار لتوحيد العالم الاسلامى فى الصوم والإفطار طبع بمصر
٣٩ تبيين البله ممن أنكر حديث ومن لغا فلا جمعة له
٤٠ تعريف المطمئن بوضع حديث دعوه يئن
٤١ تعريف الساهى اللاه بتواتر حديث أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
٤٢ تخريج الدلائل لما فى رسالة القيروانى من الفروع والمسائل تم منه جزآن
٤٣ تحفة الاشراف باجازة الحبيب السقاف
٤٤ تبيين المبدأ فى طرق حديث بدأ الدين غريبا وسيعود كما بدأ
٤٥ تحسين الخبر الوارد فى الجهاد الاكبر
٤٦ التعريف لما أتى به حامد الفقى فى تصحيح الطبقتين خاصة من التصحيف ، يعنى طبقات الحنابلة وذيلها
٤٧ جؤنة العطار فى طرف الفوائد ونوادر الاخبار تم منه مجلدان وبعض الثالث
٤٨ جهد الايمان بطرق حديث الايمان
٤٩ جمع الطرق والوجوه لحديث اطلبوا الخير عند حسان الوجوه
٥٠ الجواب المفيد للسائل المستفيد
٥١ الحنين بوضع حديث الأنين

٥٣ حصول التفريج بأصول العزو والتخريج
٥٣ درء الضعف عن حديث من عشق فعف
٥٤ دفع الرجز بطرق حديث اكرموا الخبز
٥٥ رفع شأن المنصف السالك وقطع لسان المتعصب الهالك فى سنية القبض فى الصلاة عند مالك . طبع بمصر
٥٦ رياض النزيه فى فضل القرآن وفضل حامليه فى مجلد
٥٧ الرغائب فى طرق حديث ليبلغ الشاهد منكم الغائب .
٥٨ رفع المنار لحديث من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار
٥٩ رفض اللى بتواتر حديث من كذب على
٦٠ الزواجر المقلقة لسكر التداوى بالصدقة
٦١ زجر من يؤمن بطرق حديث لا يزنى الزانى وهو مؤمن
٦٢ سبل الهدى فى إبطال حديث اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا طبع بتطوان وبمصر
٦٣ سبحة العقيق فى ترجمة الشيخ سيدى محمد بن الصديق فى مجلد ضخم
٦٤ شوارق الأنوار المنيفة بظهور النواجذ الشريفة طبع بمصر
٦٥ شهود العيان بثبوت حديث رفع عن أمتى الخطأ والنسيان
٦٦ شمعة العنبر ببدعة أذان الجمعة على المنارة وعند المنبر
٦٧ شرف الإيوان فى حديث الممسوخ من الحيوان
٦٨ الصواعق المنزلة على من صحح حديث البسملة وهو رد على رسالة الرحمه المرسلة
٦٩ صفع التياه بابطال حديث ليس بخيركم من ترك دنياه
٧٠ صلة الوعاه بالمرويات والرواه تم منه مجلد كبير
٧١ صرف النظر عن حديث ثلاث يجلين البصر
٧٢ صدق اللهجة
٧٣ طباق الحال الحاضرة لخير سيد الدنيا والآخرة طبع بمصر
٧٤ الطرق المفصلة لحديث أنس فى البسملة
٧٥ طرفة المتقى للاحاديث المرفوعة من زهد البيهقى
٧٦ عواطف اللطائف بتخريج أحاديث عوارف المعارف فى مجلد
٧٧ العتب الاعلانى لموثق صالح الفلانى
٧٨ العقد الثمين فى حديث إن الله يبغض الحبر السمين

٧٩ غنية العارف بتخريج أحاديث عوارف المعارف وهو اختصار عواطف اللطائف
٨٠ فتح الملك العلى بصحة حديث باب مدينة العلم على طبع بمصر
٨١ فصل القضاء فى تقديم ركعتى الفجر على صلاة الصبح عند القضاء طبع تباعا فى جريدة بتطوان
٨٢ فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب جزآن
٨٣ فك الربقة بطرق حديث الثلاث وسبعين فرقة
٨٤ قطع العروق الوردية من صاحب البروق النجدية
٨٥ كشف الرين فى طرق حديث مر على قبرين
٨٦ الكسملة فى تحقيق الحق فى أحاديث الجهر بالبسملة
٨٧ كشف الخبى بجواب الجاهل الغبى
٨٨ كتاب الحسن والجمال والعشق والحب من الأحاديث المرفوعة خاصة
٨٩ لب الأخبار المأثورة فى مسلسل عاشوراء طبع بطنجة
٩٠ لثم النعم بنظم الحكم لابن عطاء الله الاسكندرى
٩١ المنح المطلوبة فى استحباب رفع اليدين فى الدعاء بين المكتوبة طبع بفاس
٩٢ مطالع البدور فى بر الوالدين طبع بطنجة ومصر
٩٣ المثونى والبتار فى نحر العنيد العثار الطاعن فيما يصح من السنن والآثار طبع بمصر
٩٤ مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب طبع بمصر
٩٥ مفتاح المعجم الصغير للطبرانى
٩٦ المداوى لعلل المناوى فى شرحيه على الجامع الصغير فى ستة مجلدات
٩٧ المستخرج على التماثل الترمذية فى مجلد
٩٨ المؤانسة بالمرفوع من حديث المجالسة للدينورى
٩٩ المعجم الوجيز للمستجيز طبع بمصر
١٠٠ مسالك الدلالة على مسائل الرسالة لابن أبى زيد وهو شرح لها بالحديث طبع بمصر
١٠١ المسهم بطرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم
١٠٢ المنتدة بتواتر حديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
١٠٣ موارد الأمان بطرق حديث الحياء من الإيمان
١٠٤ المناولة فى طرق حديث المناولة
١٠٥ مسامرة النديم بطرق حديث دباغ الأديم

١٠٦ مجمع فضلاء البشر من أهل القرن الثالث عشر ثم منه مجلد كبير إلى حرف العين
١٠٧ مناهج التحقيق فى الكلام على سلسلة الطريق
١٠٨ المغير على الأحاديث الموضوعة فى الجامع الصغير طبع بمصر
١٠٩ مسند العين
١١٠ المؤذن فى أخبار سيدى أحمد بن عبد المؤمن
١١١ الميزانيات
١١٢ منية الطلاب بتخريج أحاديث الشهاب مجلد
١١٣ نفث الروع بأن الركعة لا تدرك بالركوع
١١٤ نيل الحظوة بقيادة الاعمى أربعين خطوة
١١٥ نصب العجرة لنفى الادراج عن الأمر باطالة الغرة
١١٦ هداية الرشد لتخريج أحاديث بداية ابن رشد
١١٧ هداية الصغراء بتصحيح حديث التوسعة على العيال يوم عاشوراء طبع بمصر
١١٨ الهدى المتلقى من حديث أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا
١١٩ وشى الإهاب بالمستخرج على مسند الشهاب ثلاثة مجلدات كبار
١٢٠ وسائل الخلاص من تحريف حديث من فارق الدنيا على الإخلاص

قال الجداى طبع هذا الكتاب مع الركمان الحلى للمؤلف وصححه الشيخ احمد محمد مرسى بمطبعة السعادة بالقاهرة عام ١٣٨٩/٦٩ وارويه مناولة من المحدث الفاضل ابو الفضل الشيخ عبد العزيز المؤذن بطنجه يوم الخميس ١٩ شعبان ١٤١٣ رواية عن اخيه الاكبر المؤلف وقد فصل المؤلف مشايخه فى المعجم الوجيز المستخير المطبوع بالرباط عام ١٣٨٣ هـ تتمة على المعجم وقد للمؤلف شيخ وكذرى مشرب موزع و١٣ سنة ١٣٧٦ وفاته حوالى ثلاثين فى كلودى وعلى رأس القطار الضاع الى العلم قل نظير فى عصرنا.

رقم الإيداع ١٥٦٥ / ١٩٧٠

ولدت محمد حسن الكتانى عفا الله عنه